N° d'ordre : 12/2005 – M/S.T

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا

كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة

التخطيط الزراعي في موريتانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في : علوم الأرض

اختصاص: التهيئة الإقليمية

من طرف : محمد الأمين ولد محمد المصطفى

نوقشت يوم : 27 / 09 / 2005 أمام اللجنة التالية :

1 - أ.د قندوز مصطفي : أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (رئيسا)

2 - أ.د سويهر نواري : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (مقررا)

3 - أ.د مرسلي محمد : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (ممتحنا)

4 - أ.د بلعباس مسعود : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (ممتحنا)

N° d'ordre : 12/2005 – M/S.T

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا

كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة

التخطيط الزراعي في موريتانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في : علوم الأرض

اختصاص: التهيئة الإقليمية

من طرف : محمد الأمين ولد محمد المصطفى

نوقشت يوم : 27 / 09 / 2005 أمام اللجنة التالية :

1 - أ.د قندوز مصطفي : أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (رئيسا)

2 - أ.د سويهر نواري : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (مقررا)

3 - أ.د مرسلي محمد : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (ممتحنا)

4 - أ.د بلعباس مسعود : أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (ممتحنا)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى

كل أفراد عائلتي التي غرست فيّ روح الولاء والانتماء لخير أمة.

أهدي هذا العمل

محمد الأمين

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من أعانني في انجاز هذا العمل ولا بدأن أخص بالذكر:

-أستاذي الدكتور سويهر نواري الذي أشرف على انجاز هذا العمل عن كثب ولم يأله جهدا في التقويم والتسديد.

- أستاذي قندوز مصطفي الذي جاد عليّ بغزير معلوماته ومراجعه.

- كافة أ ساتذتي في فرع التهيئة الإقليميةوجامعة هواري بومدين

-أساتذتي في قسم الجغرافيا بجامعة انواكشوط الذين أمدوني بالكتب والمراجع: كالأستاذ سيدأحمد بن محمد الأمين ، والأستاذ كمال صيدم ،والأستاذ بباه ناصر والأستاذ بشير محمد،والأستاذ محمد عبدالله.

-زملائي في البحث ودورةالماجستيروخاصة المهندسين: الطاهر لعشيبي ،ومصطفي اشريف ، والسيدتين نعيم قاسم وملكه جمع.

-كل الأهل الذين مدوا إليّ يد العون و المؤازرة وخاصة السيدين : إبراهيم ولد التباخ، وبلاه ولد بديد.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقدمـــــــــــــة.....1

الفصل الأول: مفاهيم عن التخطيط

مدخل.....6

المبحث الأول : التخطيط الإقليمي.....7

I -1 - تعريف التخطيط الإقليمي 7

I -2 - أهداف التخطيط الإقليمي.....11

I -3 - أنماط التخطيط الإقليمي.....12

I -4 - مبادئ التخطيط الإقليمي.....13

I -5 -علاقة التخطيط الإقليمي بكل من الجغرافيا والتهيئة والتنمية.....15

I -5 -1 - التخطيط والجغرافيا.....15

I -5 -2 - التخطيط الإقليمي والتهيئة.....18

I -5 -3 - التخطيط والتنمية.....20

المبحث الثاني : التخطيط الزراعي

II -1 مفاهيم عن لتخطيط الزراعي.....24

II -1 -1 - تعريف التخطيط الزراعي.....24

II -1 -2 - أهداف التخطيط الزراعي.....25

II -1 -3 - أسس التخطيط الزراعي.....26

II -2 - الخطة الزراعية.....28

خلاصة الفصل.....29

الفصل الثاني: الإمكانات الزراعية في موريتانيا

المبحث الأول: الإمكانات الطبيعية

I -1- الموقع:.....32

I -1 -1 - الموقع الفلكي :.....32

I -1 -2 - الموقع الجغرافي:.....33

I -2 -البنية الجيولوجية :.....35

I -3 - مظاهر السطح :.....38

I -3 -1 - الهضاب :.....38
I -3 -2 - السهول :.....39
I -3 -3 - أظهور :.....39
I -3 -4 - الظاهرات الساحلية :.....39
I -3 -5 - الظاهرات الصحراوية :.....39
I - 4 -التربة 42
I - 4 -1 - التربات الصحراوية :.....42
I - 4 -2 - تربات الإستبس :.....42
I - 4 -3 - تربات حوض النهر.....44
I -5 - المناخ :.....44
I -5 -1 - الحرارة :.....44
I -5 -2 - الأمطار :.....47
I -5 -3 - الرياح :.....50
I -5 -4 - الرطوبة والتبخر والضوء :.....52
I -5 -5 - الأقاليم المناخية :.....54
I -6 - الموارد المائية :.....56
I -6 -1 - الموارد المائية السطحية :.....56
I -6 -2- الموارد المائية الجوفية :.....59
I -6 -3 - استثمار الموارد المائية :.....62
I -7 - الغطاء النباتي والحيواني الطبيعي :.....66
I -7 -1 - الغطاء النباتي.....66
I -7 -2 - الحيوان الطبيعي.....68

المبحث الثاني : الإمكانات البشرية.....70
II -1- نمو السكان.....70
II -2 -توزيع السكان :.....72
II -2 -1 - التوزيع الجغرافي للسكان:.....72
II -2 -2 - التركز السكاني :.....75
II -2 -3 - كثافة السكان :.....75
II -3 - خصائص السكان :.....78
II -3 -1 التركيب النوعي:.....78

II -3- 2 التركيب العمري :.....78
II -3- 3 التركيب الاقتصادي :.....80
II -4 - الهجرة :.....81
خلاصة الفصل : 82

الفصل الثالث: واقع الزراعة في الخطط التنموية

المبحث الأول : دورأجهزة التخطيط المتعددة في وضع الخطط.....84
I -1 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.....84
I -2 - وزارة التنمية الريفية و البيئة.....87
I -3 - إدارة التهيئة الترابية والنشاط الجهوي.....89
I -4 - السلطات الإقليمية.....91
I -5 - تقييم أجهزة التخطيط.....92
I -5 -1 -وزارتي التخطيط والتنمية الريفية.....92
I -5 -2 - إدارة التهيئة والسلطات الإقليمية.....93

المبحث الثاني : الخطط التنموية الاقتصادية و الاجتماعية.....93
II -1 - المرحلة الأولى (63 -1985).....94
II -1 -1 - الخطة الأولى (63 -1967).....94
II -1 -2 -الخطة الثانية (70 -1973).....97
II -1 -3 - الخطة الثالثة (76 -1980).....100
II -1 -4 - الخطة الرابعة (81 -1985).....103
II -2 - المرحلة الثانية (85 -2004) 103.....105
II -2 -1 - برنامج التقويم الاقتصادي والمالي(85 -1988).....105
II -2 -2 - برنامج الدفع والدعم (83 -1991).....107
II -2 -3 - برنامج الإصلاح الهيكلي (92 -1995).....110
II -2 -4 -برنامج الإصلاح الهيكلي (94 -1997).....111
II -2 -5 - برنامج الإصلاح الهيكلي (99 -002).....114
II -2 -6 - الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(01 -2004).....115
II -2 -7 - تقييم واقع الزراعة في الخطط لتنموية.....119
خلاصة الفصل 122

الفصل الرابع:انعكاسات الخطط التنموية على وضعية الزراعة في موريتانيا

المبحث الأول: التوسع الزراعي.....124

I -1 -إمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية:.....124

I -2 -التوسع الزراعي في المرحلة (1963 - 1984):.....128

I -2 -1 - التوسع الزراعي الأفقي:.....128

I -2 -2 -لتوسع الرأسي:.....130

I -3 - التوسع الزراعي المرحلة الثانية (1985 - 2004):.....131

I -3–1 - التوسع الأفقي:.....131

I -3 -2 - التوسع الرأسي:.....137

المبحث الثاني: الإنتاج والاستهلاك الغذائي معوقات الزراعة في موريتانيا

II- 1 -الإنتاج و الاستهلاك و العجز الزراعي:.....142

II-1 -1 - الإنتاج الزراعي:.....142

II-1 -2 - الاستهلاك والعجز الغذائي.....144

II -2 - معوقات الزراعة في موريتانيا.....147

II -2 -1 - المعوقات الطبيعية:.....147

II -2 -2 - المعوقات البشرية: 150

II-2 -3 - المعوقات الاقتصادية.....153

خلاصة الفصل.....158

الخاتمة العامة 159

قائمة المراجع و المصادر 161

الفهارس.....167

الملاحق.....171

ملحق.1:جداول المعطيات المناخية.....172

ملحق.2:جداول المعطيات الزراعية.....176

ملحق.3:استمارة تحقيق.....180

مقدمة

يمثل التخطيط الإقليمي منهجا فعالا لاستغلال الموارد و الإمكانات بصورة عقلانية من أجـــل تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، و قد شكل التخطيط الزراعي كفرع مـــن التخطيط الإقليمي أهمية كـــبيرة من خـــلال أهمية الزراعـــة كمصدر متجـــدد للغذاء و المواد الأولية الضرورية لإقامة الصناعات.

وازدادت أهمية التخطيط الزراعي بسبب انفجار التعداد السكاني و ما رافقه من تصاعد للحاجات المعيشية للسكان و كذلك بسبب ما وفره التطور العلمي من وسائل التهيئة للمجال الجغرافي واستغلال الإمكانات الزراعية.كما تنامت أهميته لتوفير الأمن الغذائي بعد اعتماد الدول العظمى في تحقيق مآربها على سياسات التجويع الجماعي للشعوب النامية.

و في هذا الإطار بذلت الدولة الموريتانية مجهودات جبارة منذ استقلالها من أجل تحقيق أمنها الغذائي لكنها لم تفلح في طموحها.

إشكالية البحث:

تعتبر موريتانيا بلد متسع المساحة حيث تبلغ مساحتها1035000كلم^2، و بعدد سكان قليل بلغ 2.5 مليون نسمة سنة 2000. وقداعتاد سكانه على بساطة و ثبات المعيشة المرتكزة أساساعلى الحبوب التقليدية كالذرة بأنواعها ثم استكمالها باللحوم والألبان، التي توفرها واحدة من أكبر الثروات الحيوانية في الوطن العربي، وكذلك ثروة سمكية من أضخم مثيلاتها في العالم. لذا تمتع سكان موريتانيا باكتفائهم الغذائي منذ زمن بعيد قبل الاحتلال الفرنسي، و كذلك في الستينات ببداية عهد الاستقلال الوطني.

إلا أن متغيرات جمة داخلية و خارجية عصفت بالبلاد، وأدت إلى بروز فجوة بين حاجيات السكان الغذائية وإنتاجهم الزراعي المرتكز أصلا على الحبوب، وما لبثت تلك الفجوة أن اتسعت عبر المجالين الزماني و المكاني، وذلك رغم أن الدراسات والمعاينة الميدانية أثبتت عدم تغير العادات الغذائية للسكان من حيث بساطتها و كمها عموما.

ورغم أن الحكومة الموريتانية الأولى اعتمدت منذ 1963 منهجية التنمية المخططة ونحت منحاها الحكومات الموريتانية المتتالية، و بذلت كل منها مجهودات متعددة، أنفقت خلالها أموالا طائلة، فإن سد الحاجيات البسيطة لسكان موريتانيا، مع تضاعف المقدرات

الاقتصادية ووجود الإمكانات الطبيعية، شكل عقدة العقد المستعصية الحل، و أصبح الأمن الغذائي على كل مستويات تنظيم المجتمع الشغل الشاغل و الهاجس اليومي للقاعدة العريضة من السكان وللدولة نفسها التي انفقت على استراد الحبوب الكثير من دخلها.

و كان من نتائج العجز الغذائي في ظل العولمة أن استفحلت الإشكالية، و أصبح الغذاء الأهم ضمن الأمور المرفوعة عصا بيد الدول الكبرى في وجه حكومة البلد من أجل التنازل والقبول بشروط الممولين، بغية الاستحواذ على مقدرات البلاد.

ولمعالجة هذه الإشكالية المتمثلة في وفرة الإمكانات الإقليمية وبذل الدولة للجهود المضنية والمتنوعة في سياق النهج التنموي المخطط الذي تبنته من جهة، ومن جهة خرى قلة عدد السكان مع بساطة معيشتهم وماضي اكتفائهم الغذائي وعجز الحكومات المتتالية عن الإبقاء على ما كان عليه الوضع الغذائي من الاكتفاء الذاتي، بل واستمرار ازدياد الفجوة بين الحاجيات من المحاصيل التقليدية والإنتاج الإقليمي، فقد توصلت إلى الأسئلة التالية:

- هل توجد رغم النهج التخطيطي المعلن من لدن الحكومات المتعاقبة ممارسة عملية وفعلية للتخطيط الزراعي في موريتانيا؟ وإن كانت تلك الممارسة موجودة، فما مدى سلامتها وفقا للمعايير الأساسية للتخطيط الزراعي في بعده الإقليمي؟ ثم كيف يمكن تصحيح المسار للوصول عبر التخطيط الزراعي السليم إلى تحقيق الأمن الغذائي من المحاصيل الزراعية الأساسية؟

لذا فإنني أهدف من خلال هذا البحث في مجال التخطيط الزراعي إلى المساهمة في الكشف عن بعض المعوقات التى حالت دون الوصول إلى الاكتفاء الغذائي الذي يشكل صمام أمن واستقرار البلاد والسند الحقيقي لحريتها. وكذالك المساهمة في اثراء معلومات العاملين في مجال التخطيط والمهتمين بالزراعة، خاصة أن موضوع التخطيط الزراعي ما زال مهملا في البلاد ولم يحظ بدراسات أكادمية.

ولمعالجة هذه الاشكالية اتبعنا المنهجية التالية:

مراحل البحث:

1 -مرحلةالبحث النظري:

بعد اختيارنا للموضوع قمنا بمحاولة فهم طبيعته ونوعية معالجته،وذلك من خلال جمع كل الوثائق والكتب والمقالات ذات العلاقة بالموضوع لتتضح لنا كيفية توظيفها وضبطها ضمن البحث وفي اطار محور الاشكالية.

2 -**مرحلة البحث الميداني:**

ا -**المرحلة الأولي:**

تعتبر من أصعب المراحل وأطولها مدة حيث تطلبت من الباحث الجهد الأكثر لإجراء المقابلات وجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع البحث من كافة المصادرالممكنة والتي من أهمها:

-وزارة التنمية الريفية والبئة.

-وزارة التخطيط والتنمية.

-مديرية التهيئة الترابيةوالعمل الاقليمي.

-الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

-مكتب الاحصاء الوطني.

-صندوق القرض الزراعي.

-المركز الوطني للمصادر المائية.

-مفوضية الأمن الغذائي.

-مفوضية حقوق الانسان ومحاربة الفقر والدمج.

-مصلحة الارصاد الجوي.

ب -**المرحلة الثانية:** تمت فيها المعاينةالميدانية لبعض المزارع مثل:

-مزرعة امبورية بولاية ترارزة.

-مزارع سهل بوقي بولاية لبركنة.

-مزارع مختلفة في الأحواض على روافد وادكتي بولاية لبراكنة.

- مزارع مختلفة في سهل غورغل.

3 -**مرحلة ترتيب وتحليل المعلومات:** خلال هذه المرحلة تم فرز وترتيب المعلومات وتحليلها ثم تحويل بعضها إلى جداول وأشكـــال وجداول ورسوم بيانية لكشف وإبراز العلاقات بينها.

سير البحث ومنهجيته:

استخدمنافي هذا البحث المنهج الاقليمي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم ومنهج تحليل التباينات حسب ملاءمة موضوع كل فصل، كما استخدمنا الأسلوب الكمي أحيانا و الأسلوب الوصفي مرة أخرى. و قد نظم هذا البحث في أربعة فصول:

الفصل الأول: و تناولت فيه مفاهيم عامة عن التخطيط و اشتمل على مبحثين:

-المبحث الأول و خصص لإعطاء مفاهيم نظرية عن التخطيط الإقليمي

-المبحث الثاني تناول المفاهيم الأساسية للتخطيط الزراعي.

الفصل الثاني: و تناولت فيه الامكانات الزراعية في موريتانيا و جاء ضمن مبحثين:

-المبحث الأول تناول الإمكانات الطبيعية لمنطقة الدراسة

-المبحث الثاني و جاء مكملا للمبحث الأول حيث خصص لدراسة الإمكانات البشرية.

الفصل الثالث: و تضمن مكانة الزراعة في الخطط التنموية و شمل هو الآخر مبحثين

-المبحث الأول و تطرق لأجهزة التخطيط و دورها في وضع الخطط التنموية

-المبحث الثاني تناول الخطط التنموية الاقتصادية و الاجتماعية

الفصل الرابع: و تم فيه دراسة انعكاسات الخطط التنموية على وصعية الزراعة في موريتانيا. حيث شمل أيضا مبحثين:

-المبحث الأول تناولت فيه التوسع الزراعي.

-المبحث الثاني تناولت فيه الإنتاج و الاستهلاك و معوقات الزراعة.

الخاتمة و تناولت خلاصة للبحث و مجموعة من الاقتراحات.

والله ولي التوفيق

الفـــــــصــل الأول:

مفاهيم عن التخطيط

المبحث الأول: التخطيط الإقليمي

I -1 - مفاهيم عن التخطيط الإقليمي

I -2 - التخطيط الإقليمي وعلاقته بكل من الجغرافيا والتهيئة والتنمية

المبحث الثاني: التخطيط الزراعي

II -1 - مفاهيم عن تخطيط الزراعي

II -2 -الخطة الزراعية

الفصل الأول: مفاهيم عن التخطيط

مدخل:

«لم يكن التخطيط يوما هدفا لذاته، وإنما وسيلة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف»[1]، فإذا كان الإنسان قد مكث حينا من الدهر رضيعا للطبيعة وما تدره لتأمين قوته، فقد علمته التجارب، وتمكّن من اكتشاف الزراعة لضمان احتياجاته المعاشية، وتفادي الآثار السلبية لتقلبات الوسط الطبيعي. وإن مجرد تفكير الإنسان في واقعه ومحاولة تحسينه بتدابير رؤية مستقبلية، يمثل الأبجديات الأولي للتخطيط. فغالبا ما تسبق ممارسات المفاهيم ظهور ألفاظها.

ولربما كانت هجرة الأوكار حلا سهلا لدى الجماعات، كلما بخل الوسط وأجدب، إلا أن فرصها ندرت بما يصاحبها من مجازفات، وصراعات يقتضيها دفاع سكان المجال الجغرافي المقصود عن مصالحهم. ومن ثم شكلت الزراعة والاستقرار أخف الأضرار لتأمين الحاجيات، وقد مثلت ممارستها أهم الأعمال الأولى للتهيئة المجالية[2]، والخطوات الأولية للتنمية من حيث زيادة الإنتاج. فجميع الأفكار التي ترجمها الإنسان بأعماله خلال امتهانه للزراعة ما هي في واقعها إلا ممارسات بشكل أو بآخر لوجه من وجوه التخطيط والتهيئة والتنمية. فالإنسان « قد ظهر على الأرض جغرافيا بطبعه»[3].

وقد أدت محدودية الإمكانات بالأقاليم، والانفجار السكاني إلى ضخامة الأهداف التنموية، ومن ثم أصبح التخطيط « ضرورة لا غنى عنها لتعبئة جميع الطاقات والإمكانات واستخدام جميع الموارد استخداما أمثل»[4].

وهكذا في إطار الإقليم،لمحدودية الإمكانات وإلحاح الحاجات يتولد واقع تندر فيه اختيارات الحلول، إلا من خلال التخطيط للزراعة والتهيئة والتنمية في المجال الجغرافي. فما هو التخطيط الإقليمي فى بعده الزراعي وما علاقته بكل من الجغرافيا والتهيئة والتنمية؟

---

[1] - إسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة التخطيط والتنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، ص 195، منشورات مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، 1985.

[2] - M. Lamotte et Autres. Fondements Rationnels de l'aménagement d'un territoire. P2, PARIS, Masson،1985.

[3] صلاح الدين على الشامي. الجغرافيا دعامة التخطيط ، ص 11، دار المعارف الإسكندرية، 1990.

[4] - مختار حمزة ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة . ص 04، مطبعة دار التأليف القاهرة، 1977م.

المبحث الأول: التخطيط الإقليمي

I -1 - تعريف التخطيط الإقليمي: التخطيط الإقليمي تركيب لفظي لكلمتي تخطيط وإقليم. وبذلك يتطلب تعريفه تعريفا تفكيكا لكل كلمة ومن ثم دمج المدلولين.

I -1 -1 - التخطيط: « التخطيط ببساطة هو حالة تدبر وتدبير للحالة الراهنة القائمة بغية تطويرها إلى الأحسن»[1]. كما أنه «وسيلة وأسلوب عمل رتيب منضبط تتعاظم فيه قدرة التنفيذ في مواجهة أي من التحديات طلبا للتفوق وفرض المشيئة»[2].

وبهذا المعنى يكون التخطيط مطية لقهر المعوقات المعترضة أمام إرادة الإنسان والدفع بالجهد البشري ضمن إطار منسق، محكم فيه، وموجه نحو مستقبل أفضل. فالتخطيط كما يقول بولندج « سلوك مقيد بتقدير واع لأحداث المستقبل »[3]. والتخطيط السليم هو « ما يتفق مع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية المعقولة »[4].

فالتخطيط إذا يعتمد على توجيهات القائمين عليه، وينبض بعقائدهم ويرتهن بقدراتهم الإبداعية والعلمية على التنبؤ بالمستقبل وتوجيه الأحداث. كما أنه يرتكز على الدراسة العلمية والإحصاءات الدقيقة للإمكانات بغية تحديد كيفية استغلالها بأقل التكاليف، لتحقيق أكثر استفادة أو ربح مادي أو معنوي « لما تتضمنه عملية التخطيط من تخفيض لعنصر الهدر إلى أدنى مستوى ممكن، ومن رفع لمستوى الانتفاع بالموارد إلى أقصى حد ممكن »[5]. والدراسة العلمية في إطار التخطيط تتصف بالأسلوب الرتيب لمعرفة حجم الإمكانات وتوزيعها الجغرافي بالاستناد على قاعدة رقمية تراكمية من البيانات، تساعد المخططين على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل « فالتخطيط عبث إذا لم يكن المخططون على قدر من المعرفة بأوضاع المجتمع وظروف نشأتها وعوامل تطورها »[6].

ويتضح من التعريفات السابقة أنه مهما تضاءلت الفوارق، لا يوجد تعريف دقيق وشامل للتخطيط، إلا أنه بصورة عامة منهجية وأسلوب علمي ينبني على الدراسة الدقيقة

---

[1] - موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، ص 4 ، دار الشرق القاهرة، 1999.

[2] - صلاح الدين علي الشامي. ص 102، مرجع سابق.

[3] - إيدوارد س مايون، ترجمة عبد الغني، التخطيط الاقتصادي، ص 14 ، مكتبة المعارف بيروت، 1999.

[4] - فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، ص 158. منشأة المعارف الإسكندرية، 1994.

[5] - بكري جميل ناصر، التخطيط لاقتصادي، ص 5. مطبعة العين الحديثة 1986.

[6] - إسماعيل صبري عبد الله، ص 196، مرجع سابق.

للإمكانات وتوجيهها لتحقيق أهداف متوخاة، باقتصاد أكبر في الجهد والوسائل وأكثر مردودية. وهو وسيلة فعالة لتحدي المعوقات، وتعاظم الإرادة. كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالقائمين عليه والإمكانات والأهداف والظروف الزمانية والمكانية. حيث يشكل المكان أساسا لتحديد الإطار الجغرافي للتخطيط.

I -1 -2 - الإقليم: « الإقليم عبارة تصلح لكل وللكل »[1] وهو تعبير عن « قطعة متميزة من الأرض ولا تعني شيئا آخر خلافا لذلك، إلا إذا أضيفت لها صفة أخرى تضفي عليها مفهوما »[2]. وإقليم ترجمة للكلمة الأجنبية région وتستخدم بمعنى Territoire [3]. وقد عرف أحد معاجم المصطلحات الجغرافية الفرنسية الإقليم بأنه « جزء من اليابسة يتمتع بوحدة نظرا لخصائصه الطبيعية، التاريخية ولإمكاناته الاقتصادية وعند الاقتضاء للإرادة الشرعية للدولة. أما كلمة إقليم جغرافي فتستعمل لدلالة على مساحات متغايرة ومتباينة تميزها صفات واضحة مهما كانت طبيعتها عما يجاورها »[4].و يذهب بلهادي إلى أن الإقــليم « وحدة جغرافية منظمة حول حاضرة تسيطر على شبكة حضرية، وله مدلول إضافي ذو صبغة موحدة قد تكون طبيعة أو تاريخية أو ثقافية، إلخ[5]». كما أن الإقليم « منطقة من سطح الأرض تتميز عما يجاورها من مناطق بظاهرة أو ظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها»[6].

ويتضح أن الإقليم عبارة مرنة تتحدد حسب معايير التصنيف، ويشكل مسرحا تغيرات وتفاعلات الظاهرات البشرية والطبيعية للوحدة الجغرافية، « إذ لا جغرافيا إذا لم تتغير الظاهرات من مكان إلى آخر »[7]. ويستخدم الجغرافيون التوزيع الإقليمي كنظام تصنيف سلس، يفرض ترتيب عدة حقائق معقدة بالأماكن في قالب منظم للمناطق المختلفة»[8]

---

[1] - J. Beaujeu Garnier Masson. Géographie, Méthode et Perspectives, P 97, PARIS 1971.

[2] - فؤاد محمد الصقار، ص 17 مرجع سابق.

[3] - Fondation national pour la traduction . Dictionnaire de géographie (français – arabe) . P315-381. faculté des sciences humaines et sociales. Tunis sans date.

[4] - بيار جورج معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة فيصل أحمد الطفيلي، ص810،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 1994 .

[5] - Amor Belhadi, repères pour analyse de l'espace. P 410. Im.off de la Rep. Tunisienne1988.

[6] - فتحي محمد أبو عيانة - الجغرافية الإقليمية، ص 16، دار المعارف الإسكندرية1987.

[7] - صفوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه، ص 26، دار المريخ، الرياض، 1990.

[8] - ستيفن أسربييردسال، جون دبليو فلورن - التنسيق الإقليمي للمواقع في الولايات المتحدة وكندا ترجمة فيصل زواتي، ص21. مركز الكتب الأردني، عمان ، 1990.

ونظرا لعدم وجود مفهوم دقيق لكلمة إقليم، إلا أن هناك ما يمكن اعتباره اتفاقا مقبولا بين الجغرافيين مؤسس على ضرورة توفر شرطين ليستحق الحيز المكاني تسمية إقليم، أولهما التجانس (الطبيعي أو البشري أو الاقتصادي...، أو الرابط الوظيفي) وثانيهما الاختلاف بشكل أو خاصية ذات معنى عن الوحدات المكانية المجاورة. ويميز الجغرافيون بين نوعين من الأقاليم هما:

1- **الأقاليم الشكلية**: وهي التي « تتشابه في جميع أنحائها في ظاهرات معينة من الظاهرات »[1]، فمنها ما تتجانس فيه ظاهرة واحدة ومنها ما تتجانس فيه عدة ظاهرات.

2- **الأقاليم الوظيفية**: وهي « وحدة جغرافية تتجمع فيها أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان حول مركز اقتصادي وإداري واحد»[2] وتنتظم هذه الامتدادات والجهود انطلاقا من نقاط قوة هي مواقع التقاء وتفرع ومراكز تحريض وقيادة[3].

ويتضح أن الإقليم رقعة متغيرة المساحة حسب أهداف التصنيف الإقليمي، عليها تتفاعل عفويا الظاهرات الطبيعية والبشرية، أو بتوجيه من خلال التحكم في ضوابطها. و من هذا المنطلق تكون القرية إقليما بحدودها الإدارية، والمدينة بظهيرها إقليما والولاية أو المحافظة إقليما. كما أن مجموعة ولايات تتميز بخاصة مشتركة أو مستهدفة تخطيطيا تمثل إقليما. وعلى المنوال نفسه فإن الدولة أو القطر تمثل إقليما، وكذلك مجموعة دول متجاورة ذات خصائص مشتركة. وفي كل الحالات يجب التمييز بين أقاليم صيغت خصائصها وارتسمت مظاهرها وفقا لمعطيات طبيعية(الأقاليم الطبيعية)،وأخرى ارتسمت حدودها وفقا لمشيئة الإنسان(أقاليم مصطنعة) لغايات متعددة وبأساليب متنوعة، فغالبا ما تجد الأخيرة معايير منطقية إذا عكست إرادة السلطة الشرعية، ونادرا ما تتصف بالموضوعية إذا كانت إثر الصراعات أو بالإرادة الأجنبية. وجدير بالذكر أن كافة الأقاليم متغيرة الحدود بفعل المتغيرات الطبيعية ونتائج آثار استغلال الإنسان على الطبيعة، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الأطماع التوسعية وما يقابلها من ردات فعل كفيلة أحيانا بإعادة ترتيب الحدود الإقليمية. فأقاليم الحاضر قد لا تكون أقاليم المستقبل.

---

[1] - روج منشل، تطور الجغرافيا الحديثة ،ترجمة محمد السيد غلاب ودولت أحمد صادق، ص 56، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1977.

[2] - فريمان، الجغرافيا في مائة عام ،ترجمة عبد العزيز شرف طريح، ص 132، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.

[3] - Pierre George – les méthodes de la géographie.P 11. (Coll., que sais-je N°1398), Paris 1970.

ومن تعريفي التخطيط والإقليم يمكن القول: إن التخطيط الإقليمي منهجية علمية ووسيلة فعالة لضمان استغلال أكثر كفاءة وفعالية لكافة الإمكانات الطبيعية والبشرية على امتداد الإقليم، ولتحقيق ظروف أحسن لسكانه خاصة أن «كل نواحي الحياة العملية تتجه إلى أن تتشكل وتستقطب في إطاراتها الإقليمية»[1] ولفظ (إقليمي) للتخطيط يعني: «جميع أوجه الترتيبات المجالية، وتشمل التنظيم الإداري والسياسي، بالإضافة لكل الترتيبات الجزئية للهدف الاقتصادي لميزة اقتصادية أو ليشير بمعنى أضيق للتصنيف إلى مناطق تم اختيارها لعناية التخطيط الجزئي»[2]. كما أن الإقليم التخطيطي «هو ذلك الحيز أو المكان الذي يتميز بخصائص بنيانية متشابهة أو بخصائص أدائية متشابهة أو يواجه مشاكل اقتصادية متشابهة أو هو ذلك الحيز أو المكان الذي يحتل مكانة خاصة أو له أولوية معينة في سياسة الدولة»[3]. أو بمعنى آخر «هو تلك المنطقة التي تحقق الحدود المثلى لإجراء عملية التخطيط والسيطرة على التنفيذ الدقيق لما هو مخطط»[4].

ويشمل التخطيط الإقليمي كل القطاعات، ويتكامل على كل المستويات بالقطر، كما يجب أن يأخذ اعتبارات البعد المجالي مع الأقاليم المجاورة إلى مستوى ارتباط في تخطيط دولي يضمن العدل والاستقرار، وتنصهر فيه الجهود الدولية ضمن تعاون بناء يؤمن حق كل شعب في سد الحاجات والحياة الكريمة، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة «فليس غير التخطيط سبيلا لحلول عاجلة تشيع روح الاستقرار في السوق العالمية وتنظم العلاقات الاقتصادية...، لكي تجد كل دولة حاجتها من الخبرات الفنية كي تعمل على وضع الخطط وتنفيذها لحساب التنمية»[5].

ويمكن استخلاص قواسم مشتركة للاتفاق على أساسها لاعتماد التخطيط وهي أربعة مراحل أساسية تتمثل في: الدراسة - الهدف - التنبؤ - المدى الزمني.

[1] - صفوح خير الدين، ص 64، مرجع سابق.

[2] - جورج - ف حانيت، إدارة التنمية مفهومها، أهدافها، وسائلها، ص 234، ترجمة منير لبيب موسى ، دار المعارف القاهرة 1986.

[3] - محمد حسن فتح النور: مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية، ص 2، معهد التخطيط القومي القاهرة، 1999،

[4] - السيد محمد الكيلاني، التخطيط الإقليمي في مصر بعض قضاياه الفكرية ومشاكله التطبيقية، ص21، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1991.

[5] - صلاح الدين علي الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، ص 137 -136، منشأة المعارف، القاهرة، بدون تاريخ .

I -2 - أهداف التخطيط الإقليمي

يتمثل هدف التخطيط الإقليمي بصورة وصفيه في الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد الإقليمية بأقل جهد، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن تفاعلات الظاهرات الطبيعية والبشرية التي تعرقل مسار التنمية. وتنامت أهمية المنهج التخطيطي وأهدافه بعد أن تم «تسليم الفكر الغربي بضرورة التخطيط للتنمية، وأن البلدان المسماة بالنامية لا يمكن أن تحقق أي نوع من التنمية في ظل تلقائية السوق»[1] ولذا مارست معظم الدول الغربية التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية[2] وانتهجته الدول العربية بداية الستينات، حيث شرعت مصرفي التخطيط بدءا من سنة 1959[3]، و الجزائر من سنة 1967[4]، وموريتانيا سنة 1963[5]. و تتجلى أهداف التخطيط في التغلب على مشكلة، أو تحسين أو تطوير وضعيات قائمة، ويمكن تلخيص أهمها في:

1- تطوير الإنتاج من حيث الكم والكيف وإيجاد توازن بينه وبين الخدمات لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية أو متطلبات التصدير.
2- تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان ومستلزمات الحياة الكريمة ومواكبة نموهم الديمغرافي بنمو اقتصادي مناسب.
3- تنظيم هجرات السكان الداخلية لمعالجة الاختلالات في التوزيع الجغرافي بما يتماشى وعملية توازن التنمية.

I -2 -1 - أنواع الأهداف: تتنوع أهداف التخطيط تبعا لمعايير التصنيف ولما تقتضيه التنمية المتوازنة والمستدامة للإقليم، ويمكن أن نميز بين تلك الأهداف من خلال طبيعتها والمدى الزمني لتحقيقها والنتائج المتوخاة من ذلك مرحليا. حيث أن أهداف التخطيط لا تنتهي عند غاية معينة، لأن أهداف كل خطة تمثل قاعدة لمنطلقات الخطة اللاحقة لأن التنمية متواصلة.وتمكن تلك المعايير آنفة الذكر من تصنيف أهم الأهداف كالتالي[6]:

---

[1] - إسماعيل صبري عبد الله، ص 205، مرجع سابق.
[2] - شوام بوسامة. مدخل في الاقتصاد العام.ص356. دار الغرب للنشر والتوزيع الجزء الثاني الطبعة الثانية.وهران 2000.
[3] - موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، ص 15، دار الشرق عمان،1991.
[4] - محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، ص 311، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
[5] - خطاري أحمد ولد بنى، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية (حالة موريتانيا)، ص 116، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2001.
[6] - إسماعيل صبري عبد الله، ص 205، مرجع سابق.

- **حسب طبيعة الأهداف:** يمكن تمييز أهداف اقتصادية، اجتماعية و أخرى متنوعة.

- **حسب معيار المدى الزمني لإنجاز الأهداف:** يمكن تمييز ثلاثة أنواع من أهداف التخطيط وذلك بناء علي الفترة الزمنية المقررة لإنجاز أهداف الخطة وهي أهداف طويلة المدى تنجز في سبع سنوات فما فوق، أهداف متوسطة المدى و ينتظر بلوغها بعد سنة أو سنتين، ثم أهداف قصيرة المدى تنتظر نتيجتها فيما لا يتجاوز السنة وهذا حسب البلدان.

-**حسب النتائج المتوخاة من الأهداف:** يمكن تمييز أهداف محددة لتحسين أداء العمل والخدمات كصيانة البني التحتية وتوسيعها، أهداف تطوير وزيـــادة الخدمـــات والإنتاج بتوسيع المساحات المزروعة واختيار محـــاصيل زراعية محسنة، إضافة إلى أهداف لمعالجة معضلات جديدة أو مستأصلة كتوسيع شبكات الطرق والبنى التحتية.

I -2 -2 - فوائد تحديد الأهداف: تنبثق أهداف التخطيط لدي المخططين من واقع معاش غير ملائم من جهة، والتطلع إلى واقع آخر أكثر ملاءمة للمجتمع. وهذا ما يجعل الأهداف انطلاقا للعملية التخطيطية وغاية لابتغائها، حيث تسخر الإمكانات توجه بأسلوب مختار عبر خطة مرسومة بإحكام، إذ لا تخطيط بدون خطة ولا خطة بدون أهداف.

ويكون تحديد الأهداف عسيرا في عملية التخطيط بما يكتنفه من متغيرات متشعبة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، و بيئية، وما يتطلب من شروط انتقائية تخصصية دقيقة. إضافة لما ينبغي له من مراجعة مستمرة لاختيار الأهداف الأحسن تنمويا والممكنة اعتمادا علي المصادر المتوفرة، والصالحة لأن يكون تحقيقها قاعدة للمزيد من الخطط المستقبلية.و لذا فإن فوائد كثيرة تنجم عن تحديد أهداف التخطيط بدقة، ومن أهمها:

1 - المساعدة على الاستغلال الأمثل للإمكانات بغية الوصول إلى الغايات.

2 - تدقيق الدراسة وإتقان التنفيذ وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة.

3 - إتقان التنسيق بين مختلف المشاركين والفاعلين في عملية التخطيط للتنمية.

4 -توحيد المعايير لدى المشرفين على العملية التخطيطية أثناء المتابعة والتقييم.

I -3 - أنماط التخطيط الإقليمي:

إن غموض الإطار الإقليمي من جهة، وبروز التخطيط كظاهرة عالمية تمليها ضرورة التنمية وإجبارية التكامل بين الأقطار من جهة أخرى، يقتضيان الدقة عند تصنيف أنواع التخطيط الإقليمي باختيار تسميات تتماشي بمدلولاتها مع اتساع كلمة إقليم وتبعا لمعايير التصنيف و التي سيبقى فيها المستقبل لكيانات الأقاليم الأكثر اتساعا وتعددا

سكانيا بما توفره من إمكانات لتحقيق أهداف التخطيط « فلا مجال لكيان يضم أقل من 100مليون نسمة»[1]. وعلى العموم يمكن تقسيم التخطيط الإقليمي إلى:

1 - **التخطيط الاقتصادي** والذي يصنف بدوره إلي:

- التخطيط التعديني: ويهتم باستثمار الموارد المعدنية الموجودة في الإقليم.
- التخطيط الصناعي: و يهدف إلى تطوير وتحديث القطاع الصناعي.
- التخطيط التجاري: ويهدف إلى تنمية الصادرات وتخفيض الواردات.
- التخطيط الزراعي: ويهدف إلى زيادة تحسين الإنتاج الزراعي.

2 -التخطيط السكاني: يعمل على متابعة عوامل السكان ليشكل قاعدة لتخطيط التنمية.

3 -التخطيط العمراني: ومنه الحضري والريفي، ويهتم بتحديد واختيار المواقع الأمثل للعمران في الإقليم وتوفيرها بالشكل المناسب للسكان.

I-4 -مبادئ التخطيط الإقليمي: إن الإجراءات العملية في المسار التخطيطي والقدرة على ترجمة رغبات المجتمع إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ تمثل لوازم أساسية لبلوغ الأهداف. مما يجعل الأخذ بمبادئ التخطيط كخصائص شرطية لإنجاح عمليته أمرا ضروريا، ومن أهم المبادئ:

1-**أهداف واضحة**: بوجود أهداف واضحة عامة تمثل منارا للخطط، وعليها تتبنى بقية العملية التخطيطية من دراسة وتحليل وتقييم النتائج، وبدونها أو بغموضها تفرغ العملية التخطيطية من جوهرها وتبقى عبارات التخطيط مجازية ولفظية.

2-**تقديرات نوعية للمجتمع**: بقدر ما يشكل الإنسان وسيلة التخطيط بقدر ما يستقبل الفعل الواقعي للممارسات الناجمة عن الخطة، ومن ثم تكون معرفة المجتمع وبنيته وتركيبه ونوعيته ضرورية لتحديد كيفية التعامل معها، ولمعرفة البني الاجتماعية التي يجب تغيير بعضها لما تقتضيه ضرورة الخطط[2] المبرمجة.

3-**الواقعية**: يشكل انعدام الواقعية في التخطيط إفراغا له من جوهره العلمي، فتبني أهداف تخرج عن نطاق إمكانيات المجتمع مما قد يولد كوارث في إضاعة الوقت وإهدار الجهود. والواقعية ترتبط بالتعامل مع الظاهرات بأحجامها وأبعادها الحقيقية.[3]

---

[1] - إسماعيل صبري عبد الله ، ص 218، مرجع سابق.

[2] - علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، ص 122، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا 1984.

[3] - موسى يوسف خميس، ص 40، مرجع سابق.

4-**الشمولية والتكامل**: يقصد بالشمولية الإحاطة الكلية بالظاهرة، والابتعاد عن النظرة الضيقة أو الفردية للخطط في كافة مراحلها بكل دقة وموضوعية. و تساعد النظرة الشمولية والتكاملية في تحديد حجم الخطة ومعرفة الاستثمار السنوي الفعلي وحصر مصادر التمويل وتوزيعه على القطاعات، وبالتالي تصدر قرارات عامة وشاملة. كما أن الشمولية تستدعي عدم إهمال النظرة الأوسع مع الأقطار المجاورة، وفقا لما تمليه الروابط الجغرافية والالتزامات الإقليمية والمعطيات الاقتصادية. و بهذا المعنى ترتبط الشمولية بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالمجالات الجغرافية في إطار اقتصاد قومي، ومن ثم إجراء إحصاءات الإمكانات البشرية والطبيعية والفنية المتاحة وتوزيع المشاريع على الأقطار بالمفاضلة لضمان اقتصاد قادر على الصمود أمام العولمة وسوق واسعة.

5-**الاستمرارية**: تكمن أهمية الاستمرارية في تتابع العملية التخطيطية كمراحل، حيث تؤسس بنيانا يعتمد عليه في كل مرحلة لاحقة بأخرى سابقة، فكل انقطاع في مراحل الخطة تنجم عنه فجوة في التنمية، قد تتلاشى معها الرؤية المستقبلية للتخطيط، وبلبلة البرنامج الزمني، وانعدام المصداقية، و ارتفاع حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

6-**المتابعة والتقييم**: تصاغ الخطط لأهداف وفقا لمعطيات عديدة، و من النادر أن يتم التنفيذ كما خطط له تماما، وغالبا ما يؤدي تعدد وتنوع المشتركين في وضعها إلى صياغة أعمال روتينية، قد تعرقل المسار العملي للتخطيط، مما يستدعي متابعة وتقييما دائمين يفضيان إلى التغلب على المعوقات وتجنب الصعاب التقنية والإدارية والمالية.

7-**المرونة**: تشكل المجتمعات وتفاعلاتها واقعا حيا متغيرا مع المستجدات. الشيء الذي يفرض على التخطيط تجاوز إطار القوالب الجامدة لضمان التكيف مع الواقع ومعوقاته أثناء عملية التنفيذ.

8-**الموقف الدولي**: إن الثورة المعلوماتية وحرية التجارة والنظام العالمي الجديد والتفاوت في جميع المجالات بين الدول، جعل التخطيط رهن التأثيرات المختلفة خارج الإقليم أو القطر. فلم يعد الانعزال ممكنا، وأصبح الأخذ والعطاء والتكاملية سمة أساسية من سمات العصر. لذا فإن تقدير ووعي الموقف الدولي وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أصبح مبدءا أساسيا لإنجاح التقدير والتنبؤات في العملية التخطيطية.

I -5 - علاقة التخطيط بكل من الجغرافيا والتهيئة والتنمية: من البديهي أن التخطيط الذي يستهدف تغيير واقع الإقليم يرتبط بشكل ما مع الجغرافيا و التهيئة و التنمية.

I -5 -1 - التخطيط والجغرافيا: تهتم الجغرافيا كعلم بكافة الظاهرات الإقليمية ومن ذلك تتولد أهمية معرفة علاقتها بالتخطيط.

I -5 -1 -1 - أهمية الجغرافيا للتخطيط: يتطلب التخطيط أرضية عليها يتجسد بتطبيق عملي، ومنها تكون منطلقاته وعليها تدور أحداث الخطة، وتتحقق الأهداف، وتتمدد روابط التخطيط الإقليمي بمختلف دوائره عبر المكان والزمان، بما يقتضيه التكامل والشمول والاستمرار. وبأهمية تلك الأرضية للتخطيط تكون أهمية الجغرافيا.

ومهما كانت مساحة الرقعة التي يمارس عليها التخطيط، فإنها من عمقها إلى سطحها إلى حيث تتصل منافع البشر، تشكل مجالا جغرافيا يكفي ليضع منطلقات التخطيط وأهدافه في صلب اهتمامات الجغرافيا بجميع فروعها.

وبالفعل فقد تجسد الربط المصيري للتخطيط مع الجغرافيا بالتسمية المركبة (التخطيط الإقليمي)، حيث يشمل الإقليم جوهر دراسة الجغرافيا الإقليمية، كما يقول محمد خميس الزوكه « إن الإقليم الذي يكون النصف الثاني من عنوان التخطيط الإقليمي يكون مجالا جغرافيا هاما، ولابد أن يكون هناك نوع من التوازن بين أهداف التخطيط في إقليم ما وإمكانات هذا الإقليم، سواء كانت طبيعية أو بشرية»[1].

وإذا كان التخطيط يبني على قاعدة بيانات رقمية تحكي أرقامها تاريخ الظاهرات الطبيعية والبشرية، توضح كيف نشأت وتحت أي ظرف، فتتضح بالدلالات عبر مقارنة الأرقام، مسهلة التنبؤ بحركة تلك النشاطات والظاهرات، فإن بعض تلك الظاهرات المهمة للتخطيط لا يعبر عنها بالأرقام كالسلوك الاجتماعي و طبيعة السلطة السياسية. وبذلك تكون الجغرافيا الحديثة العلم الأجدر من غيره باحتضان التخطيط في إطاره، لأنها تتقن لغة الأرقام في توزيع وتعليل وربط وتقسيم الظاهرات المختلفة والكشف عن المسببات الخفية والظاهرة لتفاعلاتها وآثارها، وكذلك إحصاء نتائجها، وتوظيف تاريخها بالمنهج التاريخي، للتنبؤ بجغرافية المستقبل. بالإضافة إلى القدرة التعبيرية للجغرافيا عن مختلف الظاهرات التي تعجز عنها الأرقام من خلال فروع الجغرافيا المختلفة.

[1] - محمد خميس الزوكة، ص 26 ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية.دار المعارف الجامعية الإسكندرية 1987.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه كلما استهدف التخطيط إقليما، لدراسة إمكاناته تمهيدا لاستغلالها في خطة لتحسين وضعية السكان، وجد الجغرافيا سابقة عليه، وقد تخلصت من الوصف المجرد والسعي لإشباع فضول الناس بغرائب الأقاليم، وقد غاصت في نفس المعطيات (الجغرافيا الطبيعية) سعيا لتنظيم مكاني جديد يحقق الأفضل للناس. فهدف الجغرافياهو «تغيير العالم وليس مجرد وصفه»[1]، كما قال الجغرافي الروسي كلاسوفسكي.

ومما سبق يكون الأجدر بالمخططين تأسيس أعمالهم على صلابة معلومات خبرة جغرافية متمرسة بالأقاليم، بدل إضاعة الوقت في جمع معلومات أخرى، قد لا يوفقون في إدراك تشابك خيوط نسيجها البشري الطبيعي وبكل الشمولية المطلوبة. إذ لا يوجد علم ينفرد بشمولية دراسة مصادر الإقليم كالجغرافيا، ولا منهج أنسب لدراسة إمكاناته كمنهج الربط والتحليل الجغرافي، ولذا فإن « التخطيط يجب أن يكون على أساس جغرافي »[2]. وحينما يبادر التخطيط لكشف المعوقات البشرية والطبيعية التي تسد طريق الخطة عن بلوغ الأهداف، يجد الجغرافيا وقد أبرزتها كظواهر ينبغي تطويعها لتوليد الشروط الملائمة لتحقيق الأهداف. وبذلك أيضا يتصاعد دور الجغرافيا في العملية التخطيطية، حيث تكون « الخبرة الجغرافية في الخلفية العريضة للخطة فتكفل كشفا وتعميقا بالضوابط الطبيعية والتحديات وأثرها في تنفيذها والمضي بها في اتجاهاتها الطموحة»[3].

ويتعدى دور الجغرافيا تحديد الإقليم وإمكاناته ومعوقاته إلى ما هو أكثر فائدة للتخطيط، فقد أوجز روجز ميشل إسهام الجغرافيا في عمليات التخطيط الإقليمي في نقطتين تتمثلان في:

1 - كون الجغرافي قادر على جمع المعلومات اللازمة عن الأرض والناس.

2 - إمكانية دراسة الجغرافي للتوازن الحالي والاحتمالات الممكنة بعد أي توازن جديد ويتمثل ذلك في الخطة الإقليمية ومدى ملاءمتها للمجتمع.[4] وإذا تلك المعاني تبرز أهمية الجغرافيا للتخطيط في جميع مراحله، فكيف تتجسد علاقتهما؟ وما دور الجغرافي في فريق التخطيط؟.

---

[1] - عاطف علبي ، الجغرافيا الاقتصادية، ص 89 ، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1983 .

[2] - محمد خميس الزوكة، ص 27 المرجع سابق.

[3] - صلاح الدين الشامي، ص 72 ،مرجع سابق.

[4] - روجر ميشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد ودولة أحمد صادق، ص 112 - 113، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى 1983.

I -5 -1 -2 - علاقة الجغرافيا بالتخطيط: يمكن القول أن العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط تتجسد من خلال:

1 - المكان: حيث تتمثل أرضية كل من التخطيط والجغرافيا في الإقليم، إذ من تلك الأرضية تنطلق الدراسات الإحصائية للإمكانات الطبيعية والبشرية، وفهمها ومعرفة تفاعلاتها وامتداداتها داخل الإقليم الواحد أو خارجه.

2 - القاعدة النظرية: يعتمد التخطيط والجغرافيا معا على تحليلات النظم والتحليلات المكانية ونماذج النقل في أساسه النظري.

3 - الهدف: تسعى الجغرافيا إلى فهم كنه الظاهرات المختلفة وماهية تطورها وتوزيعها المكاني والزماني، وكيف يمكن التأثير عليها بما يحقق التوازن بين الموارد واحتياجات المجتمع، ويصون الوسط البيئي، وهو ما يهدف إليه التخطيط كوسيلة لصيانة الموارد وعدم هدرها وتحقيق الحاجات في ظل التوازن بين النمو والموارد.

4 - المنهجية: تستخدم الجغرافيا والتخطيط عدة مناهج و خاصة المنهج التحليلي في التعليل والتقييم، وعلى اعتبار أن الوحدات المكانية مترابطة فهي تهدف إلى كشف أسرار العلاقات وضبطها وتوجيهها بأقل جهد وأكثر مردودية تنموية لصالح المجتمع.

I -5 -1 -3 - دور الجغرافي في فريق التخطيط:

إن فريق التخطيط يجب أن يعد إعدادا خاصا ليقوم بالمهمة على أحسن وجه، كما ينبغي إعداد الجغرافي للتأهل ضمنه، وعندئذ يمكن أن يساهم الجغرافي بفعالية في:

1 -الدراسات المسحية التي يعتمد عليها التقسيم الإقليمي داخل القطر، و يؤسس عليها مفهوم أوسع للإقليم ضمن علاقات تشابك الظاهرات خارج الحدود القطرية بما تقتضيه المصالح الاقتصادية و متطلبات التخطيط.

2 -العمليات المسحية للإمكانات الطبيعية والبشرية ضمن المرحلة الأولى للتخطيط.

3 -تصنيف وتحليل ومعالجة البيانات، إذ يبدع الجغرافي بوصفه أكثر دراية بعوامل التحكم في توزيع الظاهرات والسكان والموارد و اليد العاملة والإنتاج والاستهلاك.

4 -التنبؤ بالتحديات والحوافز بالخبرة المستقاة من الوضعية الحالية والجغرافيا التاريخية.

5 -وضع الشروط الانتقائية لمواقع المشاريع وذلك بطبيعة خبرة الجغرافي في تهيئة الأرض، وقدرته على استغلالها، واحتمالات التوسع الرأسي والأفقي بها أو عليها.

I -5 -2 التخطيط الإقليمي والتهيئة:

عرفت عبارة التهيئة الإقليمية سنة 1949 لأول مرة بمبادرة من وزير إعادة التعمير والتحضر الفرنسي أ.كلوديوس ومن ثم انتشرت خططها في أنحاء العالم ولا تخلو دولة من وزارة أو مصلحة لها، فما هي إذن التهيئة؟ وما أسباب ممارستها؟ وما هي أهدافها؟

I -5 -2 -1 - تعريف التهيئة:

عرف منجد لاروس (Aménager) هيأ « بأنها وضع بترتيب بغية بعض الأهداف»[1]. وبنفس المعني يرى عمر بلهادي أن التهيئة الإقليمية هي « إعادة ترتيب المجال، ليلائم العديد من الحاجات والأهداف الهامة للمجموعة الاجتماعية »[2]، كما أنها بالنسبة لجي دوميو « استبدال وإعادة ترتيب وضع بآخر مستحدث، لغرض استخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل»[3]. وبهذا فالتهيئة مخطط لتحقيق التنمية « بإدخال سلسلة من التغييرات في نظام جغرافي »[4] بأساليب تقليدية أو تكنولوجية عبر سلسلة من أعمال تولد مجالا يتجاوب مع تطلعات الناس في السيطرة على الوسط بأقل جهد، والحصول على أكثر مردودية، وفقا لمعيار زمني.

I -5 -2 -2 - دواعي اللجوء إلى التهيئة: هناك أسباب عديدة تقتضي اللجوء إلى الاستعانة بالتهيئة أهمها:

1- **النمو الديمغرافي**: لقد ترتبت عن النمو المتسارع للسكان زيادة في الحاجات في ظل محدودية الإمكانات الإقليمية، و نتج عن الهجرة اختلال في تركز السكان، مما استوجب توفير الحاجات ومعالجة اختلال التوازن باستغلال أمثل للموارد بواسطة التهيئة.

2 -تغير العادات: أدى التغير المتصاعد لعادات المجتمع في ظل التطور العلمي والعولمة وتفاعلات التأثيرات بين المجتمعات المختلفة إلى تغير الأذواق والمتطلبات. واستوجبت ضرورة تلبية تلك المتطلبات استغلال الموارد المحدودة و الاستعانة بالتهيئة.

3 -التقدم التكنولوجي: فقد أدت التطورات العلمية والتقدم التكنولوجي إلى تزويد المجتمعات بوسائل وإمكانات هائلة لاستنزاف الوسط الطبيعي واستغلال موارده بصفة

---

1 - M.Lamotte . P 8. OP.Cit.

2 - Amor Belhadi .. P 401.. OP.Cit

3 - Guy Dimeo . géographie social et territoires paris. p 13 Nathan 1998.

4 - M.Lamotte. P 24.OP, cit.

مجحفة، مما أدى إلى اختلالات مكانية طبيعية وبشرية، الأمر الذي استدعي تدخلا للمحافظة على التوازن بين الحاجات والموارد ضمن تنمية متوازنة ومن هنا كانت الحاجة ملحة لإيجاد الحل الذي يتمثل في التهيئة الإقليمية والقطرية.

I -5 -2 -3- أهداف التهيئة:

تستهدف التهيئة أولا التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق أكبر مردودية بأقل الاستثمارات وقد اتسعت لتمثل الجانب الاجتماعي والبيئي بما يحقق رفاهية المجتمع وفقا لعدالة اجتماعية من جهة، مع التركيز على دمج المجتمع في وسط طبيعي بيئي هش معرض للتدهور والتلوث. ومما سبق يتضح أن التهيئة مهما كان بعدها المكاني هي عملية صياغة مخططة جديدة للواقع المعاش بظواهره الطبيعية والبشرية إلى واقع جديد أكثر قدرة على مواكبة وتلبية احتياجات السكان، وصيانة الموارد لضمان جغرافية المستقبل. ولكن هل تحقيق تلك النتائج، مضمونا؟

I -5 -2 -4 -انعكاسات التهيئة:

يتأسس فعل التهيئة على عملية ترتيبية لعناصر المجال الجغرافي، وبذلك فإن التهيئة تفتح باب الامتياز والتطور لعناصر في المجال على حساب أخرى، وفقا لتوقعات تكون أكثر دقة كلما ضاقت المعايير الزمنية والمكانية، ولا يمكن ضمان السلامة من الآثار السلبية الناجمة عن تلك الأفعال في مدة زمنية ومكانية أخرى. فإنشاء سد لحجز المياه واستعمال مساحات وراءه للزراعة قد يؤدي إلى القضاء على أراض كانت تزرع في أماكن بعيدة تستفيد من المياه الفيضية والتربة الخصبة المنقولة بالسيول التي حجزت.

لذا فإن مشاكل التهيئة يجب أن تفهم لتفادي الأخطار الناجمة عن تدخلات الإنسان في الوسط المحيطي، من خلال تأسيس مخططات التهيئة الإقليمية على الوعي والمعرفة الدقيقين،والتشخيص لكل الموروث الطبيعي والبشري، بغية ضبط المشاكل مكانيا، وكذلك تحديد الأطر المجالية والمقاييس التي تتطلب التدخل ضمن، السياقات الأيديولوجية الضرورية لتحديد السياسة الإقليمية المترتبة لاستغلال الأرض. وبالفعل، فإنه من ضرورة ممارسة التهيئة، وانعكاساتها تتضح علاقتها بالتخطيط. حيث ينطلق التخطيط كمفاهيم مجردة تترجم بممارسة فعلية تجسدها التهيئة، لتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة.

وفي الواقع فإن التخطيط والتهيئة مفهومان قديمان من حيث التدابير، وحديثان من حيث العبارات، متناميان مع التطور العلمي والوسائل وتفاقم الأسباب التي عنها تولدا. ويمكن أن نتبين أهم نقاط الترابط بين التهيئة والتخطيط فيما يلي:

-**الهدف**: حيث تشكل التنمية المتوازنة والشاملة هدفا مشتركا لكل من التخطيط والتهيئة.

-**البعد الزماني والمكاني**: بتقييم كل منهما وضبط التوقعات يتحدد البعدين الزماني والمكاني.

-**الخلفية**: فكل من التخطيط والتهيئة يرتبط وينطلق من مساحة أرضية ذات إمكانات محدودة،عليها ينبني التحليل النظري،والتوقعات، وتصاغ المخططات توقا إلى المستقبل.

وبالفعل فإن التخطيط والتهيئة أداتان متكاملتان لصناعة التنمية، فلا واقعية للتخطيط دون أفعال التهيئة ولا تهيئة خارج نطاق التخطيط، وإلا كانت على درب عشوائي، « وإذا كان التخطيط يؤدي السبيل الأمثل للتنمية المخططة أو المؤسسة على مستوى الإقليم أو الأقاليم، فإن هذه التنمية تحتاج إلى ضوابط محددة تضمن استدامتها ضمن تهيئة مجالية تجسد استغلال الأرض ومواردها»[1]. و« لقد انتقلت عملية التهيئة من ممارسة عفوية تعتمد على المعرفة الحسية من عصر (اليولتيك) إلى علم في العصر الحديث يقوم على التخطيط والاختراعات التكنولوجية»[2]. ولكن إذا كانت التهيئة أداة للتنمية، ووجها لتطبيق التخطيط، فما علاقة هذا الأخير بالتنمية؟

I -5 -3 - التخطيط والتنمية:

تناول في هذا العنصر بعض التعريفات حول مفهومي التخطيط و التنمية.

I -5 -3 -1 - تعريف التنمية:

يرجع ظهور مصطلح التنمية بصورة علمية إلى مؤتمر بأشردج 1954 الذي عقد لتدارس مشكلات المستعمرات الإنجليزية.[3] وشهد تطورات اكتملت بمصطلح التنمية المستدامة. كمقاربة بين ضرورة النمو و المحافظة على البيئة. وقد عرف منجد الاقتصاد: « التنمية بأنها نوع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، الاجتماعية، الثقافية التي تترجم تحسين وتطور الرفاهية »[4]. و بهذا المعنى تتصف التنمية بالشمولية والتكامل، وتضم

[1] - صلاح الدين علي الشامي، ص175 ، مرجع سابق، .

[2] - الطاهر مصطفى ولد الصالح، محاور للتفكير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا، ص 65 ، جامعة نواكشوط، بدون تاريخ.

[3] مختار حمزة وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، ص 318، مطبعة دار التأليف، القاهرة 1977.

[4]- M.Lamotte, p3, Op, cit

جميع عناصر النمو من نشاطات اقتصادية، اجتماعية وخدمات. التنمية عملية معقدة تستهدف علاقات متنوعة ومتشابكة طبيعية وبشرية، وكما يقول تورين Tourraine: « التنمية عملية وليست فعلا، ورهان مجموعة علاقات وصراعات اجتماعية »[1]. أما التنمية المستدامة التي تشكل الصورة الحالية للتطور والتنمية، فهي نموذج تنموي اقتصادي اجتماعي يضمن حق الإنسان في الاستغلال الشامل لكافة قدراته وحق الشعوب في مستوى مرض من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار البشري والثقافي مع الحفاظ على الثروات الطبيعية وضمان المستقبل. ومن أهم أوجه التنمية المستدامة التنمية البشرية المستدامة التي تسعى لتوفير المناخ الملائم للفرد، منذ ولادته كي يتمتع بحقه في التعليم والصحة والسكن والماء مع نصيبه من الثروة ضمن التوزيع العادل للإنتاج والتركيز على الفئات الفقيرة.

I -5 -3 -2 - أهداف التنمية المستدامة: تتركز أهم أهداف التنمية المستدامة في:

- ضمان العدالة بكل المستويات وحتى المستوى العالمي. فالترابط بين المستويات يمليه ترابط الأنظمة الطبيعية بعلاقات معقدة مؤثرة على الإنسان ومتأثرة به أينما كان على سطح الأرض. و كذلك يمليه ترابط مصير المجال الكوني ومصير البشر إذ يتحمل الإنسان المسؤولية بوصفه الفاعل والمفعول به في جوهر كل العلاقات.

-المحافظة على البيئة: فمحدودية إمكانات المجال الجغرافي وتقلبات الطبيعة والنمو الديمغرافي المتلازم مع تزايد الحاجات، عوامل تفرض على المجتمع عملا جديا وتفكيرا بديمومته، ولاشك أن نمط استغلال الموروث الطبيعي يحدد منحى الصيرورة، فالمجتمع يكون بكينونة مجاله.

-مكافحة الفقر: بتشجيع المجموعات البشرية على الاكتفاء الذاتي، والقضاء على الأمية، وتوفير فرص العمل، وضمان الخدمات الأساسية للإنسان ضمن عدالة اجتماعية.

ومن سياق ما سبق فإن التنمية المستدامة عملية معقدة شاملة اقتصادية، ثقافية، متكاملة ومتواصلة في المجالين الزماني والمكاني، لكن ما علاقتها الفعلية بالتخطيط؟

من البديهي أن اختيارات مسار التنمية تنحصر في اثنين:

1- مسار تنمية عفوية، لا تتحكم بها ضوابط توجهها أو تسترشد بها، لذا قد ينجم عنها عدم تناسق و عدم التوازن المكاني والقطاعي فينشأ تعايش بين التخلف والتقدم أي

[1] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

بين ا لمتناقضات، و تتولد عن ذلك آثار سلبية اجتماعية واقتصادية.كما أن مسار العفوية قد يؤول إلى مرحلة غير منطقية تفرض التغيير. ومن ثم يحصل التناقض مع العفوية ذاتها. إضافة إلي ما تؤديه العفوية من إهدار الجهود المادية والمالية للاستثمار وضياع للوقت والاستغلال المجحف للموارد الطبيعية والبشرية، وما يترتب عن ذلك من خلل بيئي وصراعات اجتماعية وضحايا.

مما سبق يتضح أن التنمية العشوائية ليست الأنسب، لحل إشكاليات العصر في إطار محدودية الموارد والتزايد الديمغرافي وضرورة المحافظة على حق الأجيال القادمة. كما أن حياة المجتمعات في ظل الصراعات والصعوبات الجمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا تقوى على مسار العشوائية، حيث الخطأ عظيم بما قد يترتب عليه. وإذا كانت التنمية العفوية قد نجحت زمنا في بعض دول الغرب فإن كل تلك البلدان قبلت اليوم بالتخطيط،مما يؤكد وجود خلل في تجربتها. إضافة إلى أن«تجارب الغرب في التنمية الاقتصادية قد لا تكون ملائمة لأحوال بعض الدول المتخلفة النمو وذات فائدة محدودة »[1].

2 - تنمية مخططة: تنجز بمخططات وبرامج وإستراتيجية، لتحقيق أهداف محددة ومتتالية وفقا لأسلوبين، أحدهما يفرض الانصياع للخطة بصرامة، والثاني يخلق حوافز لجذب المستثمر والالتزام بالخطة بمرونة، ويترتب عن هذا النوع من التنمية:

- تناسق وتوازن في التنمية بين القطاعات والأقاليم و شمولية وتكاملية تنموية.
- عدالة اجتماعية اقتصادية،مع المحافظة على الوسط البيئي وصيانته.

وقد أثبتت التنمية المخططة جدارتها بشهادة المنظمات الدولية وملاءمتها لوضعية الاقتصاديات القطرية والدولية. وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط المركزي الإجباري للتنمية يفقد الواقعية ويسلب حق المشاركة في تقرير المصير من المجتمعات والجماعات « فالتخطيط المركزي مستحيل بالصورة نفسها التي يستحيل فيها على قطة أن تعبر المحيط الأطلسي سابحة »[2]، واللامركزية المفرطة تؤدي إلى اضطرابات أكثر في أهداف التنمية وتناسقها وشموليتها. فالتنمية المخططة هي التي تجني الثمار للمركزية واللامركزية في التخطيط وتكون أكثر فعالية بالديمقراطية والإطار الإقليمي للتخطيط.

[1] - إدواردس ماسون ، ص 68 ،مرجع سابق.

[2] -.نفس المرجع ص 98.

ويمكن القول أن التخطيط أداة فعالة للتنمية، حيث يهدف إلى الحد من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية التي تتولد عن تلقائية السوق، من خلال القرارات الحكومية الساعية للحل محل ردود فعل المتضررين من تقلبات أسعار السوق، مصححة ومكملة لحركة السوق ومسيطرة على نشاط الأفراد، فالتخطيط ليس سلاحا لتدمير السوق كما أن العفوية ليست سبيلا إلى أهداف متوخاة بإمكانات محدودة.

المبـــحـــث الثـــانـــي: التخطيط الزراعي

الزراعة حرفة قديمة عرفت منذ نحو عشرة آلاف سـنة[1]. وارتبطت بـالتحولات الاقتصادية والحضارية معا، وبها تحول الإنسان من مجرد مستهلك متطفل على الطبيعـة إلى مشارك في الإنتاج.

وقد جذبت الزراعة أولوية الانتباه في تنمية الإقليم من منطلق أنها مورد متجدد لا ينضب تأتي أهميته من توفير ضروريات الحياة للإنسان كالغذاء المسكن و الملبس وكذلك تأمين المواد الخام واليد العاملة للصناعات، بالإضافة إلى تشكيل سوق للمنتجات المصنعة كالآلات الزراعية و الأسمدة، حيث ارتبطت الزراعة بالصناعة وأصبحتا وجهان لعملة واحدة.

وأدى الضغط المتزايد للحاجات الغذائية والمواكب لنمو ديمغرافي هائل فـي وسـط إقليمي محدود الإمكانات، تزايدت فيه مؤشرات الإنذار بخطر عجز الموارد الطبيعية عن تلبية الحاجات الغذائية إلى تنامي دور الزراعة وتنميتها كأساس للتنمية الـشاملة. وبـذلك أصبحت أحد أهم الميادين التطبيقية للتخطيط الإقليمي فما هو إذن التخطيط الزراعي؟

II -1 -مفاهيم عن التخطيط الزراعي: استمد التخطيط الزراعي أهميته مـن أهميـة الزراعة ومثل بذلك إسقاطات لمفاهيم التخطيط الإقليمي في مجالها.

II -1 - 1 -تعريف التخطيط الزراعي:

الزراعة بمفهومها البسيط حراثة الأرض والمقصود بها النبات، وهو ما يتطابق مـع لفظها الأجنبي (Agriculture) حيث agros بمعنى حقل و culture العناية بالأرض ومـدلول الكلمة هو حراثة الأرض[2].

وبهذا المعنى يكون التخطيط الزراعي منهجية علمية وأسلوبا يبني على دراسة دقيقـة لجميع الإمكانات الطبيعية والبشرية للإقليم وتوظيفها بتحديد كيفية استغلالها، بأقـل جهـد دون إجحاف بالموارد و بالمحافظة على البيئة للوصول إلى تنمية زراعية غايتها ضـمان زيادة الإنتاج الزراعي ليواكب احتياجات السكان.

---

[1] - علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، ص 29 دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

[2] - نفس المرجع ، ص 19.

II -1 -2 - أهداف التخطيط الزراعي:

يمارس التخطيط الزراعي على أرض ذات مساحة معينة وحدود مضبوطة. وبذلك تكون الاختيارات الاحتمالية لزيادة الإنتاج محدودة وعبر مسلكين فقط هما:

- زيادة المساحات المزروعة أو التوسع الأفقي.
- زيادة مردودية وحدة المساحة المزروعة أو التوسع الرأسي.

II -1 -2 -1 - التوسع الأفقي:

يقصد بالتوسع الأفقي زيادة مساحة الأرض الزراعي، ويتم بتطويع أو التغلب على العناصر الطبيعية والبشرية التي تعيق زراعة الرقعة الأرضية واستصلاحها لتوسيع الأراضي الزراعية. كتعويض قلة الأيدي العاملة بالآلات وتجفيف المستنقعات أو توفير المياه. ويتم التوسع الزراعي الأفقي بتخطيط عمليات التهيئة المناسبة لتحويل حالة الأرض الغير ملائمة للزراعة إلى واقع ملائم لها. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- **شبكات الري والصرف:** حفر الآبار وإقامة السدود وخزانات المياه، ثم مد المياه إلى الأراضي عبر الشبكات أو عن طريق الغمر وفقا للإمكانات المتوفرة والوسط.

- **الآلات الميكانيكية:** باستخدام الآلات الزراعية الميكانيكية في المناطق التي تقل فيها الأيدي العاملة وفقا للأساليب المتطورة والمناسبة لطبيعة الأرض.

- **التأثير على الهجرة السكانية:** بتحفيز هجرة السكان إلى المناطق المستهدفة للزراعة وذلك لخلق سوق استهلاكية متسعة للإنتاج الزراعي وتوفير اليد العاملة والتمكن من إعادة توزيع السكان بما يناسب التوازن التنموي، بخلق الحوافز الفردية والجماعية وتطوير البنية التحتية والخدمات.

- **استخدام المحاصيل الملائمة للبيئة:** تختلف الشروط الطبيعية لنمو المحاصيل، فيمكن اختيار المحاصيل الأكثر ملاءمة للأرض المستهدفة من التوسع الزراعي ويسمح بزراعة مناطق ذات ميزات خاصة كالمناطق الجافة وشبه الجافة.

II -1 -2 - 2 -التوسع الرأسي:

يقصد بالتوسع الرأسي زيادة المردودية في وحدة المساحة المزروعة. فقد تكون طبيعة الأرض بالإقليم لا تسمح بالتوسع الأفقي للزراعة بسبب سيادة التضاريس الجبلية أو غيرها من العوائق الطبيعية للتوسع الأفقي، كما قديكون انتشار الكثافة العالية للسكان على مساحات كبيرة من الإقليم، وما يترتب عنها من محدودية الأرض القابلة للزراعة عائقا

أمام التوسع الأفقي، فيعدو التوسع الرأسي حلا وحيدا لزيادة الإنتاج الزراعـــي ومواكبـــة الحاجات. حيث يمكن أن يتأتى هذا التوسع بالاعتماد على:

- استنباط وانتقاء البذور المناسبة لظروف الإقليم و القادرة على مقاومة الآفات والأمراض المنتشرة في ذلك الإقليم.
- استخدام الأسمدة المناسبة تبعا لمكونات التربة الكيميائية ونوعية المحصول.
- اتباع نظام الدورات الزراعية للمحافظة على التربة وخـــصوبتها وتفـــادي تكـــرار زراعة المحاصيل المهددة للتربة،بزراعة محاصيل مخصبة لها.
- استخدام أيدي عاملة ذات كفاءة عالية وتدريبها على الإرشاد الزراعي المناسب.
- اختيار المحاصيل الملائمة للظروف الطبيعية والمناسبة أساسا لكمية المياه المتوفرة والمسايرة للعوامل البشرية، خاصة متطلبات الأسواق وتوفر العمـــال والحاجـــات الغذائية وكلفة النقل.

II -1 -3 - أسس التخطيط الزراعي:

يرتكز المخططون داخل الإقليم على الدراسات في وضع الخطط والبرامج والسياسات الزراعية بغية تحقيق التوسع الزراعـــي الرأســـي أو الأفقـــي انطلاقـــا مـــن إمكانـــات الإقليم.وتشكل تلك الإمكانات أسس التخطيط الزراعي بما توفره من مزايا يمكن استغلالها للتنمية الزراعية، ومعوقات يفترض تذليلها. إن إمكانات الإقليم عمومـــا والتـــي ســـنكتفي بفكرة موجزة عنها،لأننا سنتعرض لها بتفصيل أكثر في موضـــوع إقلـــيم الدراســـة،وهي تشمل:

II -1 -3 -1 - الإمكانات الطبيعية:

تشمل كافة العناصر الطبيعية المرتبطة بالموقع (جيولوجية، مناخية، نباتيـــة...الـــخ) والتي تتضافر بنسب متغيرة من مكان إلى آخر وتتشابك مولدة الخصائص الطبيعية للإقليم والمحددة للضوابط الطبيعية له.

ويمكن أن نتصور بعض آثار مفعولها عندما ندرك أن كل نبات يحتاج لنموه وإنتاجه لدرجات مثلى دنيا وعليا من الحرارة والضوء والماء والرطوبة ونوعية تربة مناسبة.

كما تفرض مظاهر السطح معوقات على الزراعة بقدر ما توفر لهـــا مـــن ظـــروف ملائمة. فإذا كانت السهول تساعد على التوسع الأفقي للزراعة بما تـــوفر مـــن ســـهولة الاستخدام للآلات الميكانيكية و شق قنوات الري والصرف وإنشاء الطرق وعقد الاتصال

بين المزارع وأسواق الاستهلاك،فإن المناطق الجبلية عكس ذالك، فلدرجة الانحدار أثر بالغ في انجراف التربة ومن ثم «يكون التوافق ورغبة، الانسجام بين واقع يفرضه شكل السطح وحياة الناس متوقعا[1]. كما أن الأراضي المالحة والانحدارات وندرة المياه وانتشار المستنقعات عوامل عائقة للتوسع الأفقي الزراعي.

وبغض النظر عن الدراسة الشاملة المعمقة للإمكانات الطبيعية فإن بعض الحقائق الموضوعية والتجارب العملية تبقى ماثلة في هذا المضمار أهمهاأن:

- الإمكانات الطبيعية توجه استخدام الأرض للزراعة من حيث المحاصيل المناسبة للظروف الطبيعية ذات الحظ الأوفر في الإنبات والإنتاج.
- الإمكانات الطبيعية متفاوتة وتتغير من مكان إلى آخر،فعلى سبيل المثال قد تختلف نسب العناصر المعدنية والعضوية الداخلة في تركيب التربة من رقعةإلى أخرى ولو كانتا متجاورتين،ومن شأن ذلك الإختلاف أن يؤدي إلى اختلاف المحاصيل الأنسب للزراعة في كل من الرقعتين لإعطاء أكبر مردودية، مما يستوجب معرفة دقيقة لتلك التباينات المكانيةواستغلالها.
- الإمكانات الطبيعية لم تعد عائقا متحديا بل عوامل ذليلة منصاغة لإرادة الشعوب وطموحاتها إلىالتنميةمن خلال التخطيط والتهيئة والتقدم العلمي ورأس المال.

II -1 -3 - 2 -الإمكانات البشرية.

ترتبط الإمكانات البشرية بكفاءات المجتمع ومؤهلاته وخصائصه وقدراته في فرض إرادته وتطويع الوسط الطبيعي، وتشكل أساس التخطيط الزراعي وتأخذ أهميتها بتحكمها في:

-**المحاصيل**: ترتبط من حيث النوعية برغبات السكان وحاجاتهم الاستهلاكية ومردوديتها النقدية في الأسواق والطلب عليها كمواد زراعية خاصة للصناعات. فإذا ارتفع سعر المحصول أو الظروف التي دفعت إلى استهلاكه،كشف البديل عنه واستبدل بآخر أقل تكلفة بالنسبة لاستهلاك السكان. كما تلعب شبكات الطرق وتكاليف النقل دورا في تنويع المحاصيل. حيث تزرع الحبوب عادة في المناطق البعيدة عن الأسواق لتحملها التخزين والنقل، وتستوطن زراعة الخضر قرب المدن والتجمعات الحضرية.

[1] -.صلاح الدين علي الشامي، ص 435. مرجع سابق .

- المساحة الزراعية:

تزداد المساحة الزراعية حيث ما كانت الكثافة السكانية القليلة واستخدام الآلات الحديثة وتوفر اليد العاملة وزيادة الطلب على المنتجات وتقل كلما زادت الكثافة السكانية واستخدمت الوسائل التقليدية الزراعية وشاعت الملكية العقارية الفردية، حسب الأنظمة السياسية والاقتصادية.

- المردودية:

ترتبط المردودية الزراعية بالعاملين في حقل الزراعة وخبرتهم الفنية والميدانية ومستوياتهم التعليمية وقدراتهم على الإتقان والتعامل مع مركبات الإنتاج الأخرى، كالأرض، الأسمدة والماء والآلات. وتتعاظم مردودية المزارعين بملاءمة الوسط البيئي وتوفر الخدمات الاجتماعية و البني التحتية الضرورية للنشاط الزراعي .

والواقع أن علاقة السكان مع الزراعة تتأثر بتاريخهم وعقليتهم، و إمكاناتهم الاقتصادية والفنية، وتتحدد أهميتها أكثر من خلال المردودية النقدية وقدرتها على منافسة القطاعات الأخرى في مجال الدخل وضمانه.

II -2 - الخطة الزراعية:

تمثل الخطة الزراعية الترجمة التصميمية لأسس وأهداف التخطيط الزراعي. ويعرف القاموس المالي والاقتصادي الخطة بأنها«عبارة عن مجموعة من التوقعات والأهداف الاقتصادية التي يراد تحقيقها بمساعدة الوسائل المحددة ضمن إطار عملي ومتناسق»[1]. وبهذا المعنى يمكن أن تشمل الخطة كل القطاعات الاقتصادية أو توضع على مستوى واحد كخطة زراعية.

وبشكل عام فإن الخطة إطار يؤدي إلى هدف، كما أنها مجموعة من القواعد والبيانات المرسومة لتحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي.

وبذلك تكون الخطة الزراعية الإطار الذي يحقق التوسع الأفقي الزراعي والذي يشمل التوسع في المساحات الزراعية والزيادة في أنواع المحاصيل وتوفير العتاد الزراعي . كما تسعي الخطة الزراعية كذلك إلي تحقيق التوسع الزراعي الرأسي والذي يرتكز أساسا على زيادة المردودية الزراعية.

[1] - بكري جميل الناصر ، ص 21، مرجع سابق.

وسواء استهدفت الخطة الزراعية التوسع الزراعي الرأسي أو الأفقي أو هما معا فإن هدفها النهائي هو زيادة الإنتاج وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، لسد ومواكبة زيادة حاجيات سكان الإقليم. كما أن الخطة الزراعية تمثل الترجمة التطبيقية للتخطيط الزراعي. حيث« يهتم التخطيط بتعبئة وتوجيه الإمكانات المتاحة صوب الأهداف المنشودة»[1].

ويقتضي التخطيط الإقليمي في مجاله القطري وضع خطة اقتصادية شاملة تتمفصل ضمنها القطاعات الاقتصادية المختلفة وتترجم بخطط زراعية، تجارية، صناعية، تعدينية. وتختلف أنواع الخطط وتتباين وفقا لمعايير التصنيف. وتتعد تلك المعايير وانعكاسها على تنوع الخطط ومن ثم على مراحلها، وتصميمها وتنفيذها وتقييمها.

و يلعب نوع وطريقة وضع الخطة الدور الأساسي في درجة تحقيق الأهداف. فلا نجاح يرجى لخطة لا يؤمن بها ويشارك فيها السكان المستهدفون ولا تنمية مستدامة بخطة لا تتمدد بصورة مترابطة شاملة وكاملة عبر المجالين الزماني والمكاني.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح الخطة الزراعية يرتبط إضافة إلى الإبداع في استغلال إمكانات الإقليم طبقا لمبادئ التخطيط وخلق الظروف الموضوعية المرافقة لوضع البرامج والسياسات المواتية بعوامل من أهمها:

- ديمقراطية القرارات المرتبطة بأهداف الخطط الزراعية.
- التكاملية في الخطط الزراعية والقطاعات الأخرى في المجالين الزماني والمكاني.
- تقييد التهيئة الزراعية بالتخطيط الزراعي الموجه إلى تنمية زراعية مستدامة.

[1] - يحي ولد خيارهم ، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي لسياسات التنمية الزراعية في موريتانيا ، ص 36، جامع الفاتح، ليبيا 1991.

خلاصة الفصل:

من خلال ما استعرض آنفا، يتبين أن للتخطيط الإقليمي منهجية علمية مبنيـــة علـــى أسس لها، تترجم المفاهيم والتدابير التي تتجسد من خلال التهيئة في إطار إقليمي متـــسع بأبعاد المجال الجغرافي ومستهدف للتنمية التي أصبح التخطيط لها ضرورة عصرية. كما أن للتخطيط ضوابط من تطبيقها ينبثق الحظ الأوفر في بلوغ الأهداف، ومن أهـــم تلـــك الضوابط تحديد أهداف التخطيط والتقيد بمبادئه و متابعة تنفيذ الخطــط. بالإضـــافة إلـــى استغلال خصائص الإقليم المستهدف، وتصميم خطط تكاملية بين القطاعات الاقتصادية في الآماد الزمنية وضمن مجالات التغطية الإقليمية.

وكذلك يتبين أن التخطيط الزراعي الذي هو أحد الفروع الأساسية للتخطيط الإقليمي، يجسد نفس المنهجية في القطاع الزراعي، وينطبع بذات المعايير والشروط لتوفير فرص نجاح أفضل، ويرتكز على الأسس المتمثلة في الإمكانات الطبيعيـــة والبـــشرية للإقلـــيم المستهدف كمحطة انطلاق للعمليات التخطيطية.

وحيث أن الحال كذلك، فما هي إذا الإمكانات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن يرتكز عليها التخطيط الزراعي في موريتانيا؟

الفـــــصــل الثاني:

الإمكانات الزراعية في موريتانيا

المبحث الأول: الإمكانات الطبيعية

المبحث الثاني: الإمكانات البشرية

الفصل الثاني: الإمكانات الزراعية في موريتانيا

مدخل:

يحظى كل إقليم أو بلد من موقعه بخصائص وإمكانات وعلاقات مجاليه مع الأقاليم الأخرى، وتتنامى أهميته باكتشاف سكانه لإمكاناته وصيانتها واستغلالها بتخطيط سليم يحقق تنمية شاملة و متوازنة، أساسها الزراعة من أجل تأمين الغذاء ودعم الاستقلال. فما هي بالنسبة لموريتانيا، تلك الخصائص والإمكانات التي يمكن استغلالها و توظيفها في التخطيط الزراعي؟

المبحث الأول: الإمكانات الطبيعية

تتكون الإمكانات الطبيعية من العديد من العناصر التي تضفي مجتمعة على موريتانيا خصائصها الطبيعية وتجعلها إقليما متميزا عن ما حوله من الأقاليم ومهيئا لأنماط من الزراعات والمحاصيل الزراعية التي تتماشى وخصوصيات تلك الإمكانات.

I -1- الموقع: تكمن أهمية موقع موريتانيا بما يحققه من إمكانيات لاستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية للبلاد، وما يترتب عليه من علاقات مجاليه وخصائص يجب التعامل معها لتحقيق تنمية زراعية مخططة تؤمن الاكتفاء الذاتي وتساهم في تدعيم الاستقلال الوطني.

I -1 -1 - الموقع الفلكي:

تقع موريتانيا بين دائرتي عرض 30 14 و 24 27 شمالا وخطي طول 45 و 17 8 غربا[1]. وبهذا يقع الجزء الشمالي منها ضمن إقليم الصحاري الكبرى الجاف حسب تقسيم كوبن الإقليمي[2]، ووفقا لتقسيم هربستون[3] Herbes tonالطبيعي للعالم.و تنتمي البلاد إلى إقليم الشرق الأوسط على أساس التقسيم الجغرافي المركب لهيمس وبلير الأصغر 1955 والمتميز بصعوبة الاستيطان البشري وبالثروات البترولية ومزاولة غالبية سكانه للزراعة[4]. وبذلك أيضا تقع موريتانيا في المنطقة المدارية المتميزة بمدى حراري

[1] - بشير محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، ص5،ا نواكشوط المطبعة الوطنية، 1993.

[2] - علي وهب، جغرافية الاقتصاد الزراعي، ص 236، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،1987.

[3] - [4] - علي موسى، جغرافية العالم الإقليمية، ص 30 -35، ، دار الفكر، دمشق، 1981.

كبير، وقليل الأمطار. و لهذه الخصوصية أثر بالغ الأهمية على البيئة و الحياة و يبدو ذلك واضحا على الغطاء النباتي و نشاط الإنسان عموما و لاسيما النشاط الزراعي.

I -1 -2 - الموقع الجغرافي:

«إذا كانت البيئة الطبيعية قد أسهمت في توزيع الموارد الطبيعية في كل إقليم فإن الموقع الجغرافي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لإمكانيات استغلال هذه الموارد»[1]. و موقع موريتانيا يتجلى في حدودها كما يلي: في الشمال الشرقي تقع الجزائر بحدود طولها 483كلم[2]، وفي الشرق والجنوب دولة مالي بطول حدود تقدر بـــ: 2500كم[3]، و من الجنوب الغربي نهر السنغال بطول 600كلم[4] ومن الغرب المحيط الأطلسي بشاطئ يبلغ 667كم، أما من الشمال الغربي فالصحراء الغربية بحدود تقدر بـــ: 1480 كلم[5].

وتبلغ مساحة موريتانيا 1035000كلم^2[6]، و أبعد مسافة بين نقطتين من الشمال إلى الجنوب 1350كلم[7]، ومن الشرق إلى الغرب 1180 كلم[8]. وبذلك تعادل مساحة موريتانيا 7,37 % من مساحة الوطن العربي، وتساوي المساحة الكلية لكل من سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين وجزء من العراق. لذا فإن هذه المساحة تمكن البلاد من استيعاب عدد كبير من السكان، وتوفر لها حظا كبيرا في الحصول على إمكانات طبيعية، وتساعدها على انتشار الزراعة وتعدد المحاصيل. إلا أن هذه المساحة تتطلب رؤوس أموال هائلة وخبرات متقدمة للتهيئة الإقليمية، بغية إقامة البنية التحتية والخدمات الضرورية للتنمية الزراعية.

و يتضح من الخريطة رقم (1) للموقع أن موريتانيا تشكل البوابة الجنوبية الغربية للاتحاد المغاربي و الوطن العربي، وتمثل حاجزا بين الدول الإفريقية الحبيسة (أي التي ليس لها منفذ بحري) و المحيط الأطلسي، كما تتمتع بموقع قريب من أوربا ومقابل لآمريكما على الضفة الشرقية للمحيط الأطلسي.

---

[1] - أحمد يوسف الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ص 67، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1987.

[2] - [3] [4] - ، بشير محمد الولاتي ، ص 10، مرجع سابق.

[5] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في الثمانينات ح.أم الخرطوم، ص1، 1994.

[6]-[7] - OFFICE NATIONALE des STATISTIQUES(O.N.S) , guide de recensement annuel ,P 10, NKTT, 1988.

المصدر:الأطلس العالمي

مما يجعل البلاد مركزا لعقدة الاتصالات وموقعا جيدا للأسواق، بطبيعة قربها من مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية في العالم.

الأمر الذي يساعد علي استيراد وتصدير معدات الزراعة والاستفادة من الأسواق العالمية. وبالفعل استفادت البلاد من موقعها الوسيط في التجارة الصحراوية منذ قرون عديدة[1] كما ازدادت أهمية موقعها بإنشاء الموانئ والمرافئ البحرية وامتداد طرق النقل البرية إلى دول الجوار. و من ثم تعاظمت أهمية موقع موريتانيا وصارت لها مكانة جديرة بالاستغلال في إطار التخطيط الزراعي والتكامل الزراعي الإقليمي المغاربي.

I -2 -البنية الجيولوجية:

يمثل التركيب الجيولوجي بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتهيئة الإقليمية عنصرا هاما في إضفاء الخصائص المميزة للإقليم، فبالإضافة إلى مؤشرات الثروة المعدنية، فإن التربة التي تلعب دورا في تحديد نمط الاستغلال الزراعي ونوع المحاصيل والنباتات الطبيعية، تعود صفاتها الكيميائية إلى مادة الصخور التي تكونت منها[2]. لذا يمكن القول أنه «إذا كانت المنتجات النباتية والحيوانية قد تأثرت في توزيعها بعوامل المناخ والتربة والنبات الطبيعي، فالصخور والتربة والرواسب المعدنية بل والتضاريس الكبرى قد تأثرت في تكوينها بالظروف الجيولوجية التي مرت عليها»[3]. و تساهم البنية الجيولوجية في البيئة البشرية من حيث موقع المياه الباطنية والفحم والبترول وخامات الغازات وكل أشكال الثروات المعدنية الأخرى[4]. علما بأن البيئة البشرية أيضا تمثل إحدى أهم مقومات التخطيط الزراعي. ويمكن إيجاز تكوينات البنية الجيولوجية في موريتانيا بما يلي:

I -2 -1 - الزمن ما قبل الكامبري:إليها تنتمي الكتلة الصلبة القديمة وهي تمثل جزءا من الدرع الافريقي، وتتكون من أقدم الصخور البلورية والمتحولة مثل الجرانيت والجنيس والشست schisteوالميكا شيست والكوارتز. و تلاحظ صخور هذا الزمن في حوض تاودني وتجريت وتازيازت، غرب منطقة أطار وفي الشمال في منطقة آمساقه، و تميز بالحركات الإيبورنية والليبيرية iberiqueالمكونة للجبال[5]. كما شهد ت تراكم مجموعتين من

[1] - خليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، ص 94 -97، المنطقة العربية للتربية والثقافة، تونس، 1987.

[2] - مركز البحث العلمي للمناطق الجافة ، ميكروبيولوجيا الأرض ، ص 252 ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران، الجزائر، 1998.

[3] - محمد الصقار ، ، ص 74. مرجع سابق.

[4] - علي موسى ، ، ص 17. مرجع سابق.

[5] -المعهد التربوي الوطني، جيولوجية موريتانيا ،, ص 220 ، 1990 .

الصخور الرسوبية البركانية تعزى إلى ما قبل الكامبري الأعلى، والتي ظهرت في منطقة عقلة النكبة ومنطقة عيون عبد الله، وتقطعها محليا صخور قلوية غرانيتية.

I -2 -2 - الزمن الأول: تميزت بنشاطات بركانية وحركات تكتونية شديدة، تجلت تكويناتها في قوس الموريتانيد، التي يتضح من الخريطة رقم (2) أنها تمتد على شكل حرف S من الحدود الشمالية إلى الجنوبية، و محصورة بين الحوض الموريتاني السنغالي في الغرب و حوض تاودني من الشرق، و الذي توجد به رواسب من ماقبل الكامبري الأدنى. أما من الشمال فيحصرها مقعر تندوف الملئ برواسب ترجع إلى الفترة من الكامبري الاردوفيسي حتي الديفوني. وفى هذا الزمن حسب المصادر حدث تقبب صخور القاعدة القديمة مما نشأت عنه سلسلة الرقيبات في الشمال[1].

I -2 -3 - الزمن الثاني و الزمن الثالث: تميز البناء في الزمنين بترسيب متقطع، و نشطت عوامل التعرية وأسفرت عن تحويل سلسلة الموريتانيد و أرقيبات إلى سهول تحاتية. و أدت إلى ترسبات كثيفة في الحوض الموريتاني -السنغالي وأخرى أقل في الحوض الشرقي الحديث. و كان تأثر موريتانيا ضعيفا بالحركة الآلبية في الزمن الثالث[2].

I -2 -4 -**الزمن الرابع والحديث**: من أهم تكويناتها الأودية الفيضية في آدرار والسباخ والكثبان الرملية المنتشرة في البلاد على أشكال مختلفة[3]. وتظهر جسامة تكوينات هذه الحقبة في الإطار الجيولوجي المحدد في الحوض الرسوبي الموريتاني - السنغالي الموجود على خلفية سلسلة الموريتانيد[4].

يتضح مما سبق أن موريتانيا تتمتع بتركيبة صخرية متنوعة التشكيل ومتنوعة على امتداد مساحتها مما يكسبها احتمال وجود تربات متنوعة.

---

[1] - [3] - معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة شاملة، ص167، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة 1987.

[3] - معهد البحوث والدراسات العربية، نفس الصفحة، نفس المرجع.

[4]- ASSOCIATION SENEGALAISE POUR L'ETUDE DU QUATERNAIRE AFRICAIN (ASEQUA). P 32. Bulletin de liaison N° 68-69 juin 1983.

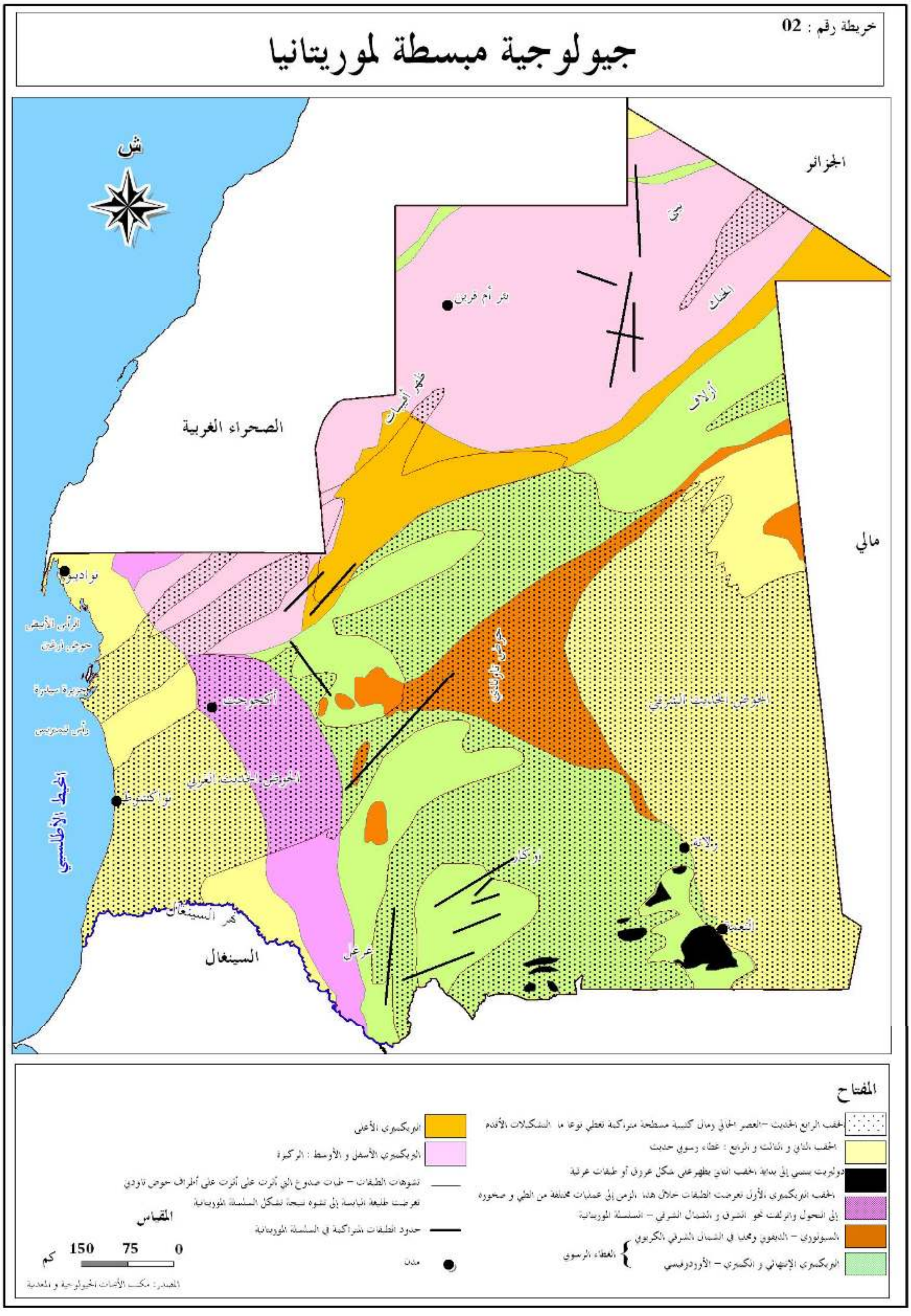
خريطة رقم : 02
جيولوجية مبسطة لموريتانيا
ش
الجزائر
مالي
الصحراء الغربية
السينغال
نهر السينغال
بئر أم قرين
نواديبو
أكجوجت
نواكشوط
أدرار
المفتاح
الحقب الرابع الحديث –العصر الحالي رمال كثيبة مسطحة متراكبة تغطي نوعا ما التشكلات الأقدم
الحقب الثاني و الثالث و الرابع : غطاء رسوبي حديث
دوليريت ينتمي إلى بداية الحقب الثاني يظهر على شكل عروق أو طبقات عرقية
الحقب البريكمبري الأول تعرضت الطبقات خلال هذا الزمن إلى عمليات مختلفة من الطي و صخوره
إلى التحول والتوت نحو الشرق و الشمال الشرقي – السلسلة الموريتانية
السيلوري – الديفوني ومحليا في الشمال الشرقي الكربوني
البريكمبري الإنتهائي و الكمبري – الأوردوفيسي
الغطاء الرسوبي
البريكمبري الأعلى
البريكمبري الأسفل و الأوسط : الركيزة
تشوهات الطبقات – خطوط صدوع التي أثرت على أطراف حوض تاودني
تعرضت طليعة اليابسة إلى تشوه نتيجة تشكل السلسلة الموريتانية
حدود الطبقات المتراكبة في السلسلة الموريتانية
مدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر: مكتب الأبحاث الجيولوجية و المعدنية

I -3 - مظاهر السطح:

يعتبر السطح من أبرز المعطيات الطبيعية، فعليه تتفاعل العناصر الطبيعية الأخرى وتؤثر في النشاطات البشرية بدرجات مختلفة. كما يمهد السطح لاختلاف طبيعة استغلال الإنسان للأرض، فيحدد نوع وقدر الجهود والتكاليف والمدة لأي تهيئة ضرورية قصد تطويع السطح للأغراض الزراعية وفقا للخطط. بالإضافة لما له من أثر في استقرار التجمعات البشرية. مما يؤثر بشكل أو بآخر على التخطيط الزراعي.

يتضح من الخريطة - مظاهر السطح في موريتانيا - أن تضاريس موريتانيا تمتاز بالرتابة، حيث يبلغ متوسط الارتفاع 500م، وتظهر الارتفاعات في الوسط وأقصى الشمال. وتسود السهول باقي البلاد، و تغطيها في أغلب الأحيان العروق والكثبان والسبخات[1].

وعموما فإن البلاد عبارة عن سهل تحاتى مترامي الأطراف ومعرى بشدة. تتربع وسطه تقريبا هضاب تتجه طوليا من الشمال إلى الجنوب. وعليه تتوزع تلال منعزلة وفوقه تنتشر الكثبان والسباخ.وتتجلى أهم مظاهر سطح موريتانيا في:

I -3 -1 - **الهضاب**: وهي مرتفعات على شكل سهول محدودة، ذات سطوح مائلة قليلة أو أفقية، وتمثل الهضاب بقايا سلسلة الموريتانيد وتشرف على السهول التحاتية المحاذية بحافات شديدة الانحدار تعرف محليا باسم اظهر، ويتراوح ارتفاعها بين 200 - 400م. تأخذ الهضاب تسميات من الشمال إلى الجنوب وهي: الزمور -الحنك -آدرار - تكانت -العصابة - تيشيت. و قد تخللتها وديان شكلت ملجأ للنباتات الطبيعية، واستوطنها الإنسان منذ القدم وأقام بها الزراعات خاصة واحات النخيل كآدراروتكانت.

I -3 -2 - **السهول وأشباهها**: تتصف أشباه السهول والسهول بالبساطة، وتنحصر في قارط ويتيي وقلمان التي تقع فوق حوض تندوف الممتد داخل كل من الجزائر و موريتانيا، وسهل آمساقة في منطقة الحوض الموريتاني- السنغالي و بمحاذاة سلسلة الموريتانيد. تغطي هذه السهول بنطاقات واسعة حصوية من الكثبان الرملية، يتراوح ارتفاعها بين 150 -250م[2].

---

[1] - بشير ولد محمد ألولاتي،ص35، مرجع سابق.

[2] نفس المصدر، ص38 - 39 مرجع سابق.

I -3 -3 - أظهور:

تسمية محلية أعتمدت في جل دراسات التضاريس الموريتانية وتشمل بالتسلسل من الشمال إلى الجنوب: إظهر شنقيط، إظهر تيشيست، إظهر ولاتة وإظهر النعمة، وقد اكتسحتها المياه في الحقب المطيرة مشكلة مجاري طويلة مثل مجرى "امكجار" في ظهر شنقيط، وفي الحقب الجافة تحجرت الظهور وتغطت بهشيم الصخور المكونة من الجلاميد والحصى أو الرمال المجسدة لأبرز معالم الترسيب في المنطقة[1].

I -3 -4 - الظاهرات الساحلية:

سواحل موريتانيا انكسارية، ذات تكوينات حديثة تكثر بها بقايا الأجراف المتكسرة وتغطيها الحصى والرمال لذا فإن هذه السواحل لاتشكل سهولا في مظهرها العام. و تمتاز بقلة النتوءات في القسم الجنوبي. يسودها الانخفاض، و ببعض مناطقها توجد بحيرات ملحية بعيدة عن الساحل، وبعض المنخفضات الجافة. يتجاوز عدد الجزر على الساحل الموريتاني 15 جزيرة مثل جزيرة "تيدرة"، "نير"، "آرقس" و"البجع". ومنها ما هو رملي مغطى بنباتات اليجوج وهي نباتات تنمو في التربة المالحة[2].

I -3 -5 - الظاهرات الصحراوية: تنشأ الظاهرات الصحراوية عن نشاط عوامل التعرية في ظل المدى الحراري الكبير وغياب الغطاء النباتي، كما تنتشر في جل الولايات الموريتانية وخاصة في المنطقة الشمالية و من أهمها:

I -3 -5 -1 - لحماد و الرق: تطلق لحماد على فيافي حجرية جلمودية وتنتشر مظاهرها في ولايات إنشيري وتيرس الزمور، في حين أن الرق أرض سهلية منبسطة مغطاة بحصي أصلية أو منقولة وتمكن مشاهدة الرق بامتدادات مختلفة في جميع الولايات.

I -3 -5 -2 -المنخفضات الصحراوية: تمثلها الشطوط والمسطحات الطينية والضايات وأحواض التذرية. وتنجم الشطوط عن صدع في منطقة مرتفعة بسبب هبوط امتلأ بالمياه خلال فترة مطيرة ولازالت المياه موجودة ببعضها حتى الآن.وتعتبر الضايات أصغر المنخفضات الصحراوية. أما المسطحات الطينية فتتكون عند قواعد السهول وتتألف من مواد عضوية قليلة النفاذ يتعذر تغلغل جذور النباتات بها وتدعى بالقيعان أو السبخة إذا ارتفعت بها نسبة الملوحة أو الجبس.

[1] - معهد البحوث والدراسات العربية، ص 875، مرجع سابق.

خريطة رقم: 03

مظاهر السطح في موريتانيا

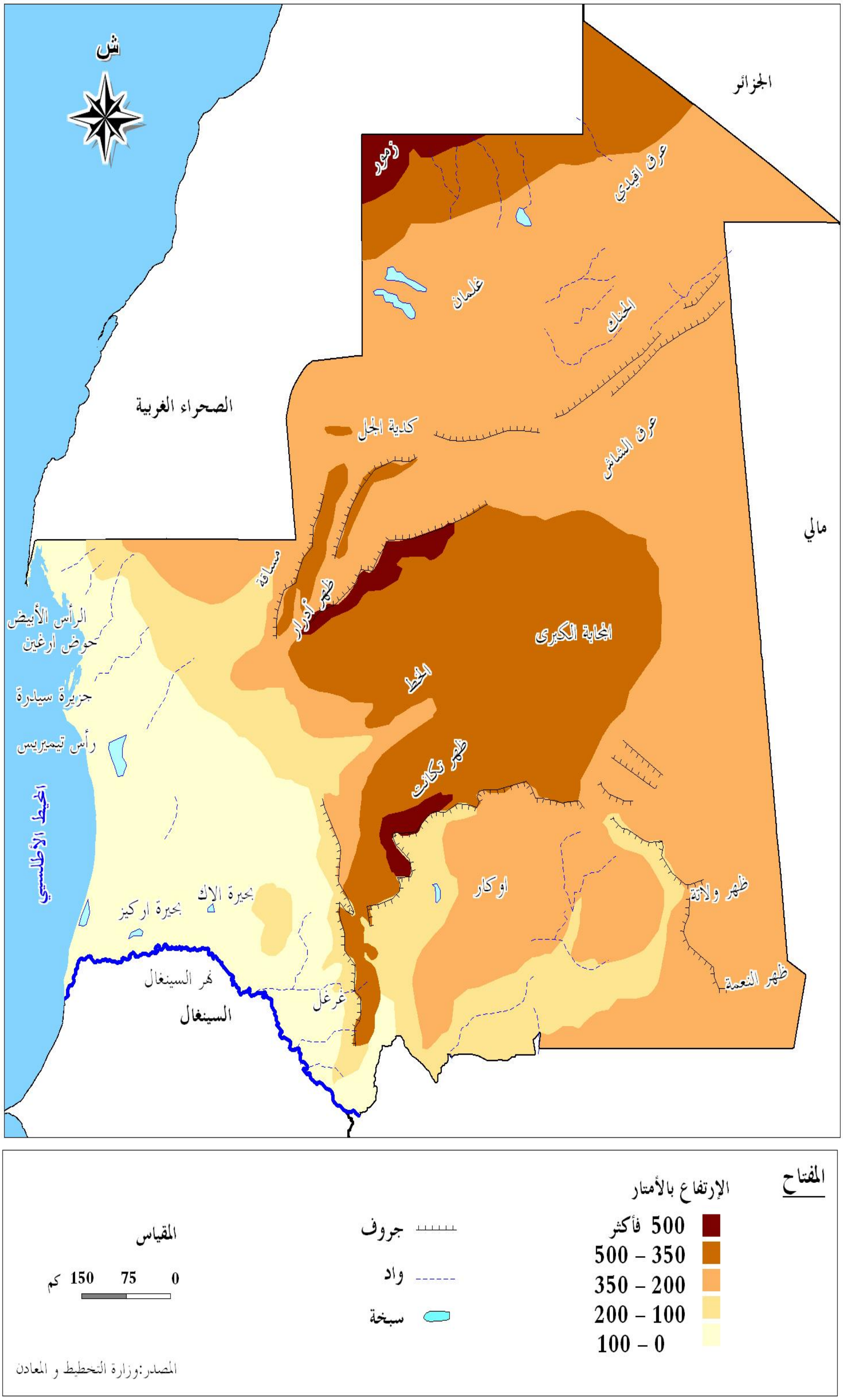

المصدر:وزارة التخطيط و المعادن

I -3 -5 -3 - الأشكال الرملية:

تنتشر الأشكال الرملية على هيئة، أشكال صغرى تبدي امتدادات عريضة على اتجاه الرياح، وكثبان رملية متعددة الأشكال، منها ما هو متحرك وآخر ثابت غطته الحشائش والأشجار. وتفصل بين هذه الكثبان منخفضات تدعى محليا الأكواد تمثل موطنا للزراعة المطرية المتنقلة.

يتضح مما سبق أن مظاهر السطح في موريتانيا تسودها الرتابة، فالبلد على شكل سهل واسع، مما يساعد على انتشار الزراعة الواسعة، وإقامة طرق النقل، إلا أن الأشكال الرملية المتحركة و ذات التأثير السلبي على أي نشاط بشري عمراني أو اقتصادي يجب أن يؤخذ في الحسبان في أي تهيئة مجالية.

I - 4 -التربة.

يعرف الجغرافيون التربة بأنها الطبقة السطحية المفككة من سطح الأرض، والتي ينبت فيها النبات وتمتد بها جذوره[1]. كما أنها نتاج تفاعل الصخور والتضاريس والمناخ والكائنات العضوية عبر الزمن. ولذلك نجد التربة تتكون من خليط من جزئيات مختلفة الأحجام ذات أصول صخرية و نباتية مائية، هوائية وحيوانية وعضوية دقيقة.

تتغير نسب العناصر الداخلة في تكوين التربة من مكان إلى آخر، حيث يلائم كل تركيب نباتات معينة. وبذلك يؤدي عدم موافقة تركيب التربة للغلات الزراعية المستهدفة إلى تدخل الإنسان بالتهيئة بواسطة الأسمدة، والري أو التجفيف... الخ، لخلق ظروف ملائمة للزراعة. و يختلف التمييز بين خصائص التربات تبعا للمعايير، والتي من أهمها القوام والبنية واللون.

والواقع أن التربة بشكل أو بآخر تمثل المصدر الأساسي لغذاء الإنسان مباشرة عبر النباتات أو بصورة غير مباشرة من خلال الحيوان.

وترتبط إنتاجيتها بإرادة المجتمع، فتمثل مصدرا لا ينضب بأساليب الاستخدام المتوازنة والمناسبة، التي تضمن صيانتها وحمايتها، ببذل المجهودات الضرورية، وبعكس ذلك تتدهور التربة وينقطع إنتاجها. وهذا ما يجعلها أهم العناصر الطبيعية التي تؤخذ بعين الاعتبار في عمليات التخطيط الزراعي لزيادة الإنتاج.

[1] - -محمد محمود بن ود طه عثمان القراء، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة،، ص279، دار الرياض 1422 هـ.

ورغم تعدد الآراء في مجال تقسيم التربة الموريتانية وإمكاناتها فإنها لم تـــول بعـــد أهمية معتبرة بالدراسة المعمقة والوافية، و هذه التربة يمكن تصنيفيها كالتالي:

I - 4 -1 - **التربات الصحراوية**: تكونت هذه التربات تحت ظروف الجفاف السائدة، ويعتبر المناخ أهم العناصر المسؤولة عن تكوينها مع قلة الغطاء النباتي، وتتميـــز بقلـــة العضوية وتراكم الأملاح أحيانا على السطح أو قريبا منه.

وتأخذ التربات الصحراوية ألوانا مختلفة، حيث يشيع بها اللون الرمادي في الأجزاء الأقل حرارة في الصحاري، في حين تكون حمراء أومائلة إلى الحمرة في المناطق الأكثر غسلا بمياه الأمطار فتكون أكثر فقرا.ويتباين قوام التربات الصحراوية من حيث خـــشونة حبات الرمل ووجود الصلصال تبعا لاختلاف الصخر الأصلي، ومن حيث نسبة الأمـــلاح والمواد القلوية. وتغطي التربات الصحراوية حوالي 60% من الأراضي الموريتانية مـــن خلال:

- أراضي رملية متحركة: نجمت عن نشاط عوامل التعرية بفعل الريح في نـــدرة الغطاء النباتي، ولا ترجع إلى التربات الصحراوية النطاقية، وقد أدت قلة الأمطـــار إلـــى عدم غسل التربة ومن ثم توفرها على العناصر المعدنية لمد النبات بهـــا، وتـــوفر هـــذه الأراضي إمكانية الزراعة بتوفير المياه.

- أراضي الشواطئ الساحلية: كثبان رملية تتخللها أراضي سلسية وطينية، وتتميز بالملوحة وتنمو عليها النباتات المقاومة للملوحة، والتي تشكل أهم مراعي الإبل.

I - 4 -2 - **تربات الإستبس (التربة البنية)**[1]: تربات قاتمة اللون أو بنية ويعود ذلك إلى الدبال الناشئ عن تحلل المواد النباتية والحيوانية، وتتناقص هذه المواد إلى الأسفل، حيث تكون مادة الجير بعيدة نسبيا عن السطح. تتميز هذه التربة بنظام الزراعة الجافة، الذي يقضي بزراعة الأرض سنة وتركها سنة للراحة، ليستفيد النبات في العام الموالي من الرطوبة المختزنة في التربة والأمطار الجديدة المتساقطة. تتعرض هذه التربات للعواصف الرملية وعوامل التعرية الشديدة نتيجة للرعي الجائر وإزالة الغطاء النباتي، وتتواجد في ولايـــات الحوض الـــغربي وغورغل، ولبراكـــنة واتـــرارزة[2].

[1] - علي علي البناء، ص294، مرجع سابق .

[2] - بشير ولد محمد الولاتي، ص67، مرجع سابق.

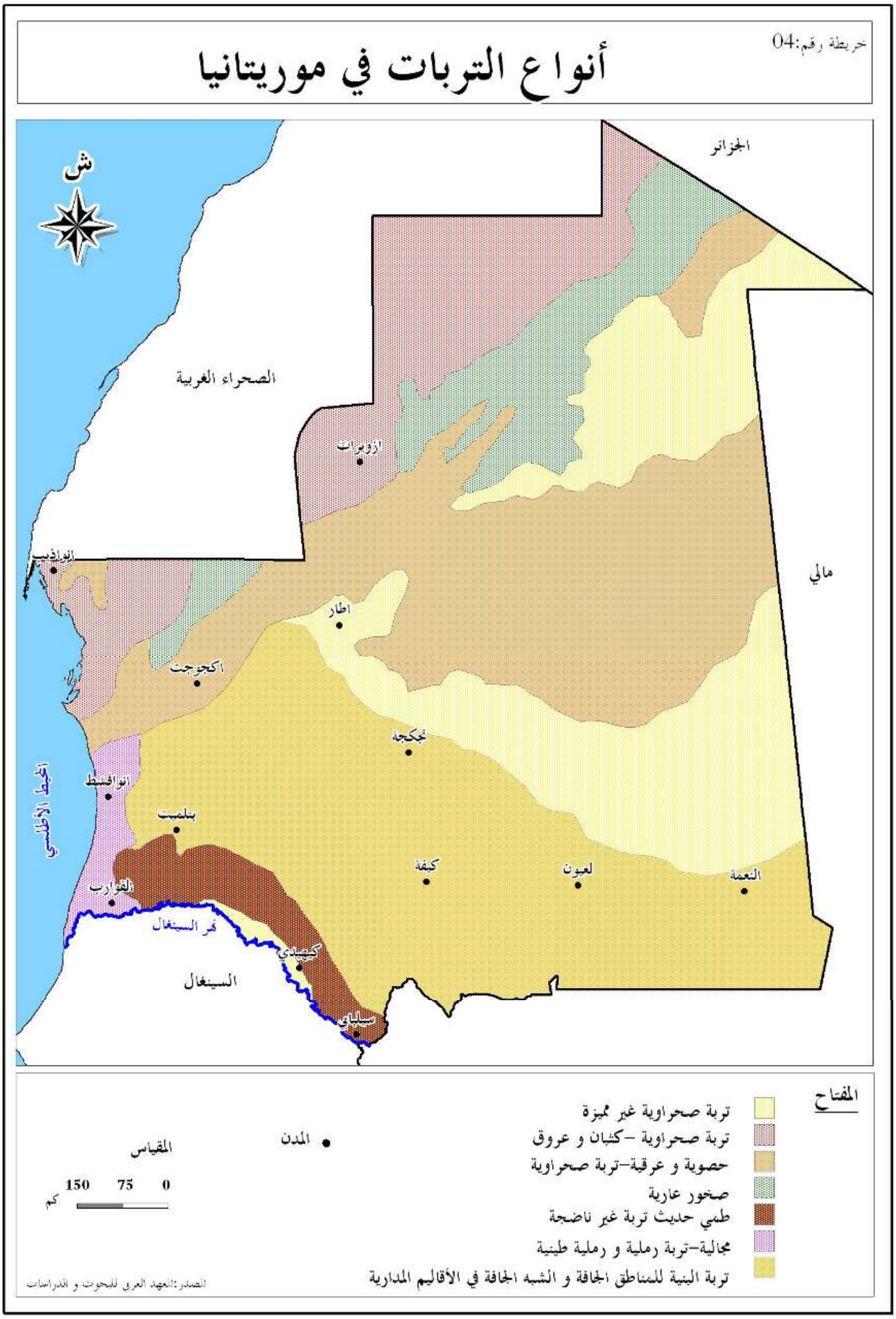
خريطة رقم:04
أنواع الترابات في موريتانيا
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
ازويرات
انواذيب
اطار
مالي
اكجوجت
تجكجة
انواكشوط
المحيط الأطلسي
بتلميت
كيفة
لعيون
النعمة
القوارب
نهر السينغال
كيهيدي
السينغال
سيلبابي
المفتاح
تربة صحراوية غير مميزة
تربة صحراوية –كثبان و عروق
حصوية و عرقية–تربة صحراوية
صخور عارية
طمي حديث تربة غير ناضجة
مجالية–تربة رملية و رملية طينية
تربة البنية للمناطق الجافة و الشبه الجافة في الأقاليم المدارية
المدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر:المعهد العربي للبحوث و الدراسات

I - 4 -3 - تربات الطمي الحديث بحوض النهر:

هي تربات سوداء تكونت بترسيب الطمي الحديث على امتداد نهرالسنغال وروافده في المناطق الجنوبية ، وتعتبر أراضي طينية غنية تغطيها أحيانا أتربة غرانيتية رسبتها الرياح. حيث يتأثر لون هذه التربات بطبيعة الغطاء الرسوبي.

وتتميز هذه التربات بخصوبتها وتتمازج بها تربة الطمي الحديثة والتربة الرملية الطينية وأجزاء من التربة الخاصة بالمناطق الجافة وشبه الجافة. وتوجد هذه التربات بمحاذاة واد نهرالسنغال، وتشكل أخصب التربات بموريتانيا.

ويتضح من الخريطة رقم (4) أن التربات بموريتانيا ذات أصناف مختلفة يطبعها بشكل عام طابع التربات الصحراوية الصالحة للزراعة إذا توفرت لها المياه.

I -5 - المناخ:

يعتبر مناخ أي منطقة نتيجة تفاعل مؤشرات عدة معظمها طبيعية. ويقتصر تأثير الإنسان على المناخ من خلال الغطاء النباتي الذي يتأثر ويؤثر في المناخ، والواقع أن المناخ « العنصر الوحيد الذي مازال الإنسان عاجزا عن قهره وتمايزاته الدقيقة قد تخلق اختلافات حضارية كبيرة»[1]. و يتحكم المناخ في الحياة النباتية، ويلعب دورا أساسيا في تكوين التربة التي عليها تزرع المحاصيل.

وإذا كانت التجارب أثبتت أن نمو وإنتاج أي محصول يرتبط بحدود ملاءمة عناصر المناخ، فما مدى تناسب المناخ في موريتانيا مع الشروط المثلى للمحاصيل؟

I -5 -1 - الحرارة:

يرتبط تأثير درجات الحرارة على النبات بعملية التمثيل الضوئي وكذلك بمعدل امتصاص الماء، كما تؤثر الحرارة على تكوين الأغشية الخلوية وتركيبها الكيميائي ووظائفها. ولذا فإنه باختلاف النباتات تتباين درجات الحرارة المناسبة لكل منها.

[1] - علي موسى، جغرافية العالم الإقليمية، ص 23، دار الفكر سوريا، 1981،.

جدول (1) درجات الحرارة المناسبة لبعض الخضر والفواكه[1]، والحبوب[2]

المحصول	حرارة مثلى (درجة مئوية)	المحصول	حرارة دنيا (درجة مئوية)	حرارة مثلى (درجة مئوية)	حرارة عليا (درجةمئوية)
الخضروات الشتوية	2 -26	الكتان	2 5	25	30
الباذنجانيات	18 -25	الشعير	5	27,5	37,5
البطاطا	15 21	القمح	5	27,5	42,5
الحمضيات	3 25	الذرة الشامية	9,5	34,5	43,5
		الأرز	10 12	30- 32	36- 38
		القطن	12	24	38 - 39

يتضح من الجدول(1) الذي يبين درجات الحرارة المناسبة لبعض الخضروات وأهم الحبوب، أن متوسط درجات الحرارة المناسبة لمعظم الخضروات تصل 24" أما بالنسبة للحبوب فإن متوسط درجات الحرارة المثلي لها تصل 29" و العليا فإنها38 ".

و بالنسبة لموريتانيا فمتوسط درجة الحرارة القصوى يتراوح تقريبا بين 28 في الشمال و 37 في الجنوب الغربى. أما درجات الحرارة الدنيا فتتراوح بين 18 مئوية و 25 . و يتضح من الخريطة (5) خطوط تساوي درجات الحرارة - أن درجات الحرارة ترتفع بالتوغل شرقا والابتعاد عن المحيط، وتأثير تيار كناري البارد. ويبدو تأثير الارتفاع واضحا إذ تبلغ درجة الحرارة القصوى 37 في القوارب، في حين يكون المتوسط 36,7 في مدينة كيفه بأقصى الجنوب الشرقي بسبب ارتفاع موقعها. أما أكثر الأشهر حرارة فهي ابريل، مايو و يونيو وأقلها حرارة أشهر دجمبر، يناير وفبراير.و يتراوح المدى الحراري السنوي تقريبا ما بين 27 مئوية في مدينة كيفه و 21 مئوية في مدينة كيهيدي. كما يتضح أيضا من الخريطة رقم (5) أن درجات الحرارة في موريتانيا ملائمة لمحاصيل الحبوب و الخضروات.

[1] - سويهر نواري، زراعة الخضر والفواكه في متيجة الشرقية، ص 28، الجزائر 1982.

[2] - فؤاد الصقار ، ص 245، مرجع سابق.

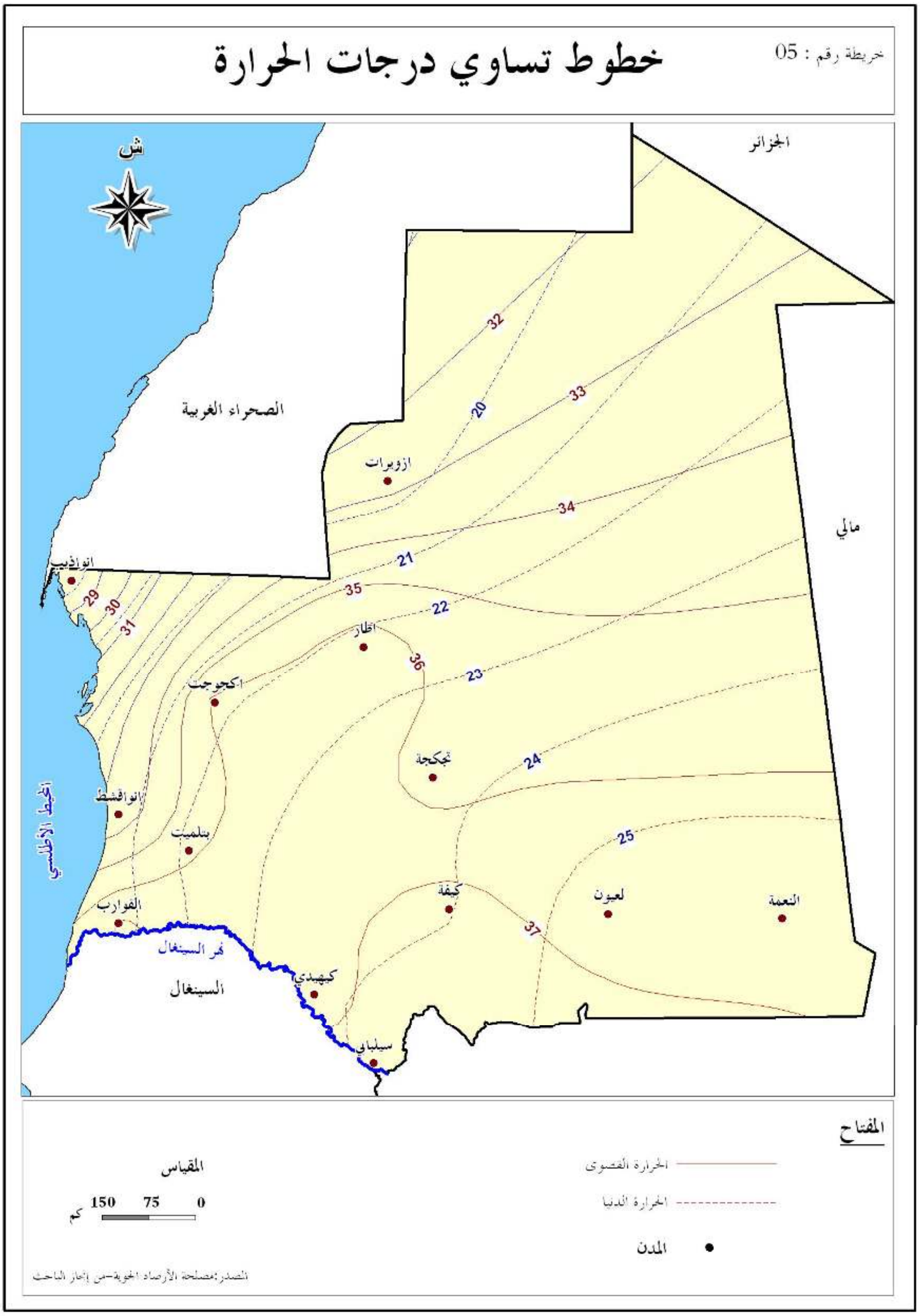
خريطة رقم : 05
خطوط تساوي درجات الحرارة
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
مالي
ازويرات
انواذيب
اطار
اكجوجت
تجكجة
انواقشط
بتلميت
الفوارب
كيفة
لعيون
النعمة
كيهيدي
سيلبابي
نهر السينغال
السينغال
المحيط الأطلسي
29
30
31
32
33
34
35
36
37
20
21
22
23
24
25
المفتاح
الحرارة القصوى
الحرارة الدنيا
المدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية-من إنجاز الباحث

I -5 -2 -الأمطار:

تهطل الأمطار في القسم الجنوبي من موريتانيا صيفا في حين تكون شتوية في أقصى الشمال.

I -5 -2 -1 - كمية وتوزيع الأمطار:

يتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار التي تسقط على البلاد مابين50مم في مدينة بئرأم قرين في أقصي الشمال و 600 مم في مدينة سيلبابي بأقصى جنوب البلاد.

الشكل رقم (1): تذبذب الأمطار في موريتانيا للفترة من (1960 -2003) الكمية(ملم)

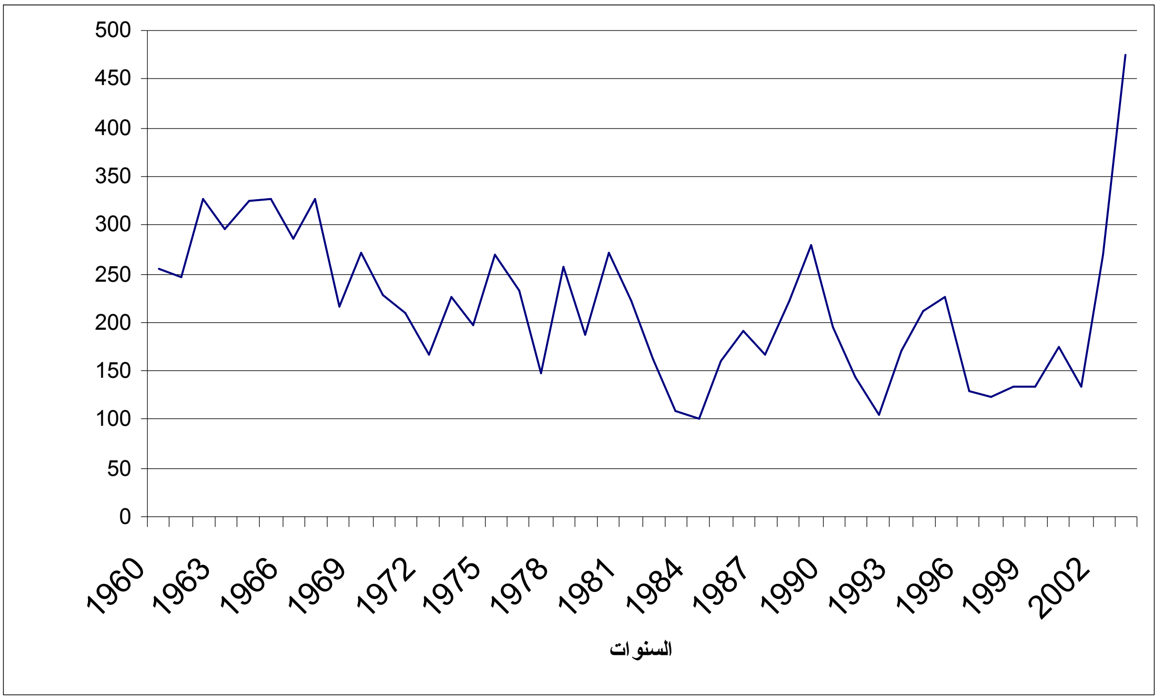

ويتضح من الشكل (1) تذبذب الكمية السنوية للأمطار في موريتانيا،أن كميـــة الأمطـــار التي تهطل سنويا علي موريتانيا غير ثابتة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد علي الزراعات المروية لتأمين إنتاج زراعي سنوي.

كما يتضح من الخريطة رقم (6) خطوط تساوي الأمطار بأن الأمطار تتناقص من الجنوب باتجاه الشمال، وتبلغ ذروتها بمدينة سيلبابي في أقصي الجنوب.

I -5 -2 -2 - الأيام الممطرة:

رغم عدم انتظام موسم الأمطار في موريتانيا فإن تهاطلها يبدأ بشكل عام مع بداية شهر يوليو وينتهي مع نهاية شهر أكتوبر في أغلب الأحيان. ويصل متوسط الأيام الممطرة حوالي 100 يوم بمدينة سيلبابي بولاية غيدماغ، في حين تسجل مصالح الرصد

الجوي أقل معدل لأيام الأمطار بمدينة بئر أم قرين بولاية تيرس الزمور في أقصي شمال البلاد.

الشكل رقم (2): متوسط أيام الأمطار في موريتانيا للفترة من (1994 -2001)

الكمية(ملم)

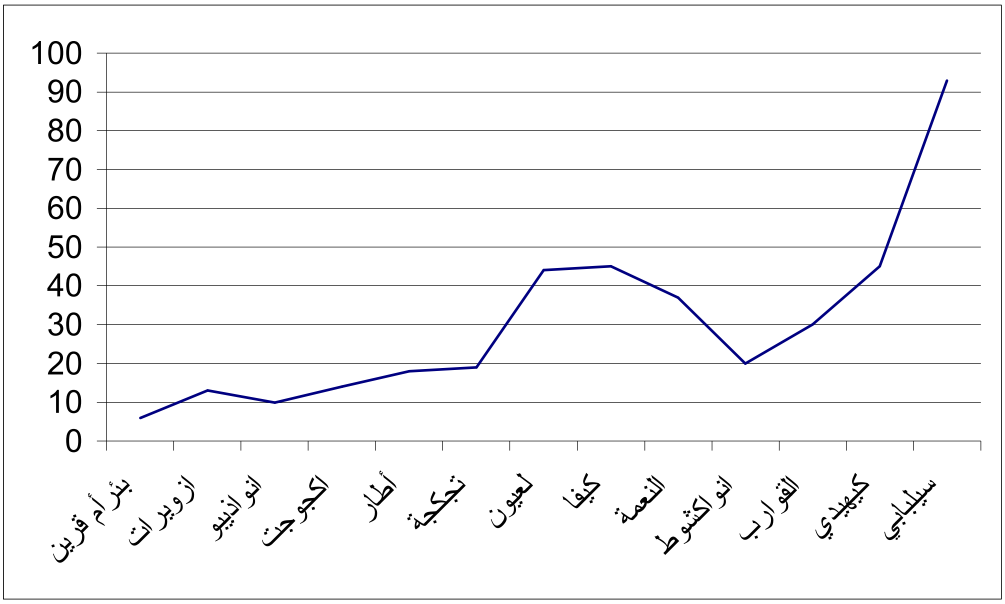

و يتضح من الشكل (2) الذي يبين متوسط عدد أيام الأمطار في موريتانيا أن أيام المطرقليلة وتتناقص في اتجاه شمال البلاد الذي تمثله من أقصاه على التوالي كل من مدن بئر أم قرين وازويرات وانواذيبو. ويتزايد عدد الأيام الممطرة باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي حيث توجد كل من مدن لعيون وكيفه وكيهيدي وسيلبابي.

I -5 -2 -3 -الفصول:

تتميز موريتانيا بثلاثة فصول، يتراوح الواحد منها بين ثلاثة إلى خمسة أشهر. الفصل الممطر، و يشمل أشهر يوليو، أغسطس، سبتمبر، وأمطاره غزيرة، و الفصل الجاف البارد، و يضم أشهر نوفمبر، دجمبر، يناير، وقد تتساقط الأمطار خلال هذا الفصل على الأطراف الشمالية من البلاد، خاصة بولاية تيرس الزمور و ولاية داخلت إنواذيبو.بالإضافة إلى الفصل الجاف الحار والذي يشمل أشهر مارس، إبريل، مايو، و يونيو. وهو شديد الجفاف والحرارة ويتوقع فيه سقوط المطر. أما شهري أكتوبر وفبراير فيمثلان مراحل انتقالية بين الفصول. مما يستوجب أخذ هذا الوضع بعين الاعتبار في الزراعة.

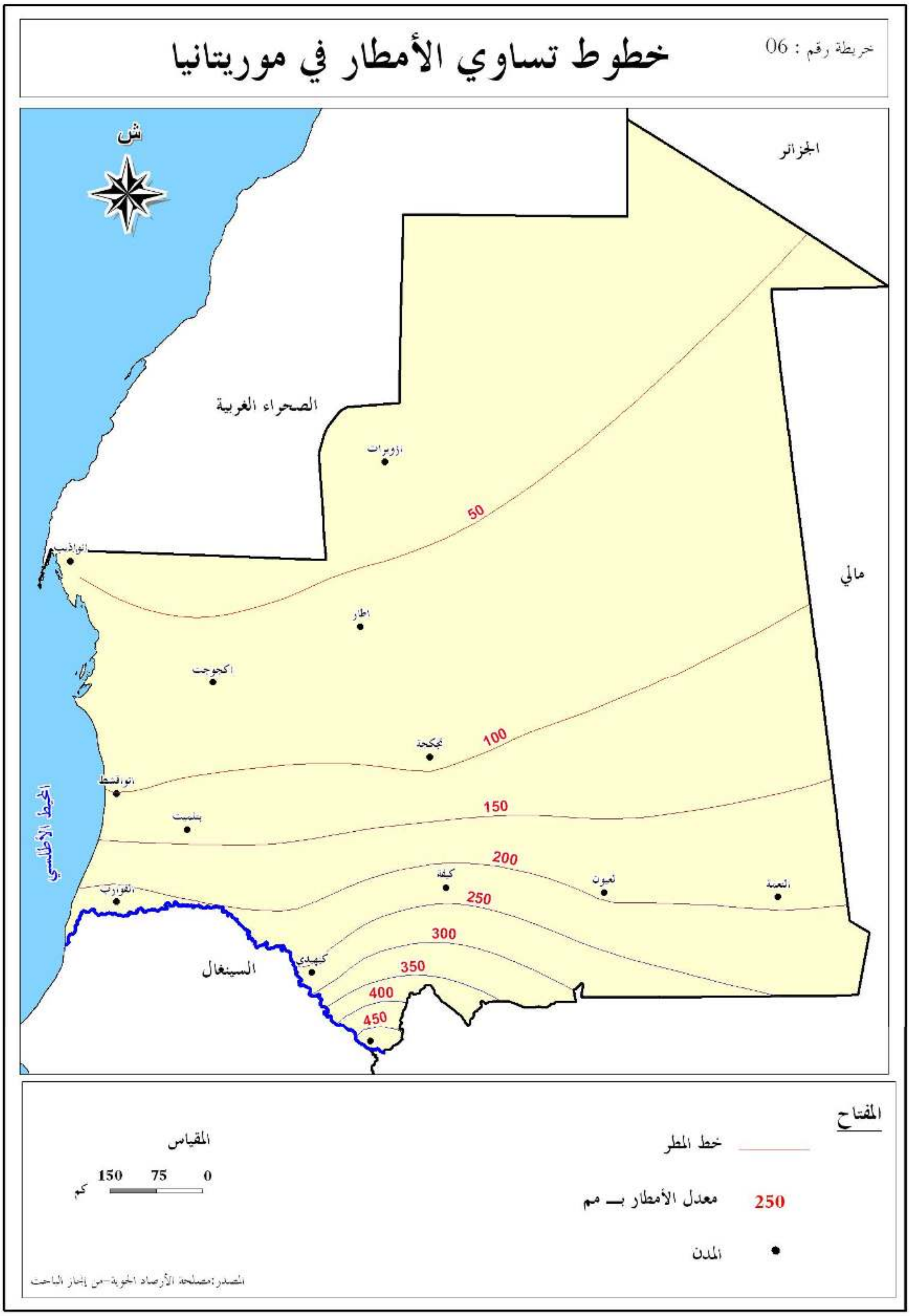
خريطة رقم : 06
خطوط تساوي الأمطار في موريتانيا
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
ازويرات
50
انواذيب
مالي
اطار
اكجوجت
100
تجكجة
انواكشط
150
بتلميت
200
كيفة
لعيون
النعمة
250
القوارب
300
كيهيدي
السينغال
350
400
450
المحيط الأطلسي
المفتاح
خط المطر
معدل الأمطار بـــ مم
250
المدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر:مصلحة الأرصاد الجوية-من إنجاز الباحث

I -5- 3 -الرياح:

تقع الأراضي الموريتانية خلال السنة، تحت تأثير الرياح التجارية الشمالية[1] وهي رياح ساخنة مثيرة للأتربة وتعرف محليا باسم إريف وتكون هذه الرياح مقدمة لموسم الأمطار. وكذلك تقع البلاد تحت تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية المحملة ببخار الماء نتيجة لقدومها من المحيط وهي المصدر الرئيسي للأمطار، بالإضافة إلى رياح الأليزى البحرية الرطبة والباردة [2] والتي تهب على ساحل موريتانيا طوال السنة وتزداد حرارتها كلما توغلت إلى داخل البلاد.

الشكل رقم (3): متوسط أيام الرياح في موريتانيا للفترة من (1994 -2001)

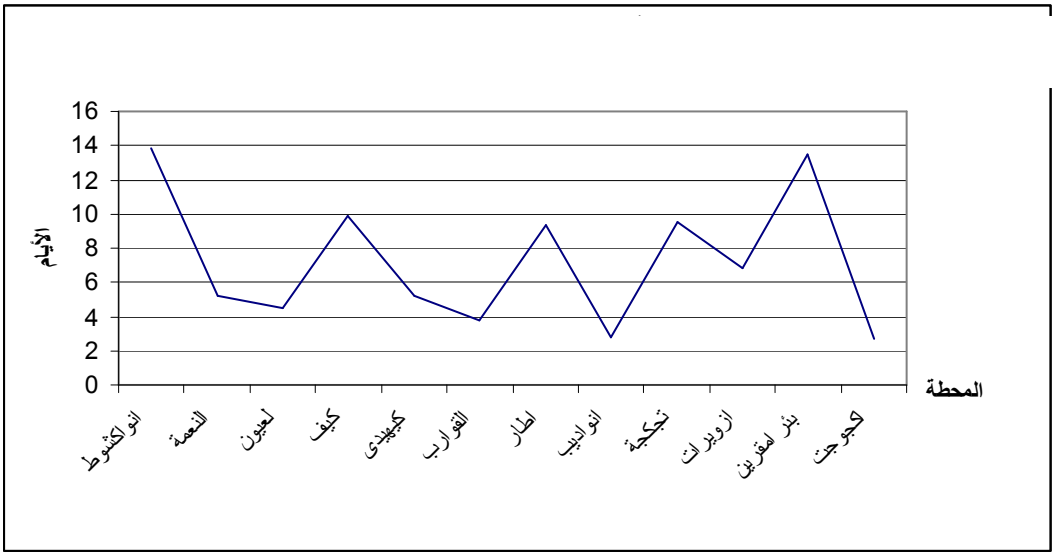

ويتبين من الشكل رقم(3) متوسط أيام الرياح في موريتانيا أن عدد أيام الرياح يزداد في الجزء الشمالي من البلاد والذي تمثله مدن بئر أم قرين و ازويرات، الأمر الذ ي يظهر نشاط عومل التذرية وأثرهشاشة الغطاء النباتي. أما في المنطقة الجنوبية من البلاد حيث مدينة القوارب ومدينة كيهيدي فإن الغطاء النباتي يخفف من مدة وأثر الرياح، كما هو الحال بالنسبة لمدينة لعيون و مدينة النعمة في الجنوب الشرقي من البلاد، حيث التأثير النباتي والهضاب واضحا علي التخفيف من الرياح. و تبين الخريطة رقم (7) -عقدة الرياح في موريتانيا. الأمرالذي ينبغى اعتباره عند وضع مصدات الرياح ومكافحة التصحر.

[1] - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ح.إ.م دراسة مسحية شاملة، ص 284 ،1978.

[2] - بشير ولد محمد الولاتي، ص 58، مرجع سابق.

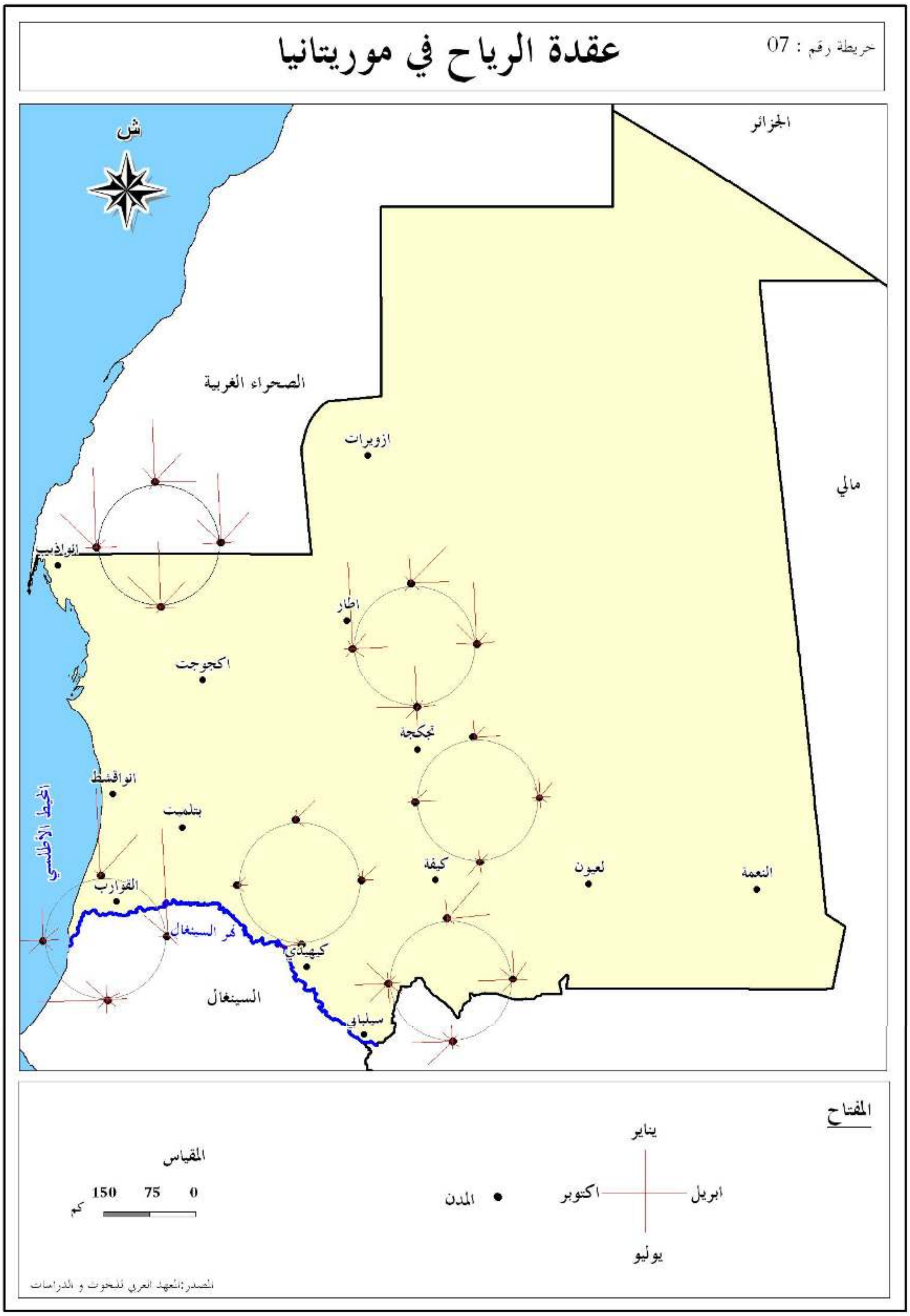
حريطة رقم : 07
عقدة الرياح في موريتانيا
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
ازويرات
مالي
انواذيب
اطار
اكجوجت
تجكجة
انواكشط
المحيط الأطلسي
بتلميت
كيفة
لعيون
النعمة
القوارب
نهر السينغال
كيهيدي
السينغال
سيلباي
المفتاح
يناير
ابريل
اكتوبر
يوليو
المدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر: المعهد العربي للبحوث و الدراسات

I -5 -4 -الرطوبة والتبخر والإشعاع: تؤثر الطوبة والتبخر والإشعاع (الضوء) على النباتات فى فترات النمو المختلفة والإثمار.

I -5 -4 -1 -الرطوبة: تقل مرد ودية المحاصيل تحت الإجهاد الرطوبي بالمقارنة مع الزراعة عند توفر الرطوبة المناسبة بالتربة. وتؤدي الرطوبة الملائمة خلال فصل النمو، عن طريق تقليل معدل لنتح، أو زيادة كفاءة استخدام النبات للماء أثناء عملية التمثيل الضوئي، إلى زيادة كبيرة في المر دودية[1]. ويتَضح من الخريطة (8) والتي تبين خطوط تساوي الرطوبة أن الرطوبة النسبية ترتفع في الشريط الساحلي الذي تمثله مدينتي انواذيبو وإنواكشوط بسبب الهبوب الدائم للألیزی البحرية، وتتناقص مع التوغل في البلاد باتجاه الشمال و الشرق.

I -5 -4 -2 - التبخر والإشعاع:

يعتبر التبخر شديدا،في موريتانيا، ويفسر ذلك بقلة الغطاء النباتي، وبانتظام هبوب الرياح التجارية الجافة. وتكون النهايات العظمى له في محطات الرصد الشمالية، حيث يبلغ 18,6ملم بمدينة بئر أم قرين في أغسطس. و كذلك في المحطات الجنوبية حيث يبلغ بمدينة النعمة 18,8ملم في شهر مايو. أما في المحطات الغربية الساحلية فإن التبخر يعتبر إقل فيبلغ8,5ملم[2] في شهر فبراير بمدينة انواذيبو بأقصى الشمال الساحلي للبلاد. و تفرض شدة التبخر تعويض الكميات المتبخرة من الماء بالري، لتعويض التربة عن الماء المفقود، وتوفير شروط الإنبات الملائمة للمزروعات.

وتسجل أطول فترة للإشعاع في موريتانيا بشهر يونيو لمدة 13 ساعة/ يوم بمدينة سيلبابي في ولاية غيدماغ بأقصى جنوب البلاد، و كذلك بنفس شهر يونيو وصلت فترة الإشعاع 13,7ساعة/ يوم في مدينة بئر أم قرين بولاية تيرس الزمور بأقصى شمال موريتانيا. و تكون أقصر فترة إشعاع في شهر ديسمبر بمدينة بئر أم قرين[3] أيضا حيث تبلغ11,6سا/ يوم وكذلك في مدينة سيلبابي فتصل2،11ساعة/يوم. و تكمن أهمية الإشعاع بالنسبة للنباتات في عملية التمثيل الضوئي التي يقوم بها النبات لتكوين المادة الغذائية الضرورية للنمو و الإثمار.

---

[1] - رفعت محمد هلال. تربية محاصيل الخضر تحت الظروف البيئية المغايرة، ص 139.المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1994،

[2] - بشير ولد محمد الولاتي، ص 60 ، مرجع سابق.

[3] - بشير ولد محمد الولاتي:، ص 59، مرجع سابق.

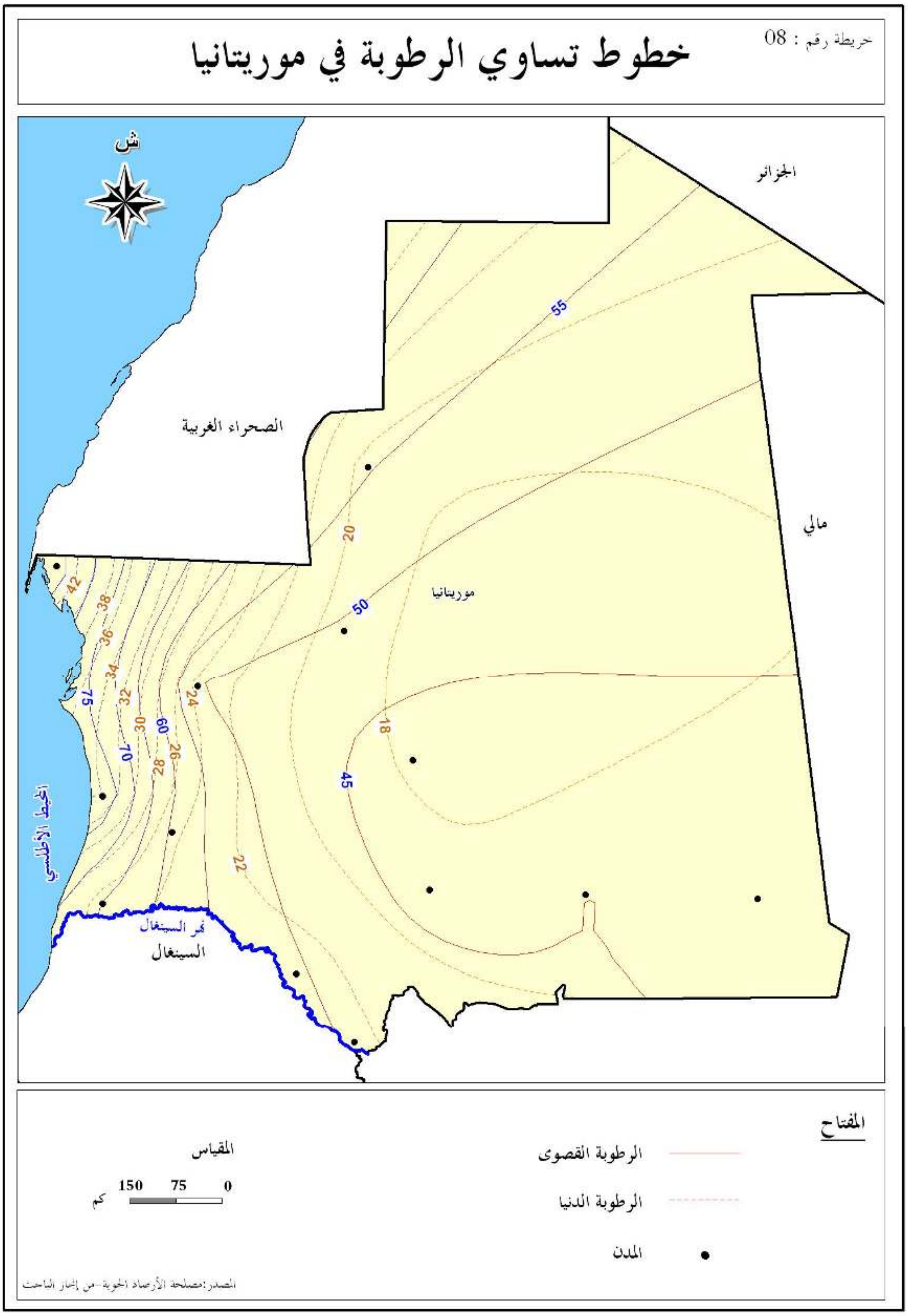
خريطة رقم : 08
خطوط تساوي الرطوبة في موريتانيا
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
مالي
موريتانيا
المحيط الأطلسي
نهر السينغال
السينغال
55
50
45
75
70
60
42
38
36
34
32
30
28
26
24
22
20
18
المفتاح
الرطوبة القصوى
الرطوبة الدنيا
المدن
المقياس
150 75 0
كم
المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية –من إنجاز الباحث

I -5 -5 -**الأقاليم المناخية**: يتضح من الخريطة رقم(9) التي تبين الأقاليم المناخية في موريتانيا أنه تمكن ملاحظة خمسة أقاليم في البلاد، وإن كانت متقاربة ومتداخلة، وغير دقيقة الحدود.

I -5 -5 -1 - **الإقليم الصحراوي**: يشمل المناطق شمال خط المطر 100ملم، وتمثله محطات أطار، أكجوجت، بئر أم قرين، ازويرات وافديرك. و يتميزهذا الإقليم بندرة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، والفقر الشديد في نوعية وكثافة النبات. و لوحظ أنه في (10000كلم^2) منه أربعة أنواع من النباتات، وهو ما يعد من أقل المعدلات فقرا في العالم[1]. و لهذا تنتشر في هذا الإقليم زراعة الواحات و الزراعة المروية بالاعتماد على المياه الجوفية.

I -5 -5 -2 - **الإقليم شبه الصحراوي**: يشمل المناطق الواقعة على خطي المطر (100 -150مم)، وتمثله محطة تجكجة ولاتة، الأقل حرارة وجفافا من الإقليم الأول. ولذلك تعتمد فيه الزراعة على السدود، والواحات على المياه الجوفية.

I -5 -5 -3 -**إقليم جنوب الصحراء**: يقع بين خطي المطر (150 -250مم)، وتمثله بتلميت، كيفه، لعيون، النعمة، و فيه تنخفض درجات الحرارة نسبيا بسبب كثافة الغطاء النباتي، وارتفاع معدلات التساقط. لذا تعتمد الزراعة في هذا الإقليم على الأحواض، و السدود والزراعة البينية في الواحات.

I -5 -5 -4 - **إقليم حوض النهر**: يشمل السهل النهري، وأهم ما يميزه الجريان الدائم للنهر، وأمطاره الغزيرة نسبيا. و يخلق النهر في هذا الإقليم مجالا غنيا بالغطاء النباتي وفيه تقع مشاريع الزراعة المروية.

I -5 -5 -5 - **إقليم الساحل المحيطي**: ينحصر في شريط ضيق،يمتد علي الساحل، يتراوح عرضه بين (20 -30كلم)[2]. وبه تنخفض درجات الحرارة وتتراوح مابين18º إلى28" وترتفع الرطوبة النسبية وتتراوح أمطاره بين (50 -150مم)، و يتميز بتربة مالحة.

[1] - مهدي الصحاف ومصطفى الطاهرة . دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة، ص 46، الطبعة الأولى بغداد، 1981.

[2] - عبد ولاتي ولد عالي: التخطيط الإقليمي في موريتانيا، دراسة في لبعد المكاني، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية،ص43، القاهرة 1997 .

خريطة رقم : 09

الأقاليم المناخية في موريتانيا

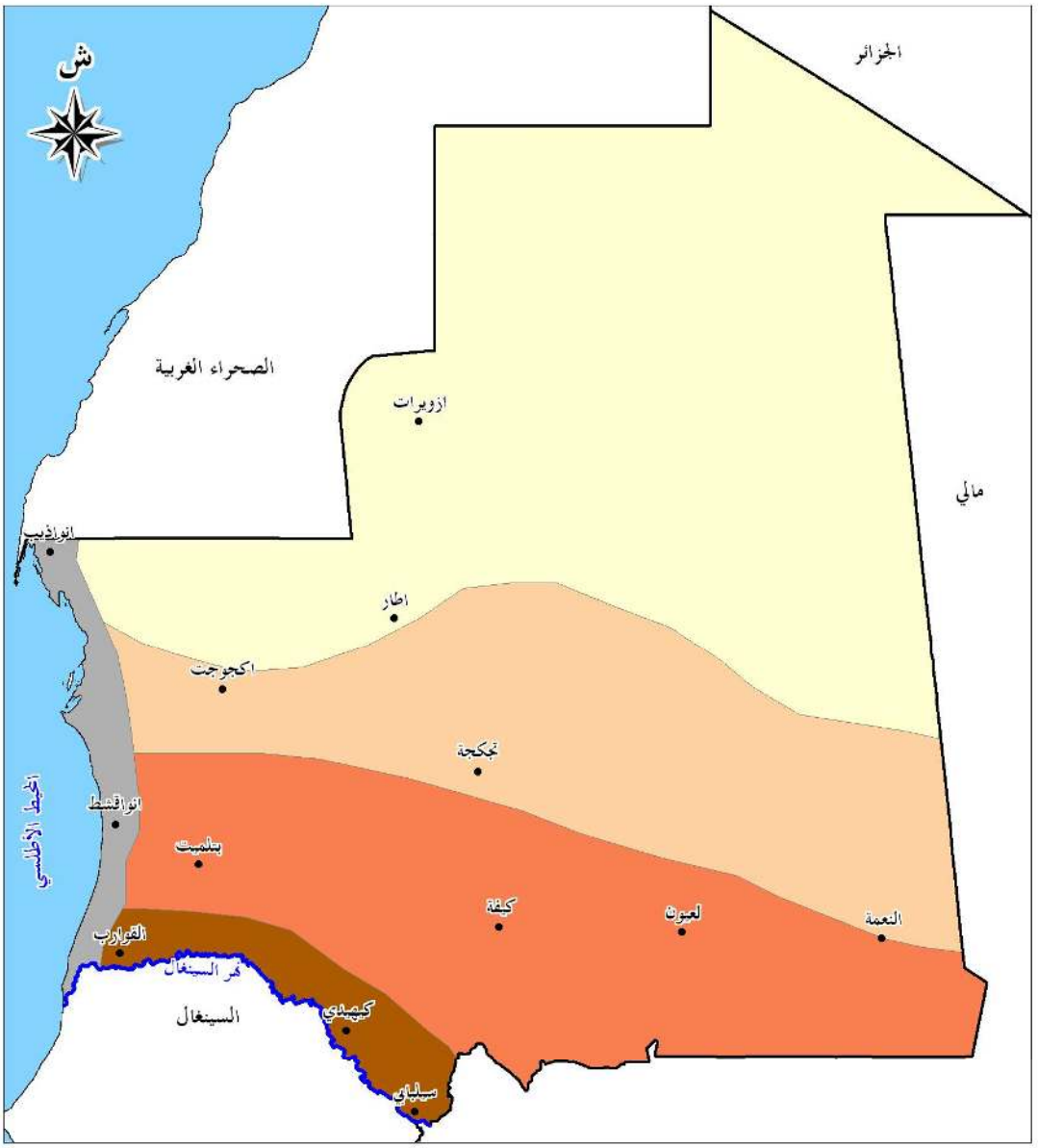

I - 6 - الموارد المائية:

يقول عز وجل « **أولم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون»**[39]

وهكذا يعتبر الماء أساس الحياة، وترتبط كميته ونوعيته بالمناخ, والتضاريس والتربة, والبنية الجيولوجية. وقد تعاظمت أهمية المياه لزيادة الطلب عليها، حتى توقع البعض أن تكون مصدر الحروب القادمة. وهي تمثل العنصر الحاسم لقيام الزراعات، خاصة في الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة بتوفر الماء. وتتجلى تلك الحسمية بمصداق قوله عز وجل «**وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج»**[40].

وإذا كانت موريتانيا بلد صحراوي ساحلي، يتوقع من الوهلة الأولى أن تكون مشكلته الأساسية هي المياه، فإنه من المفارقة أن يخالف الواقع ذلك. حيث تعتبر البلاد من أغنى دول العالم بالماء[41] بمقارنة الاستهلاك مع الكميات الهائلة من المياه المتوقعة[42] في المخزون الجوفي، بالإضافة إلى مساهمة نهر السنغال الدائمة من المياه. حيث يبلغ الاستهلاك المتوسط من الماء للفرد 40 لترا لليوم في انواكشوط عاصمة البلاد ويهبط هذا المعدل إلى ما بين 13 و 22 لترا في الأحياء الهامشية من العاصمة ويتم التموين بالماء في ظروف أكثر صعوبة في الوسط الريفي حيث يستهلك أكثر من 77 % من الأسر مياه الآبار و 13% مياه النهر والبحيرات أومياه الأمطار[43]. في وقد قدرت احتياجات موريتانيا السنوية من الماء سنة 2000 بمقدار 262،5 مليون متر^3 [44]. ولذا فإن هذه الكميات الاستهلاكية قليلة مقارنة مع ما توفره المصادر المائية في البلاد، والتي يمكن أن نتناولها من خلال:

I -6 -1 - الموارد المائية السطحية: تعتبر مصدرا مهما، اعتمد عليه السكان منذ القدم. وتتمثل المصادر المائية السطحية في نهر السنغال والأودية الموسمية والبحيرات والمنخفضات. وتتغذى الموارد السطحية من خلال موسم الأمطار. و تتركز المياه السطحية في مظاهر أهمها:

---

[39] - القرآن الكريم، الآية (30) سورة الأنبياء.

[40] - القرآن الكريم ، الآية (5) ، سورة الحج.

[41] - المفوضية المكلفة بالدمج ، الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، ص 41 ، يناير 2001.

[42] - معاوري سحاتة دياب ، مستقبل المياه في العالم العربي ، ص 399، الدار العربية للنشر والتوزيع 1998.

[43]- المفوضية المكلفة بالدمج، ص14 ،نفس المرجع.

[44]-اباهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي المشكله والحلول، ص227، دار الكتاب الحديث ،القاهره، 2001.

I -6 -1 -1 - الأودية الموسمية: يتناقص عدد الأودية الموسمية من جنوب إلى شمال البلاد. و تكاد الأودية تكون عديمة الجريان في أقصى الشمال لقلة الأمطار. أما في الجنوب والوسط، فتنتشر هذه الأودية بجريان مؤقت ولمدة أطول مما هى عليه في الشمال تبعا لتها طل الأمطار. ولبعد مسافتها عن المحيط الأطلسي ونهر السنغال و وجود الكثبان الرملية التي سدت المجاري القديمة لهذه الأودية فإن بعض هذه الأودية قد لا يصل بتدفق مياهه إلى المحيط أو النهر. ومن أهم هذه الأودية:

- واد غورغل: ويتكون من وادي غورغل الأبيض و غورغل الأسود، وتبلغ مساحة حوضه 11250كلم^2 وعرضه 3,5 - 8 كلم[45] ويصب في النهر قرب مدينة كيهيدي.
- واد كتي: يقدر حوضه بمساحة حوالي 3420 كلم^2 ويصب في بحيرة مدينةألاق ضمن حوض مغلق، ذو مخزون كبير من المياه غير مستغل بمقدار أهميته.
- واد جلوار: يمتد لمسافة 100كلم، وكان يصب في بحيرة قرية مال و ضعف جريانه بسبب الرمال[46]، و يبلغ طول سهله الفيضي 15م ويزداد عرضه تدريجيا كلما اقترب في مصبه من السهل الفيضي لنهر السنغال.
- واد القرفة: يبلغ طوله 25 كم ومتوسط عرضه 5 كم ويصب في النهر قرب قرية مقامة.

يتزامن جريان هذه الأودية مع فيضان النهر، وهي غير دائمة وتزود النهر بحوالي 1,5 مليار م^3 سنويا[47].

I -6 -1 -2 - البحيرات والمنخفضات: توجد بعض الأحواض والمنخفضات المغلقة في عموم البلاد وتزداد أهميتها في الجنوب، حيث شكل بعضها بحيرات، مثل: بحيرة اغورط في ولاية العصابة، وبحيرة قرية اركيز في ولاية اترارزة، وبحيرة مدينة ألاق في ولاية لبراكنة. و حول هذه البحيرات تتوطن الزراعات المطرية.

---

[1] - [2] - يحي ولد اخيارهم، ص 67 -70، مرجع سابق.

[47] - معهد البحوث والدراسات العربية، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، ص 429، القاهرة 2001.

I -6 -1 -3 - نهر السنغال أو صنهاجة : [48]

يحتل أهمية قصوى للبلاد، وتتقاسمه أربعة دول هي موريتانيا، مالي، السنغال وغينيا. ويشكل هذا النهر الحدود الجنوبية للبلاد مع السنغال و يتم استغلاله من خلال منظمة استغلال نهر السنغال التي تضم كلا من جمهورية مالي ودولة السنغال إلى جانب موريتانيا.

جدول (2) توزيع مساحة حوض نهر السنغال[49]

الدولة	مساحة الدولة كم2	مساحة الجزء من الدولة الداخل في الحوض	% من مساحة الحوض	% مساحة جزء الحوض الداخل في الدولة من مساحتها
موريتانيا	1030000	242742	50,2	23,56
مالي	1240190	139098	28,8	11,21
السنغال	196720	071866	14,9	36,53
غينيا	245857	29475	6,1	11,98
مجموع مساحة حوض النهر		483181		

ويتضح من الجدول (2) أن الجزء من مساحة موريتانيا الداخل في الحوض يمثل أكبر مساحة منه أي 50,2% من مساحة الحوض و 23,56% من مساحة الدولة.

ينبع نهر السنغال أو نهر صنهاجة من هضبة فوتا جالو[50]، فاصلا بين موريتانيا والسنغال، ليصب في المحيط الأطلسي في منطقة مائية مستوية، بمجرى مائي قليل العمق. وتقدر موارد النهر السنوية من المياه بحوالي 25,2 مليار م³، في حين لا تبلغ الكمية المستغلة من هذه الموارد في موريتانيا مليار م^3 وذلك رغم أن ثلاثة أرباع المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة يعيشون على ضفاف النهر. ومع انتهاء فصل الأمطار يبدأ انخفاض مستوى النهر، وتعود المياه إلى السهل الفيضي، الذي يعتبر من السهول الفيضية المتسعة في إفريقيا. ويختلف متوسط صبيب النهر، فيصل خلال الفيضان إلى 4000م3/ثا، و لا يتجاوز عشرات من الأمتار المكعبة في فترة انخفاضه. كما يخلو واده من التضاريس، إلا من بعض الكثبان القليلة المحاذية لحافة

[48] - عبد القادر مصطفى وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص64، ليبيا، مصراته 2000.

[49] - قانون معهد البحوث و الدراسات العربية ، قانون الأنهار ص427.مرجع سابق.

السهل الفيضى، ويغطي بكامله بغطاء متجانس من الرواسب النهرية الطينية الرملية. يتـــراوح انحدار الوادي في المتوسط ما بين 0,02 % و 0,1 %.

يلاحظ أن منطقة الوادي تتجزء إلى منطقة علوية لا يصلها الفيضان وأخرى منخفـــضة سفلية تصلها الفيضانات. مما ولد نمطين من الزراعة،بتسمية نفس النظام الفيضي وهما زراعة الفيضان العلوي وزراعة الفيضان السفلي. أما دلتا النهر فإنها تتميز بالانحدار الضعيف الـــذي يؤدي إلى الجريان البطيء للمياه بقرب المصب، ومن ثم تعجز عن نقل الطمـــي.وقـــد تجـــف المنخفضات قرب المصب في فصل الصيف، تاركة أرضية عاليـــة الملوحـــة[51] وغيرصـــالحة للزراعة إلا بوسائل تقنية متقدمة ومجهودات جبارة.

I -6 -2- الموارد المائية الجوفية: لا تزال المعلومات حول المياه الجوفية ناقصة فـــي موريتانيا. إلا أن الدراسات التي تمت في هذا المجال، تجعل البلاد في مأمن من مشكلات نقص المياه، إذا ما استخدم المخزون بشكل عقلاني. وتدل كل التقديرات علـــى أن احتيـــاطي الميـــاه الجوفية كبير، و ترجع ذلك إلى:

- مخزون الفترات المطيرة القديمة.

- النسبة العالية من مياه الأمطار الحالية التي تتغلغل داخل التربة ضـــمن الطبقـــات الرمليـــة العلوية[52].

- تغذية بعض البحيرات جوفيا من خارج الأراضي الموريتانية، كما هـــو الحـــال للتقـــديرات الحالية لبحيرات ترارزة، التي رغم الملايين من الأمتار المكعبة التي سحبت من مياهها لتزويد العاصمة بمياه الشرب، لم يلاحظ أي تغير في منسوبها، خاصة أن الخبراء الغربيون في بداية مشروع تزويد العاصمة بمياه الشرب من البحيرة قدروا نفاد مخزونها سنة 1991. مما يجعـــل احتمال تغذيتها من نهر السنغال واردا.

- اقتصار استغلال المياه الجوفية في السابق على استهلاك الأفراد، والماشية في مواسم محددة قبل هطول الأمطار، حيث تصبح المياه السطحية المورد الأساســـي، ممـــا صـــان المخـــزون الجوفي.وقد تم اكتشاف العديد من البحيرات الجوفية في موريتانيا.

---

[51] - يحي ولد أخيارهم ، ص 67، مرجع سابق.

[52] - معهد البحوث والدراسات العربية (ندوة القاهرة) ص 188، مرجع سابق،.

جدول رقم (3) توزيع بعض الأحواض الجوفية في موريتانيا[53]

الاسم	المساحة كم^2	العمق م	الاحتياطي م^3
طبقة مائية في الحوض الرسوبي الجنوبي الغربي	90000	40 150	25 55 مليار
طبقة مائية في ظهر أوكار	13000	50 70	3 6 مليار
طبقة مائية في تكوينات ما قبل الكامبري بالعيون	13000	20 40	22 47 مليار م3
طبقة مائية بالدلوميت في هضبات تقانت و لعصابة	35000	60 100	2 5 مليار م3
حوض جوفي تكوينات الحت القديم	400	20 40	60 120 مليار م3
حوض: متقطع	35000	100 120	
طبقة مائية في الرسوبات السطحية	50000	10 25	50 100 م3
حوض جوفي متقطع في قوس الموريتانيد	8500	50 100	-
حوض جوفي متقطع في الكتلة الفرعية	55000	-	-
حوض في تكوينات الحت بآدرار	250000	-	-
حوض جوفي في الحث و الكلس ما قبل الكامبري	50000	-	-
حوض جوفي في تكوينات تندوف القديمة	35000	-	-
حوض جوفي بتكوينات تأودني	1200	-	-

ويتضح من الجدول(3)، أهمية الكميات المكتشفة من المياه الجوفية في موريتانيا. وأمكن تقسيم المياه الجوفية إلى عدة أقسام كما يتضح من الخريطة رقم (10) هيدروجيولوجية موريتانيا - تبعا للبنية الجيولوجية للسطح ولطبيعة الصخور الخازنة للماء. و من أهم الأحواض المكتشفة.

أ -**الأحواض الرسوبية**: تشكل جزءا من الحوض الموريتاني السنغالي، المحصور بين سلسلة الموريتانيد و الأطلسي، و يبلغ احتياطها 50مليار م^3[54] وفيها تقع:

- بحيرة ترارزة: يحدها من الغرب نطاق المياه المالحة الضيق المحاذي لساحل المحيط الأطلسي، والمتمثل في آفطوط الساحلي، ومن الجنوب حوض رسوبيات هر السنغال إلى غاية آفطوط الشرقي، ومن الشمال الشرقي حوض آمشتيل ومن الشمال حوض انشيري.تتراوح أعماق آبار هذا الحوض ما بين 30 65 م تنخفض

[53] - يحي ولد أخيارهم رسالة ماجستر ، ص، 74

[54] - عبدوتي ولد عالي، التخطيط الإقليمي في موريتانيا ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 33 ، القاهرة 1997.

درجة الملوحة بالمياه فتصل إلى 0,5 غ / لتر في 60% من الآبار وتتجاوز غراما واحدا/اللتر في 10% فقط من الآبار[55].

تعتمد مدينة انواكشوط على مياه هذه البحيرة عبر خط أنابيب يبلغ طوله 60 كلم من قرية أديني إلى نواكشوط و يجدر الذكر أن البعض يعتقد أن المياه الجوفية في البراكنة وأنشيري وانواديبو ما هي إلا امتداد لبحيرة اترارزة.

- بحيرة آمشتيل:

تتصل من ناحية الغرب ببحيرة اترارزة، وتصنف كجزء منه لدى البعض وعمق آبارها ما بين 40 -85م[56]. يتراوح تصريف المياه في آبارها ما بين 1 8 م^3 / سا ولا تتجاوز ملوحتها 1غ / ل.

- بحيرة بنشاب: تحده من الشمال كثبان أكشار وتقدر مساحتها1550 كلم^2 وتبلغ أعماق الآبار(50 60 م) في تتراوح الملوحة ما بين(0,2 0,35 غ/ل)، ويبلغ مخزونها9 مليار م^3[57].

-بحيرة تيرسيوم: تقع في القسم الشمالي الغربي من البلاد، تمد انواذيبو بالمياه عبر أنابيب بطول 95 كلم. ويصل تصريف آبارها 40 مترا مكعبا / ساعة.

وهناك بحيرات أخرى تعتبر مكملة لبحيرة اترارزة،موجودة في سديمات النهر الفيضية وآفطوط غورغل وآفطوط كيدي ماغا.تكمن أهمية الأولى باعتماد سكان قرى ومدن النهر عليها، في حين أن الثانية (أفطوط - غورغل)، تقع في بعض الأماكن تحت الأولى، وتصل الآبار الحديثة فيها إلى أعماق 50م والتقليدية 20م. بينما الثالثة (آفطوط - كيديماغ) متقطعة ويبلغ عمقها ما بين 30 60 م.

بـ - حوض تاودني:

حوض واسع ويمثل مقعرا ركيزيا. وتتميز طبقاته بقلة التشققات، وتوجد المياه الباطنية على طول الفواصل في المناطق الواسعة فتحتفظ الأودية بطبقات مائية جوفية، مثل واد سقلي، وواد تجكجة، وتامورت انعراج. و توجد بالحوض خزانات جيدة ضمن الصخور الرملية

[55] - بشير ولد محمد الولاتي، ص 102، مرجع سابق.

[56]- نفس المصدر، نفس الصفحة.

[57]- ALY FALL et AUTRES, outil de planification et d'évolution pour la santé de la femme،P23.NKT.

المتشققة بمنطقة أفلة في ولاية العصـــابة.و يصل بـــه معدل ضخ الآبـــار 11م^3 / ساعة[58] ومن أهم البحيرات في هذا الحوض بحيرة أوكـــار بمخزون مـــائي يقدر بـــــ 47 مليـــار م^3. أمـــا امتدادات حوض تندوف الجنوبية في أقصى الشمال الموريتاني فإن مياهها توصف بالهـــشاشة ولم تحظ بالدراسات الكافية.

جـــ -حوض قوس الموريتانيد:

تشمل منطقة ظهر الرقيبات وسلسلة الموريتانيد وهى منطقة متبلورة متحولة وعليه فـــإن أكثرية مياه الجريان تتبخر والنسبة القليلة تتسرب إلى الأعماق عبر الفواصل، مكونة طبقة مائية ضعيفة التصريف، وكما توجد بعض الرسوبيات الغرانيتية والنادرة والتي تمدها المياه بمجاري غورغل ومنطقة أكجوجت[59].

I -6 -3 -**استثمار الموارد المائية**: يحدد أسلوب التعامل مع الثروة المائيـــة مـــستقبلها. ويلاحظ أن الاستفادة من المياه في موريتانيا تعتمد على نمطين أحدهما تقليدي والثاني حـــديث وإن كان هذا الأخير مجرد تطوير للأول وفقا للتقنيات والدراسات والوسائل.

I -6 -3 -1 -**الحفر**: تتعدد أنواع الحفروأعماقه من مكان إلى آخر ويشمل النمط التقليـــدي والحديث لاستثمار المياه.

- الحواسي: يتمثل الحفر التقليدي في الحسيان والعيون والتي غالبـــا مـــا تكـــون قليلـــة الأعماق بين (1 5 م)[60]، وتستمد مياهها من الطبقات المائية الصغيرة الطينية أو الكـــــثبانية، و كثيرا ما تهجر إذا جفت أو زادت بها نسبة الملوحة. بالمنطقة الصحراوية.

- الآبار: منها آبار الطبقة المائية السطحية ويبلغ عمق هذه الآبار(5 10م). كما هناك آبار عميقة (10 100م) تحفر في الأحواض الرسوبية وتوجد نادرا في مناطق صخور الركيزة الهشة. وقد أدى تدخل الدولة إلى استخدام الطرق الحديثة في حفر الآبار

المدعمة بالإسمنت والسبرية Forages ومكن ذالك من إنجاز 1846 منشأة حديثة.ويتم إستخراج الماء من الآبار بالطرق التقليدية كاستعمال البكرات أو بطرق حديثة بواسطة

مضخات تعمل بالرياح أو تسيرها محركات تعمل بالمازوت أو الطاقة الشمسية.وقد شكلت مناطق الآبار العميقة موطنا موسميا للرعي المفرط، أدى إلى انتشار التصحر حول محيطها

---

[58] - عبدوتي ولد عالي، ص34 ، مرجع سلبق.

[59] - بشير ولد محمد الولاتي، ص 101، مرجع سابق

[60] - وزارة التهذيب الوطني، المعهد التربوي، ص 178، جلوجية موريتانيا 1990.

عشرات الكيلومترات وساعد على تحريك الرمال. و يتركز استخدام هذه الآبار في الزراعة المروية بمناطق الواحات.

جدول (4) توزيع نقاط المياه[61]

الولاية	آبار سبرية	آبار تقليدية	المجموع	الولاية	آبار سبرية	آبار تقليدية	المجموع
لبراكنة	271	1592	1863	الحوض الشرقي	387	304	691
تكانت	89	361	450	الحوض الغربي	457	284	741
العصابة	301	433	734	إينشيري	11	5	16
تيرس	46	15	61	اترارزة	349	1777	2126
غورغل	405	1132	1537	أنواذيبو	53	8	61
كيدي ماغا	311	522	833	آدرار	95	112	207

موريتانيا	آبار سبرية	آبار تقليدية	المجموع
	2775	6545	9320

يتضح من الجدول (4) العدد الهائل لنقاط المياه و الذي يفسر بالتجمع الفوضوي للسكان و غياب مخطط تهيئة مجالية، مما مثل إهدارا للمجهودات وعاملا لتدمير الوسط البيئ.

I -6 -3 -2 - **السدود**: أنشئت السدود في سرير المجاري المائية لتمكن من حجز المياه على سطح الأرض أو في الرواسب الطينية، بغية الاستفادة من مياهها في الشرب أوفي الزراعة، التي يطلق عليها زراعة الأحواض. ويعتبر انتشار السدود الترابية التقليدية من أهم ما يميز الريف الموريتاني، حيث اعتمد عليها السكان منذ القدم خاصة الذين يعيشون ما بين الخطوط المطرية 100 - 300مم. وتفتقد هذه السدود إلى الخبرة الفنية. وتذكر المصادر وجود أكثر من 300 سدا[62]. أما السدود الحديثة والتي تعتمد علي الخبرة الفنية والمواد المستوردة فتتولي الدولة إنشاءها ومن هذه السدود الحديثة سد فم الكلية الذي يمكن من حجز 1 مليار م^3[63] من المياه، تسمح بري 1950هكتار[64] و سدي دياما ومانانتالي الذين أقيما على نهر السنغال

[61] - المركز الوطني للمصادر المائية.

[62] - معهد البحوث والدراسات العربية . ندوة حول المشكلات المائية في الوطن العربي ، ص 191، القاهرة ، أكتوبر 1994.

[63]- Société Nationale pour le developpement Rural (SONADER) Barrage de Foum Laglita.

[64] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول الري الحقلي في الوطن العربي، ص 304، عمان ، مسقط 14/12 1998.

في إطار منظمة استغلال النهر التي تضم إلى جانب مورتانيا كل من السنغال ومالي. ويمكـــن هذين السدين من التحكم في مياه النهر واستغلالها في الزراعة وتزويد الطبقات المائية الجوفية المجاورة بالمياه.

جدول (5) توزيع عدد السدود في موريتانيا[65]

الولاية	عدد السدود	المساحة (هكتار)	الولاية	عدد السدود	المساحة (هكتار)	الولاية	عدد السدود	المساحة (هكتار)
لبراكنة	30	2042	غورغل	32	1853	الحوض الشرقي	02	1815
تكانت	9	1660	عيدماغ	52	1305	الحوض الغربي	71	1280
العصابة	21	1044	آدرار	43	439	إنشيري	21	1305
تيرس	-	-	أنواذيبو	-	-	اترارزة	-	-
انواكشوط	-	-						

موريتانيا	عدد السدود	المساحة (هكتار)
	281	12743 المساحة(هكتار)

يتضح من الجدول(5) الذي يبين توزيع عدد السدود في الولايات أن عدد سدود هايل رغم قلة المساحة الزراعية التي توفرها تلك السدود بالمقارنة مع عددها. وقد ترتب على هذا العدد من السدود أن أصبح بعضها يحجز الماء عن البعض الآخر. و بذلك أو بندرة المطر لا تلبـــث أن تتحول تلك السدود إلي بؤر للتصحر. مما يعكس غياب التخطيط السليم في مجال التهيئة من أجل تنمية مستدامة بالمجال الجغرافي الإقليمي.

[65] -: وزارة التنمية الريفية والبيئة/مصلحة الاحصاء

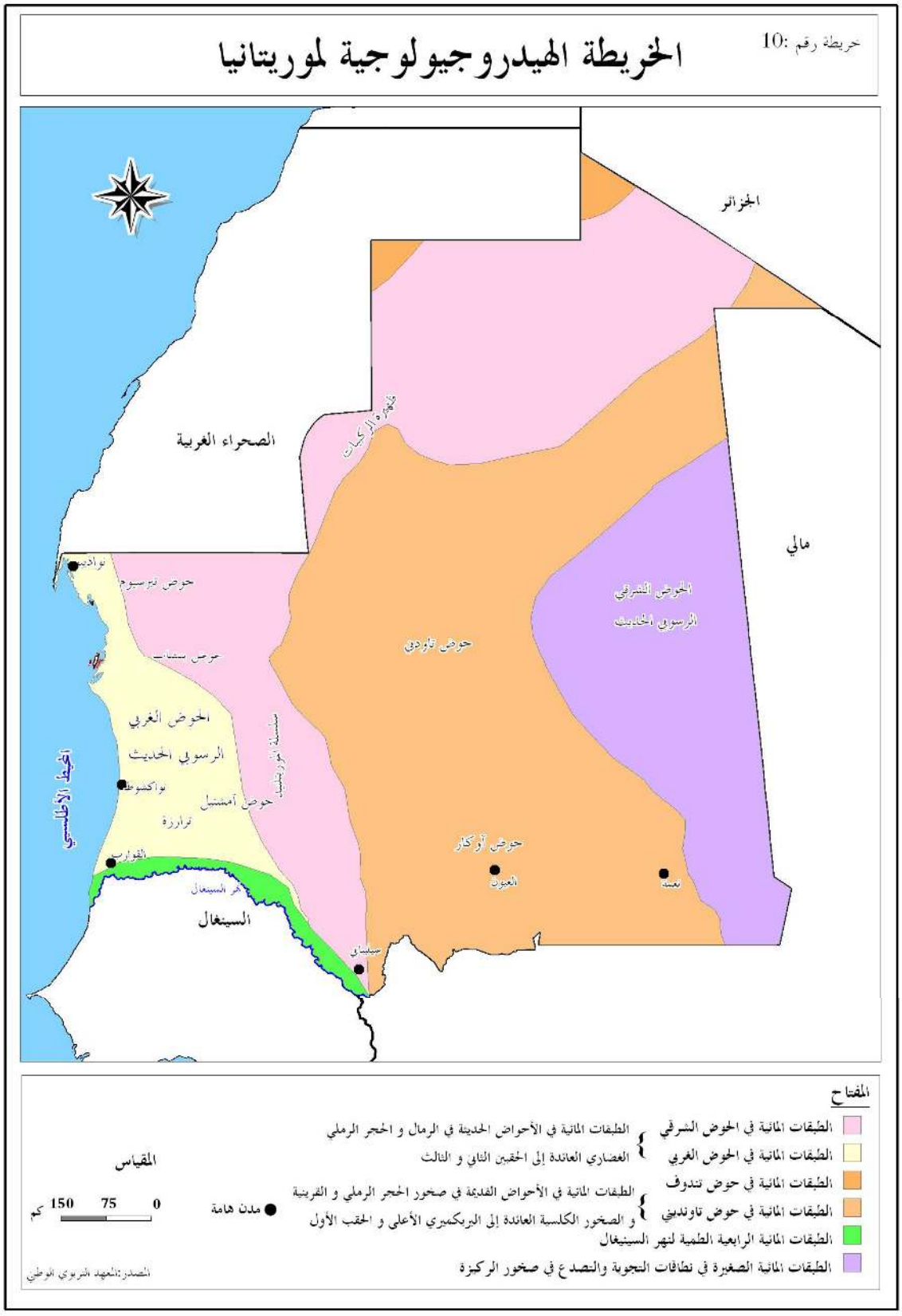
خريطة رقم :10
الخريطة الهيدروجيولوجية لموريتانيا
الجزائر
الصحراء الغربية
مالي
الحوض الشرقي
الرسوبي الحديث
حوض تاودني
حوض تندوف
الحوض الغربي
الرسوبي الحديث
حوض آمشتل
حوض آوكار
المحيط الأطلسي
السينغال
المفتاح
الطبقات المائية في الحوض الشرقي
الطبقات المائية في الحوض الغربي
الطبقات المائية في حوض تندوف
الطبقات المائية في حوض تاودني
الطبقات المائية الرابعية الطمية لنهر السينغال
الطبقات المائية الصغيرة في نطاقات التجوية والتصدع في صخور الركيزة
الطبقات المائية في الأحواض الحديثة في الرمال و الحجر الرملي و العضاري العائدة إلى الحقبين الثاني و الثالث
الطبقات المائية في الأحواض القديمة في صخور الحجر الرملي و الفرينية و الصخور الكلسية العائدة إلى البريكمبري الأعلى و الحقب الأول
مدن هامة
المقياس
150 75 0 كم
المصدر:المعهد البترولي الوطني

I -7 -الغطاء النباتي والحيواني الطبيعي: يمثل النبات والحيوان الطبيعي جزءا من إمكانات الإقليم الطبيعية التي تصفي عليه خصائصه الطبيعية والمميزة وبالتالي تؤثر على استخدام الإمكانات الإقليمية.

I -7 -1 -الغطاء النباتي

يشكل الغطاء النباتي الطبيعي مصدر غذاء الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الحيوانات التي تتغذى عليه وتوفر الغذاء على هيئة منتجات حيوانية. استطاع الموريتاني بالتجربة والملاحظة استغلال الوسط النباتي ومنتجاته.

و كأي عربي في الصحراء لم تسلم نبتة إلا وأكالها الموريتاني ذما أو أثنى عليها بمقدار استفادته منها أوإفادتها لحيواناته[66] بذلك لعب الغطاء النباتي دورا فعالا في الاكتفاء الذاتي الغذائي للمجتمع إبان الاحتلال الفرنسي ومع مطلع الاستقلال مما يؤهله لأن يحظى بعناية في عمليات التخطيط الزراعي.

I -7 -1 -1 -التوزيع النوعي:

لم يحظ الغطاء النباتي الطبيعي بما يستحق من الدراسة لاستنزاف مفرط وآثار سلبية ناجمة عن تذبذب المناخ وزحف التصحرو هذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول (6) عدد أنواع النباتات المصنفة في موريتانيا[67]

المنطقة	الشمالية	الوسطى	الغربية الساحلية	الجنوبية الشرقية	الجنوبية الغربية
عدد أنواع النباتات	154	316	114	78	376
المجموع	1038				

يتضح من خلال الجدول(6) أنه رغم قلة الدراسات عن الغطاء النباتي إلا أن ما أنجز منها حدد 1038 نوعا نباتيا من أصل 1238 نوعا مصنفة ومعروفة في موريتانيا حسب العينات المحفوظة في بعض المعشبات الأوروبية[68] من أهمها ما يلي:

[66] -INSTITUT FRANÇAIS D'AFRIQUE NOIR(I.F.A.N.). Mélanges ethnologiques N° 23, Dakar 1953. P.267.

[67] - بشير ولد محمد الولاتي ، ص 73، مرجع سابق.

[68] - نفس المصدر، نفس الصفحة.

جدول رقم (7) بعض أهم الأشجار في موريتانيا[69]

الإسم العربي أو المحلي	الإسم اللاتني	الإسم العربي أو المحلي	الإسم اللاتني
الطلح	Acacia seyal	الأيك	Maerna crassifolia
أروار	gommier ou acacia verek	البشام	commiphora Africa ou Bals modondron
تيشط	Balane tes acgphaca	إيزن	Bosua senegalensis
أشجار تكفيت	combretum glutnosum	إندر	Bauhinia refexents
التيدوم	boabab	أمجيج	grew abicolor
القتاد	Acaew	سقطان	jusquiane
الأيش	gymnosporia	السدر	zyziphus mauritania
أزكلم أو الدوم	Hyphaene theb ata launata capit	إجنين	capparis aphyllas
تيتارك	leptadinia pyrotechnica		

ومن أهم أنواع الأعشاب والحشائش: (أم جلود) pergulana tomentosa و (تطرارت) psoralea plicata و (لعلند) cacculus lakba و (تكساريت) cucumis prophertarum، (لمخينز) cleome Arabica، (أم البينة) lamnes arborexens، (أشديدة) Ephedra alata، (الحوة)، و ترجع قيمة هذه النباتات الي استخدام الثمار والعصارات في الغذاء أوالدواء.

I -7 -1 -2 -التوزيع الجغرافي: يتضح من الخريطة رقم(11) توزيع النباتات الطبيعية الموريتانية.وعموما فإنه باعتماد الكثافة وحجم و طول النباتات وتنوعها وكثافتها يمكن تمييزهااللي نباتات:

-**المناطق الصحراوية**: يتميز نباتها بصفات تتلاءم مع ظروف الجفاف وندرة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة. و يلاحظ أن معظم أشجارها شوكية يمتد عمرها ما بين عامين إلى عشرات السنين[70]. وقد أمكن تصنيفها حسب دورة الحياة، إلى نباتات حولية تتميز بضحالة الجذور، لا يتجاوز عمقها 40 سم في أغلب الحالات، وأخرى معمرة تكيفت مع ظروف الصحراء بإرسال جذور طويلة عمودية إلى مصادر المياه الجوفية أو جذور أفقية طويلة تستفيد من الندى والضباب.

[69] - INSTITUT FRANÇAIS D'AFRIQUE NOIR , p 2 , op ,cit.

[70] - أ. كمال الدين التيانوني ، البيئة وحياة النبات، ص 44، جامعة قطر،1986.

- **منطقة النهر**: تمثل ناحية السفنا المطلقة، وفي فترة الأمطار، تحجب الرؤية لكثرة الغابات والحشائش.

I -7 -1 -3 -الغابات المحمية:

شهد الغطاء الغابي تدهورا خطيرا بتأثير الاستنزاف الجائر لاستخدامات البناء والطاقة والرعي، حيث تقدر الخسارة فيه بـــ : 80% منذ عام 1960م.

جدول (8) توزيع المحميات الغابية في موريتانيا[71]

الولاية	عدد المحميات الغابية	المساحة (هكتار)	الولاية	عدد المحميات الغابية	المساحة (هكتار)
اترارزة	06	8553	لبراكنة	08	8425
غورغل	05	4462	كيدي ماغ	05	2251
العصابة	02	16105	تكانت	03	5595
الحـــــوض الغربي	01	1650			
مجموع	30	47041			

يتضح من خلال الجدول(8) ضآلة مساحة الغابات المحمية بالمقارنة مع مساحة البلاد الإجمالية.

I -7 -2 -الحيوان الطبيعي

تتنوع الحيوانات الطبيعية في موريتانيا، ومن أهمها في المناطق الصحراوية، الغزلان والأرانب البرية والذئاب وابن آوي والقط البري والثعالب والسناجيب ومع نفس الأنواع في الجنوب، توجد النمور والأسود والفيلة وهى نادرة، عكس الضباع والفهود. وتتوطن الخنازير البرية والقردة في المنطقة الجنوبية المحاذية لنهر السنغال وقد ساعدها في ذلك التوطن وجود الغابات و المحميات الطبيعية .أما بالنسبة للطيور فإن البلاد تحوي اثنتان من أكبر محميات الطيور في العالم وتقع الأولى في منطقة جاولينغ والثانية في حوض آركين، كما تستوطن البلاد أنواع عديدة من العصافير آكلات الحبوب، بالإضافة إلى الجراد. و تمثل معظم هذه المجموعات آفات علي الزراعة.

[71] - وزارة التنمية الريفية /مصلحة الاحصاء

خريطة رقم : 11

توزيع الغطاء النباتي في موريتانيا

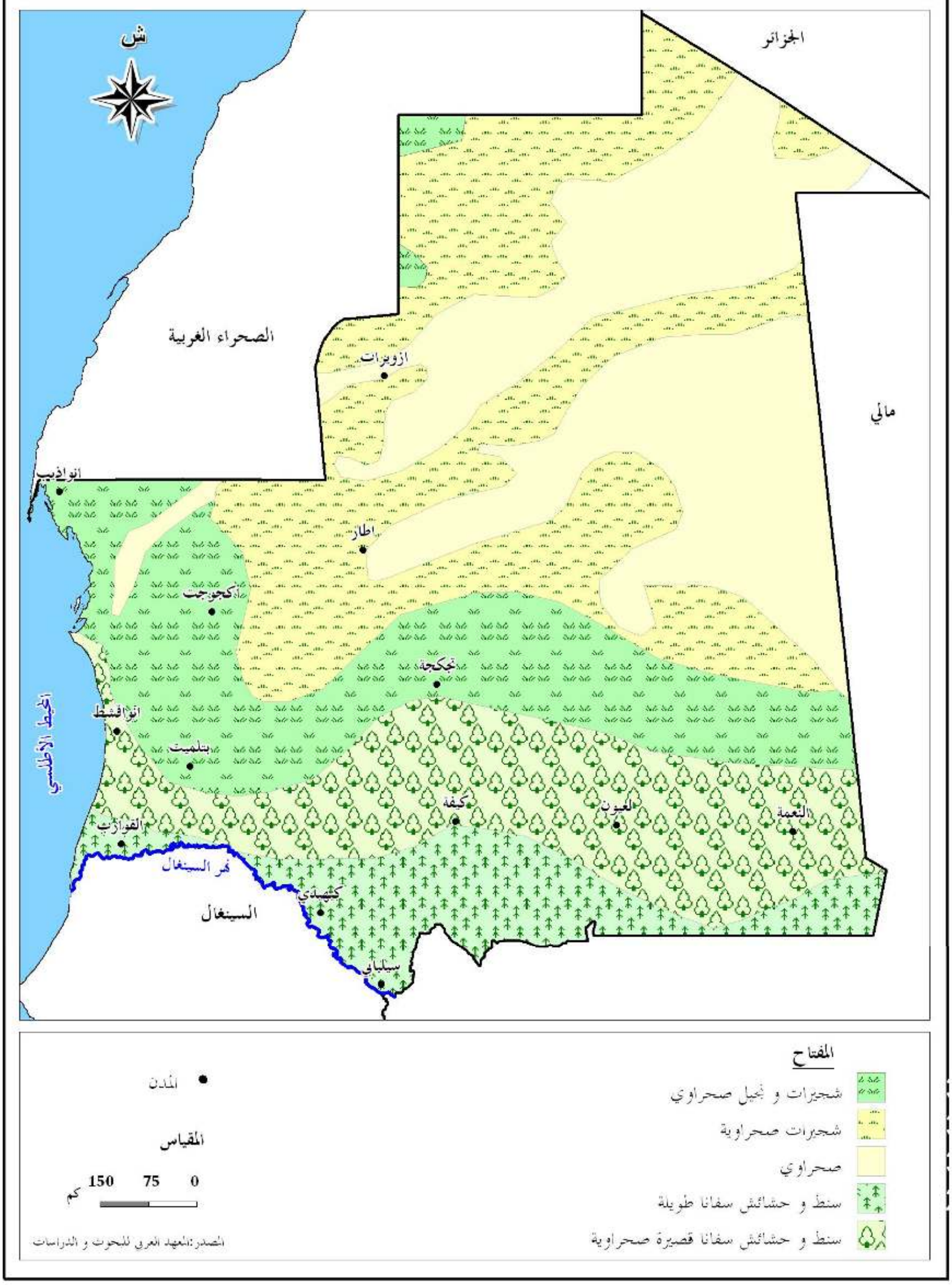

المبحث الثاني: الإمكانات البشرية

إذا كانت عبارة السكان « حقيقة حسابية دائمة التغيير فهي أيضا فكرة جغرافية واقتصادية واجتماعية»[72]. فالإمكانات البشرية تستمد أهميتها من قدرة الإنسان على فرض إرادته تصاعديا لتذليل المعوقات وخلق عوامل التفوق. فعدد ونمو وتركيب وخصائص السكان عوامل مهمة، في عمليات التخطيط الزراعي لتقدير احتياجات السكان واستغلال طاقاتهم والتنبؤ بمستقبلهم. كما أن شحذ قدراتهم وتنمية الإرادة الفطرية لديهم للتغيير نحو الأفضل تدفعهم للبحث عن عوامل التغيير والإبداع، لتطوير الواقع تلبية لاحتياجاتهم.

II -1- نمو السكان.

اتسمت الإحصاءات في موريتانيا بعدم الدقة و الانتظام والحداثة، وترجمت البيانات حول السكان واقع القطيعة بينهم والمستعمر، ولم يفلح هذا الأخير في الخروج بنتيجة دقيقة، رغم المحاولات العديدة. واستمر الحال كذلك بعد الاستقلال لردح من الزمان. بيد أن إحصاءات المراكز الحضرية في الفترة 1961 -1962 والمسح الريفي في الفترة 1964 -1965 شكلا أول جهد للحكومة الوطنية لحصر السكان. فقدر عددهم بحوالي 1.098800 نسمة. وبعدها تتالت ثلاث تعدادات عامة خلال السنوات 1977 و1988 و 2000 و هي التي تمثل المصادر الرئيسية لدموغرافية موريتانيا.

جدول (9) نمو السكان في موريتانيا[73]

تعداد السكان (نسمة)	1965	1977	1988	2000	2004
المجموع	1060000	1338830	1864236	2508159	2823062
الزيادة العامة[74]		240030	525406	643923	314903
% الزيادة [75]		21,8	39,2	34,5	12,5
معدل النمو		2,5	2,9	2,4	

[72] - بيار جورج. ترجمة سموحي فوق العادة ، جغرافية السكان، ص 5، منشورات عويدات، بيروت، 1977.

[73] - المكتب الوطني للاحصاء، احصاءات1977 -1988 -2000).

[74] - الزيادة العامة=التعداد التالي التعداد الاول.

[75] - نسبة الزيادة العامة= (التعداد التالي التعداد الأول) 100

التعداد الأول

يتضح من الجدول (9) الذي يبين نمو السكان في موريتانيا للفترة مابين(65 -2004) ما يلي:

-زياد ة عدد السكان في الفترة مابين (65 -2004) بمقدار 1763062 نسمة، أي بنسبة 166.3%.

-تضاعف عدد سكان موريتانيا خلال ربع قرن فيما بين سنة 1965 و سنة 2000.

- النقص في معدل النمو السكاني سنة 2000 بالمقارنة مع معدل نمو سنة 1988، ويعود ذلك إلى زيادة نسبة التحضر بين السكان بالمقارنة لما كانت عليه سنة 1988، إضافة إلى أن نسبة الخصوبة أعلي في البدو، الذين يتميزون بسن الزواج المبكر ويعتزون بكثرة الأطفال دون مبالاة منهم بمستوي المعيشة الذي يمكنهم توفيره للأسرة.

شكل رقم (4) نمو السكان حسب الفترات.(65 -2004) فى موريتانيا[76].

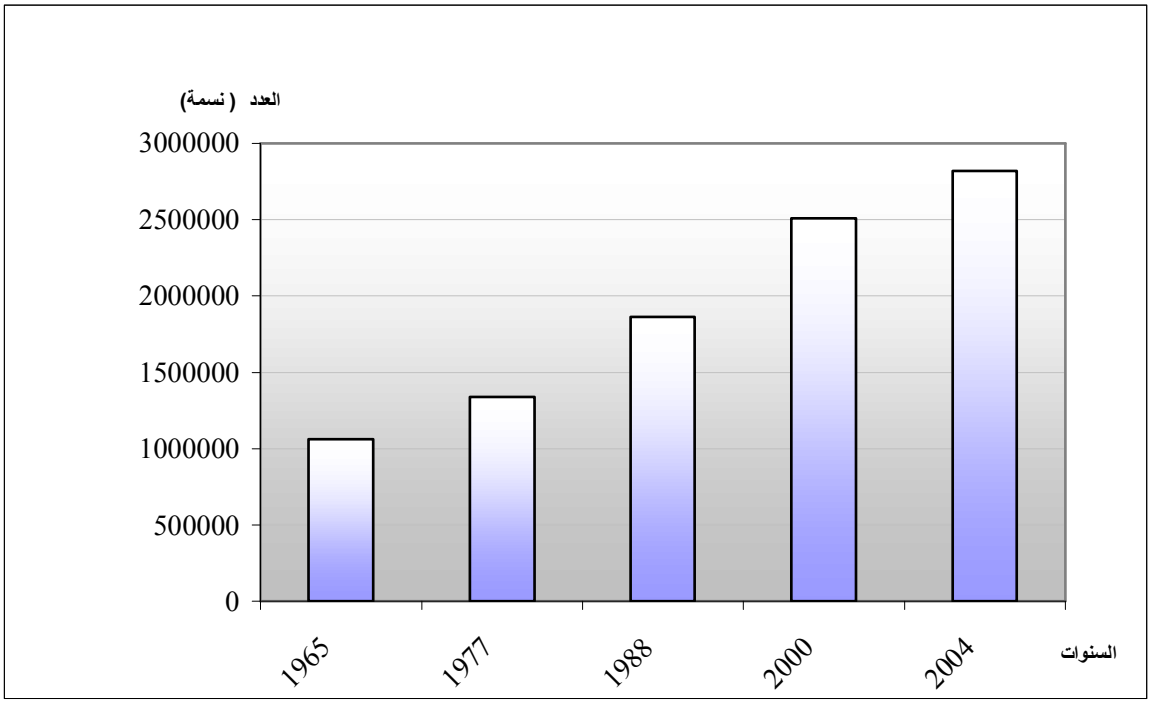

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة في النمو السكاني في موريتانيا والتي يوضحها الشكل (4) وما يترتب عليها من إسقاطات مستقبلية في عدد السكان تقابلها زيادة في الحاجات الغذائية الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار في مجال التخطيط الزراعي وذلك لتوفير الاحتياجات الغذائية.

[76]- المكتب الوطنى للاحصاء، احصاءات(1977 -1988 -2000)

II -2 -**توزيع السكان**: تمثل معرفة التوزيع السكاني أهمية بالنسبة لمعرفة الإمكانات البشرية للإقليم فتبين الإمكانات البشرية ضمن كل ولاية داخل القطر و تعطي فكرة عن مستوي الضغط على الموارد واستخداماتها، كما تساعد على فهم كيف يمكن التأثير على التوزيع السكاني لاستغلال الإمكانات المختلفة بما يحقق أهداف التخطيط ضمن القطاعات الاقتصادية ومن خلال التـــنمية المتوازنة والشاملة.

II -2 -1 - التوزيع الجغرافي للسكان:

جدول(10) توزيع السكان فى موريتانيا (1977 -1988 -2000)[77]

الإحصاء	1977		1988		2000	
الولاية	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
انواكشوط	134704	10.2	393325	21.1	558195	22.3
الحوض الشرقي	156721	11.7	212203	11.4	281600	11.2
ترارزة	216008	16.1	202596	10.9	268220	10.7
لبراكنة	15153	11.3	192157	10.3	247006	9.9
غرغل	149432	11.2	184359	9.9	242715	9.7
العصابة	129162	9.6	167123	9.0	242265	9.7
الحوض الغربي	124194	9.2	159296	8.5	212156	8.5
كيدماغ	83231	6.2	116436	6.2	177707	7.1
انواذيبو	23526	1.2	63030	3.4	79516	3.2
تكانت	74980	5.6	64908	3.5	76620	3.0
آدرار	55354	4,1	61043	3,3	69542	2,7
تيرس الزمور	22554	1,7	33147	1,8	41121	1,6
انشيري	17671	1,3	14613	0,8	11500	0,5
موريتانيا	1338880	100	1864236	100	2508158	100

[77] - المكتب الوطني للإحصاء تعدادات(77،88،2000)

يتضح من الجدول(10) الذي يبين توزيع السكان في موريتانيا ما يلي:

-أن عدد سكان الولايات المطلة على النهر وهي ولايات لبراكنة واترارزة وغورغل وغيدماغ تناقص من نسبة 44.8% من مجموع سكان البلاد سنة 1977 إلى نسبة 37.3% سنة 1988 ثم إلى 37% سنة 2000. وتعتبر هذه الولايات الأربعة سلة الحبوب في موريتانيا، كما أنها الولايات التي انتشرت فيها حتى الآن الزراعات المروية بدعم من الحكومة. ويفسر تناقص عدد سكان هذه الولايات بقربها من العاصمة وتأثير استقطاب الأنشطة الاقتصادية الأخرى على السكان مما دفعهم إلى الهجرة طلبا للعمل الأكثر ضمانا ومردودية. و يمكن أن يتضح تأثير عامل قرب العاصمة أكثر بأخذ حالة ولاية اترارزة للمقارنة، حيث بلغ عدد سكانها سنة 1977 في الإحصاء الأول 216000 نسمة أى 16.1% من مجموع سكان البلاد، أما في الإحصاء الثاني سنة 1988 فقد انخفضت نسبة سكان الولاية من المجموع العام لسكان البلاد إلى 10.9% ثم انخفضت إلى10.7% سنة 2000. أما بالنسبة لولاية غيدماغ النهرية فإن نسبة سكانها من المجموع العام للسكان تميزت بالثبات في الإحصاءين الأول و الثاني وارتفعت في الإحصاء الأخير ويرجع ذلك إلى بعدها من العاصمة واستقطابها لمنمي الحيوانات من ولاية العصابة المجاورة.

وجدير بالذكر أن استمرار الهجرة بهذا الشكل من تلك الولايات سيكون له أثر سلبي على الزراعة خاصة فيما يتعلق بتوفير اليد العاملة واستغلال الأراضي الزراعية التي غالبا ما يهجرها مالكوها ويحرمون غيرهم من زراعتها خشية الاستيلاء عليها بحجة الاستغلال من خلال التشريع الإداري.

- أنه في تعداد 1977 توجد ولاية واحدة يتجاوز عدد سكانها 200.000 نسمة وهي اترارزة، و خمس ولايات يتجاوز عدد سكانها 100.000 نسمة بالإضافة إلى انواكشوط والحوض الشرقي، لبراكنة، غرغل، العصابة والحوض الغربي. وهو ما يوضح تشتت السكان.

- في حين أن ستة ولايات يتراوح تعداد سكانها تقريبا ما بين 17.600 83.000 نسمة وهي كيدماغ، انواذيبو، تكانت، آدرار، تيرس، الزمور، انشيري وعليه فإنه يتضح غياب لعامل البشري عن الحسبان في توزيع الولايات. مما يترتب عليه عدم التوازن فى حظوظ التنمية.

خريطة رقم : 12

التوزيع الجغرافي للسكان في موريتانيا

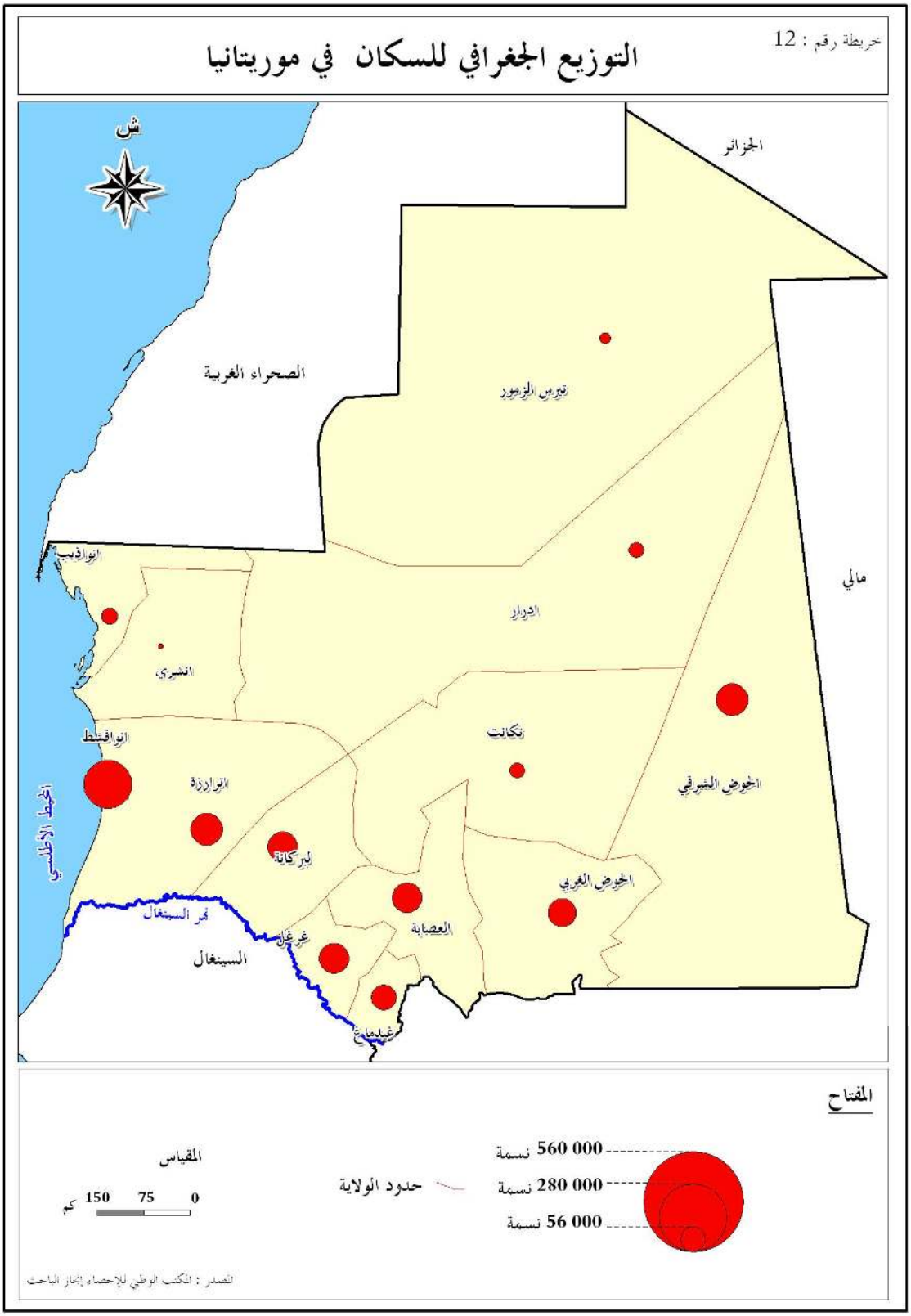

II -2 -2 - التركز السكاني:

من دراسة التوزيع الجغرافي للسكان في موريتانيا وكذلك من الخريطة رقم (12) التي تبين ذلك التوزيع يتضح ما يلي:

-عدم وجود علاقة مطردة بين المساحة وعدد السكان في كل ولاية والعكس صحيح. ويظهر تركز السكان في موريتانيا على النحو التالي:

- تتركز نسبة 66.8 % من مجموع السكان جنوب خط عرض 17 وحوالي 60% منهم يتركزون على نسبة 12% من المساحة الكلية للبلاد على ضفة نهر السنغال وساحل المحيط انواكشوط. وبذلك سيكون الشريط الممتد على ساحل المحيط وضفة النهر منطقة اكتظاظ شديد مستقبلا. الأمر الذي سيترتب عليه اختلال كبير في التنمية عامة والزراعية خاصة إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار في مجال التخطيط.

- 64.4 % يتركزون في الجنوب الغربي في ولايات العصابة، غورغل، كيدماغ، لبراكنة، واترارزة وفي العاصمة انواكشوط.

- 19.7% يتركزون في الجنوب الشرقي في ولايتي الحوض الشرقي والحوض الغربي.

- 8 % يتركزون في الشمال الغربي ف ولايات آدرار، انشيري، انواذيبو، و تيرس الزمور.

- و3% يتركزون في الوسط في ولاية تكانت. في حين يكاد يخلو الشمال الشرقي للبلاد من السكان.

وباعتبار تقسيم الشرق والغرب لموريتانيا فإن 19,7% تتركز في الشرق في حين تتركز 80,3% في الغرب.

و يفسر ذلك بميول السكان إلى التركز باتجاه الجنوب الغربي على امتداد المحيط والنهر حيث الظروف الطبيعية أكثر ملاءمة للسكن والزراعة، مما يشجع التوسع العمراني على هذه الأراضي.

II -2 -3 - كثافة السكان:

تعد كثافة السكان مؤشرا مهما لملاءمة الوسط البيئي وتكيف الإنسان معه ومدى تطويعه له لتحقيق أهدافه، كما توفر اليد العاملة والأسواق للزراعة، إذا ماتمت حماية الأراضي الزراعية.

جدول (11) كثافة السكان في موريتانيا[78]

العدد	1977	1988	2000
كثافة النسمة / كلم^2	1.3	1.8	2.4

يتضح من الجدول (11) التخلخل الشديد لكثافة السكان في موريتانيا. وتبين الخريطة(13) - كثافة السكان في موريتانيا -، تزايد الكثافة السكانية من الشمال الي الجنوب. ويكاد شمال البلاد يكون خاليا من السكان لولا وجود مدينتي انواذيبو و ازويرات

جدول (12) توزيع كثافة السكان في الولايات (2000)[79]

الولاية	الكثافة (نسمة/هكتار)	الولاية	الكثافة (نسمة/هكتار)
انواكشوط	4651.6	انوذيبو	4.5
غرغل	17.8	اترارزة	4.0
كيدماغ	17.2	الحوض الغربي	1.3
لبراكنة	7.5	تكانت	0.8
العصابة	6.6	آدرار	0.3
الحوض الشرقي	5.3	تيرس الزمور	0.2
انشيري	0.2		

يتضح من الجدول (12) تفاوت الكثافة في الولايات حيث تتراوح ما بين 0.2 نسمة/كلم^2 في ولايتي انشيري وتيرس الزمور إلى 4651,6 نسمة / كلم^2 في نواكشوط، تتركز الكثافة في الولايات الجنوبية إذا ما استثنيتا العاصمتين الاقتصادية والسياسية (انواذيبو وانواكشوط).

وتتزايد الكثافة عموما من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تبعا لعوامل المناخ. مما يمكن أن يسبب خللا كبيرا في استغلال غير متكافئ بالمجالات الإقليمية خاصة في الميدان الزراعي.

[78] ، 2 - المكتب الوطني للإحصاء (77 -88 -2000).

خريطة رقم:13

الكثافة السكانية في موريتانيا

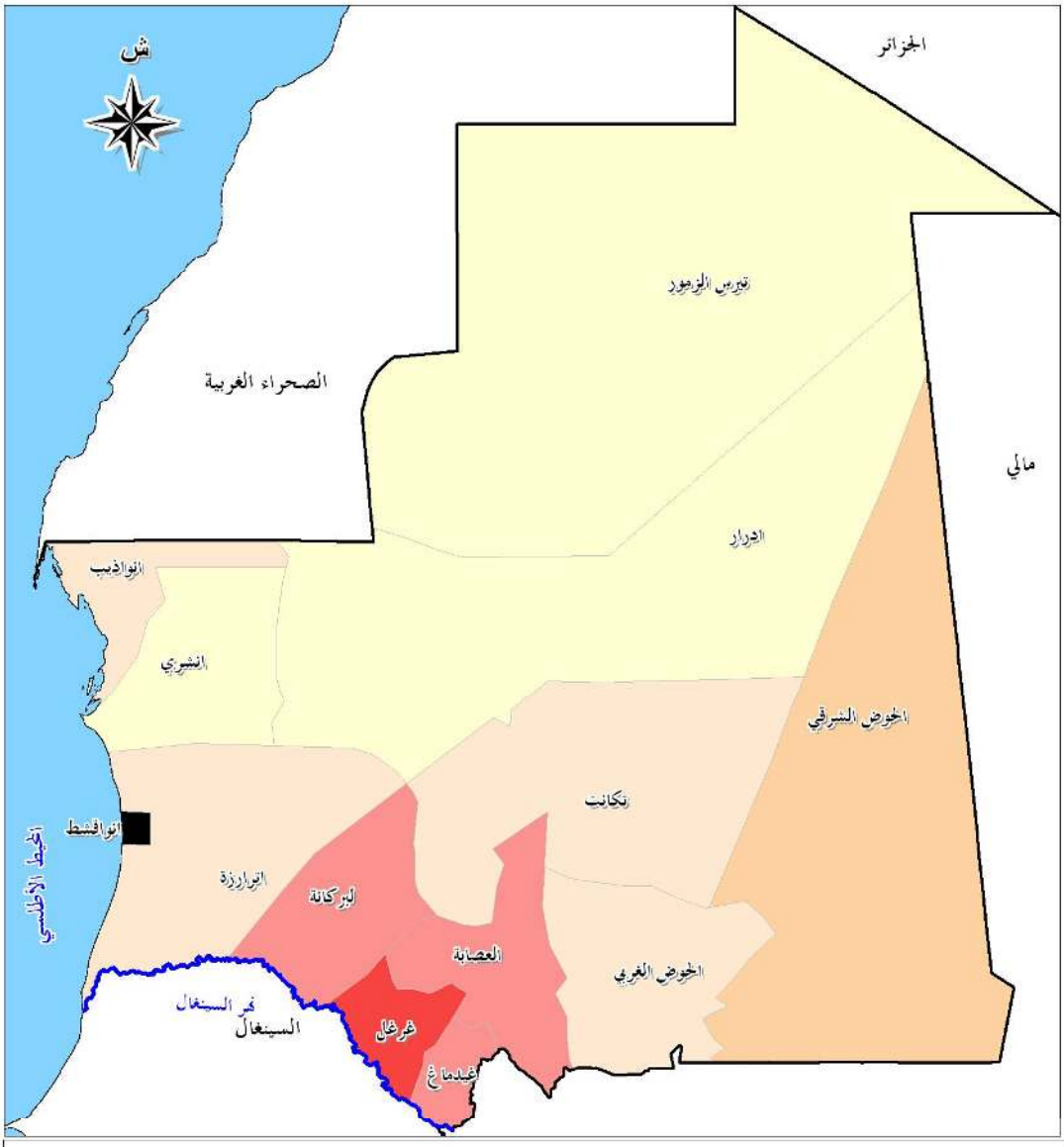

II -3- **خصائص السكان**: يتكون سكان موريتانيا من غالبية عربية وأقليات زنجية قدرت نسبتها ب:15 % من عدد السكان،[80] و تنتمي إلى ثلاث قوميات هي الهالبولار والسونيكني والولوف . ويدين جميع السكان بالإسلام.

وسنقتصر تتناول خصائص السكان في هذه دراسة بموجز يشمل التركيب النوعي والعمري والاقتصادي.

II -3 -1 **التركيب النوعي**: يختلف النوع والسن باختلاف المواليد والهجرة والوفيات ومعدلات الزواج و بالتالي نمو السكان العددي بالإضافة لاختلاف الحاجات لدى النوعين.

جدول (13) التركيب النوعي للسكان في موريتانيا (**1977 -1988 -2000**)[81]

تعداد النوع	1977	1988	2000
رجال	% 49.2	% 49.5	% 49.5
نساء	% 50.8	% 50.5	% 50.5
المجموع	% 100	% 100	% 100

يتضح من الجدول (13) الذي يبين التركيب العمري للسكان في موريتانيا ما يلي:

-ارتفاع نسبة عدد النساء على نسبة عدد الرجال في كل الإحصاءات وتدني نسبة الفرق بين الجنسين من 1.6% إلى 1.0% ما بين 1977 و1988.

تعود أسباب الفروق إلى عوامل تاريخية كالحروب أو ثقافية وتقليدية كمجابهة الرجال وحدهم للصعاب، كما يفسر تدني نسبة الفرق إلى ارتفاع نسبة التحضر وتحسن الظروف المعيشية والصحية وتقلص بعض العادات كمشاركة المرأة في جميع المهن.

II -3 -2 التركيب العمري: يعتبر التركيب العمري مؤشرا ديمغرافيا مهما حيث يعطي فكرة عن قدرة السكان على النشاط الاقتصادي ومعدلات الزيادة الطبيعية كمؤشرات اجتماعية ثقافية اقتصادية.

[80]-عبدوتي ولد عال ،ص22 ،مرجع سابق.

[81] - المكتب الوطني للإحصاء تعدادات(1977،1988، 2000).

جدول (14) التركيب النوعي و العمري للسكان في موريتانيا (2000)[82]

الفئة العمرية (سنة)	مجموع السكان ضمن الفئة (نسمة)	الذكور	%الذكورمن الفئة	الإناث	%من مجموع سكان البلاد
		نسمة		نسمة	
0 --- 4	426457	218087	51.1	208370	17.0
5 --- 9	362477	186741	51.5	175736	14.5
10---14	302672	154508	51	148164	12.1
15---19	269752	131240	48.7	138512	10.8
20---24	214959	100667	46.8	114292	8.6
25---29	187544	86990	46.4	100554	7.5
30---34	154431	72906	47.2	81525	6.2
35---39	135352	64465	47.6	70887	5.4
40---44	106139	53010	50	53129	4.2
50---54	65814	32649	49.6	33165	2.6
55---59	44648	23010	51.5	21638	1.8
60---64	49560	25093	50.6	24467	2.0
65---69	31644	16062	50.8	15582	1.3
70---74	27198	13773	50.6	13425	1.1
75+	30451	13858	45.5	16593	1.3
مجموع السكان	2508159	1241712	49.5	1266447	100

يتضح من الجدول (14) الذي يبين التركيب العمري للسكان في موريتانيا ما يلي:

-الفئة [0 - 4] هي أكبر الفئات عددا وتبلغ نسبتها من إجمالي عدد السكان 17% وهي الزيادة الطبيعية وتزيد بها نسبة الذكور علي الإناث. وهذه قاعدة طبيعية في كل المجتمعات، كما تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني الشكل(5).

- نلاحظ أن الفئة التي تقل أعمارها عن 20 سنة تبلغ نسبتها54.26% من مجموع عدد سكان البلاد وتدل نسبة هذه الفئة على أن المجتمع شاب.

- الفئة [15 - 64] والممثلة بنسبة 48.9% تدل على نسبة القادرين على العمل وفقا لأصغر سن للعمل وسن التقاعد في موريتانيا، وبناء عليه فإن نسبة الإعالة مرتفعة51.1%.

[82]- المكتب الوطني للإحصاء(تعداد 2000).

الشكل رقم(5) **الهرم السكاني لموريتانيا**(2000)

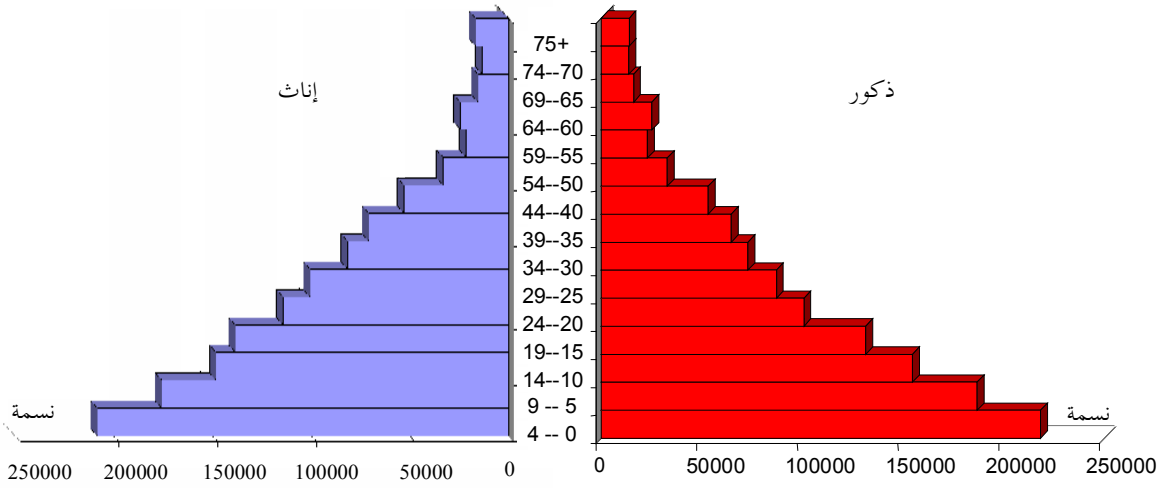

II -3 -3 التركيب الاقتصادي: ويقصد بالتركيب السكاني توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

جدول (15) التركيب الاقتصادي للسكان في موريتانيا (2000)[83]

القطاع	ذكور		إناث		مجموع	
	(نسمة)	%	(نسمة)	%	العاملين	%
الزراعة فقط	126126	19.35	89675	13.5	215801	33
الزراعة والرعي	1679	0.2	647	0.09	2326	0.3
الرعي فقط	77614	11.9	3621	0.5	81235	12.4
الصيد	14352	2.2	592	0.09	14944	2.2
الصناعة	23821	3.6	12104	1.8	35925	5.5
التجارة	83733	12.8	24799	3.8	108532	16.6
الخدمات والإدارة	74974	11.5	26765	4.1	101557	15.6
النقل والإتصالات	17225	2.6	691	0.1	17916	2.7
الأشغال العامة	15251	2.3	311	0.04	15562	2.4
البنوك والتأمينات	1557	0.2	454	0.06	2011	0.3
غير معلنة	33350	5.1	22608	3.4	55958	8.6
المجموع	469500	72	182267	28	651767	100

يتضح من الجدول (15) أن الزراعة تأخذ النسبة الأولى من عدد العاملين بـــ: 33% وتليهـــا التجارة، والأمر الذي يؤكد أهمية الزراعة في موريتانيا، حيث يصل عدد العاملين بهـــا33.3% إذا ما حسبت نسبة الزراعة البحتة مع نسبة الزراعة والرعي.

83 -المكتب الوطني للإحصاء،تعداد (2000)

الشكل رقم: (6) التركيب الإقتصادي للسكان

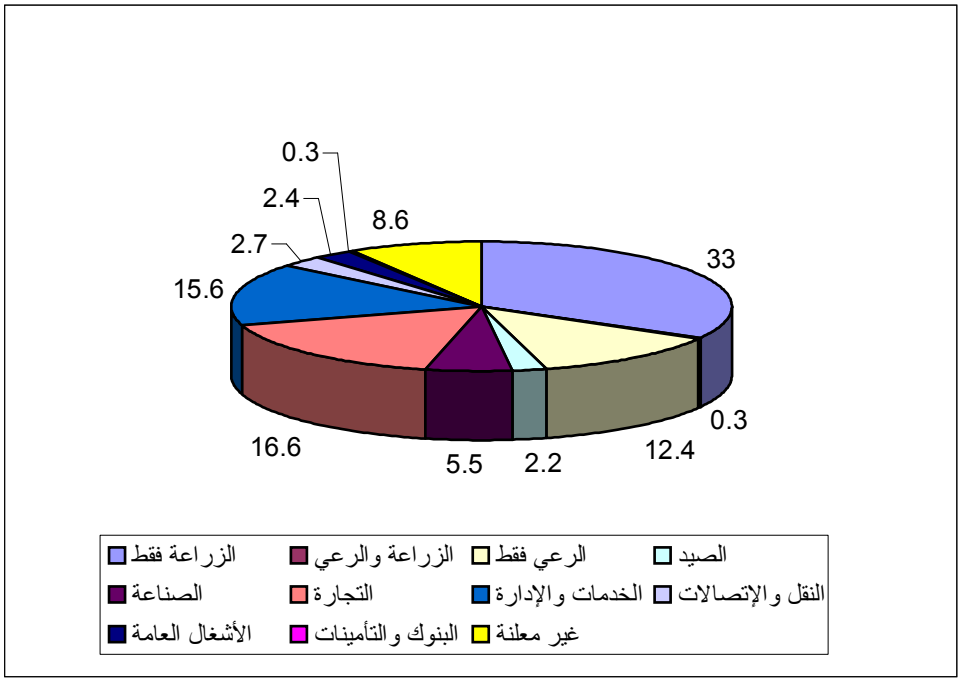

II -**4 - الهجرة**: لم تتناول الدراسات بدقة الهجرة،وباختصار فأهم ما أنجز حولها، هو ما نشرته مفوضية مكافحة الفقر، حيث يلاحظ[84] أن 22.4% من السكان المستقرين مهاجرين، بدلوا أماكن سكنهم مرة على الأقل، وتتغير النسبة بين الوسط الحضري و الوسط الريفي. فتبلغ النسبة 59.5% بالنسبة لسكان انواكشوط و 23.4% لباقي المدن، في حين يصل معدل الهجرة 6.7% من الوسط الريفي. كما أن حوالي 89% من الوسط الحضري و 40% من الوسط الريفي مهاجرين قادمين من نفس الوسط.

تلاحظ أقطاب جذب السكان تتمثل في انواكشوط، انواذيبو وتيرس الزمور بسبب النشاطات الاقتصادية في تلك الولايات التي يصل معدل الوافدين إليها على التوالي 59.5%، 55.2% 48.6%. أما معدل الوافدين إلى الولايات الأخرى فإنه قليل و يصل مثلا إلى 2.1%، 3.9% ، 5 % و6.3% على التوالي في ولايات الحوض الشرقي، كيد ماغ، تكانت والعصابة. أما القادمين من الخارج فيمثلون نسبة ذا ت مدلول تصل 7.5%.

[84] - Commissariat aux droit de l'homme à la lutte contre la pauvre et l insertion, Profil de la pauvreté, P 43-44, avril 2002.

خلاصة الفصل:

يظهر أن موريتانيا ضمن إمكاناتها الطبيعية والبشرية، تتمتع بموقع جيد يتوسط أسواقا عديدة، وقريبا من مراكز الثقل الحضاري. وتمتاز برتابة التضاريس، وتخلخل شديد في الكثافة السكانية على مساحة شاسعة. مما يساعد على التوسع الزراعي الأفقي، وانتشار الزراعات الشاسعة، وتنوع المحاصيل. كما أن سيادة مناخ جاف وحار متذبذب بين الفترات الممطرة و الجافة في البلاد، مع توفرها على رصيد مائي جوفي وسطحي معتبر، يهبها ميزة التوسع في الزراعة المروية وغلات المناطق الجافة وشبه الجافة، ويؤهلها للتكامل مع الأقطار المجاورة المغاربية ذات الغلات الزراعية المتوسطة.

إضافة إلى أن قلة سكان البلاد، وإن كانت تساعد على سهولة سد حاجياتهم المعاشية، فإنها مع اتساع المساحة تفرض رؤوس أموال هائلة وتقدما تكنولوجيا لإرساء البنى التحتية والخدمات اللازمة لتطوير الزراعة، واستجلاب الآلات الزراعية المتطورة تعويضا عن قلة اليد العاملة.

ولئن كانت تلك بعض مؤشرات استخدام الإمكانات لصالح الزراعة، فإن قيمتها الحقيقية ترتبط باستغلالها الفعلي في المسار الزراعي. فكيف إذا وظفت الخطط التنموية تلك الإمكانات، وما واقع الزراعة بها؟

الفصل الثالث

واقع الزراعة في الخطط التنموية

المبحث الأول:

دورأجهزة التخطيط المتعددة في وضع الخطط

المبحث الثاني:

الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: واقع الزراعة في الخطط التنموية.

مدخـــــل:

اتصف الاقتصاد الموريتاني قبل الاستقلال بالانغلاق و عدم التعقد، كما اتسم بطابع الكفاف، واعتمد المواطن على الانتجاع و الزراعة المطرية عموما، عدا في مناطق الواحات التي ركز فيها على النخيل و الري لإنتاج بعض محاصيل القمح و الشعير و البقول[1].

وظلت الزراعة المطريةأوالبعلية التقليدية متنقلة مع الرعي و كان التوفيق بينهما من العقبات الرئيسية التي وقفت أمام نجاحها. و انحصرت محاصيل تلك الفترة على الذرة بأنواعها

و الفصولياء و الشعير و القمح بكميات قليلة في مناطق الواحات. كما اقتصر دور تلك المحاصيل على الاستهلاك و المقايضات الداخلية، و كانت غذاء مكملا للألبان و اللحوم. ومن المؤكد أنها وفرت الاكتفاء الذاتي للسكان وفاضت عن احتياجاتهم في المواسم الجيدة[2].

وفي ظروف صعبة نالت فيها الدولة استقلالها وساءت أكثر بعدم اعتراف الدول العربية بموريتانيا وجدت الحكومة الموريتانية آنذاك نفسها في حالة لا تحسد عليها، أمام مواجهة التنمية عموما و الزراعة خصوصا، فاختارت نهج التنمية المخططة. فما هي أجهزة تخطيطها؟ و كيف كان واقع الزراعة في الخطط التنموية؟

المبحث الأول: دور أجهزة التخطيط المتعددة في وضع الخطط

لم تشهد أجهزة التخطيط تغيرا في جوهر أدوارها وتنظيمها منذ الاستقلال عدا تغيير الأسماء ضمن الوزارات, إذا ما استثنيت إدارة التهيئة و النشاط الجهوى التي أنشئت حديثا. الأمر الذي يجعلنا نقتصر علي دور أجهزة التخطيط الحالي في العملية لتخطيطية.

I-1 - وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية.عرفت هذه الوزارة في عهد الستينات بوزارة التخطيط والبحث، أما في السبعينات فأطلق عليها اسم وزارة التخطيط و المعادن وأبدل اسمها في الثمانينات فأصبحت وزارة التخطيط والتهيئة الترابية ثم وزارة التخطيط في التسعينيات ثم وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية طبقا للمرسوم 68-1998 الصادر بتاريخ18 يوليو1998 الذي حدد صلاحيات وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية بما يلي: [1]

I -1 -1 -المهام: تتمثل عموما في تصميم و تنسيق و متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة، و تطوير تنمية الاستثمار الخاص و السهر على إدماج استراتيجيات مكافحة الفقر في مسار التخطيط الوطني.

- **تصميم الخطط**: يقترح وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية برامج و خطط التنمية التي تعتمد على سياسات اقتصادية و اجتماعية تقوم على إصلاحات مؤسسية و برامج الاستثمار العمومي. حيث يصادق على هذه الخطط بوصفها قوانين للدولة، تنفذ خلال فترة تمتد من سنة واحدة إلى خمس سنوات قابلة للمراجعة سنويا حسب طريقة الخطط السنوية. و تقترح خطط التنمية سياسات من كل قطاعات النشاطات بالاعتماد على الاستراتيجيات القطاعية التي تعدها وزارات القطاعات المعنية.

- **التنسيق**: يحدد وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية مع الوزارات المتخصصة إستراتيجيتها القطاعية و برامجها الاستثمارية، و يكون وسيطا بينها و بين الممولين لهذه الاستراتيجيات و البرامج الاستثمارية. كما يعد وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية مساهمة الدولة في تمويل الإستراتيجية القطاعية و الاستثمار،و يأمر بصرف الأرصدة على أساس التمويلات الخارجية.

- **المتابعة**: يرفع وزير الشؤون الاقتصادية تقريرا إلى الحكومة حول تنفيذ خطط التنمية و مشاريعها و يقترح التعديلات التي يتعين إجراؤها.

ويتضح من صلاحيات وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية أن التخطيط في موريتانيا مركزي. فتصميم الخطط و تنسيقها و متابعتها و تعديلها من صلاحية وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية.إضافة لما لهذه الوزارة من مكانة في تحديد سياسات واستراتجيات الزراعة مع وزارة التنمية الريفية والبيئة والتحكم في مصـــادر التمـــويل.

I -1 -2 - تشكيل وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية.

يتضح من الشكل (7) مخطط وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية أن هذه الوزارة لا ترتبط بفروع إقليمية متخصصة في التخطيط داخل البلاد و إنما تعتمد على المكتب الوطني للإحصاء الذي يجري إحصاءات دورية. أما في ما يتعلق بوزارات القطاعات المختصة فإن مهمتها التخطيطية تنتهي بإرسال اقتراحاتها إلى إدارة البرمجة والدراسات[1].

[1] - مقابلة مع المختار ولد الحسن مدير إدارة التهيئة والنشاط الاقليمي بتاريخ 2005/4/24.

الشكل رقم (7) مخطط وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

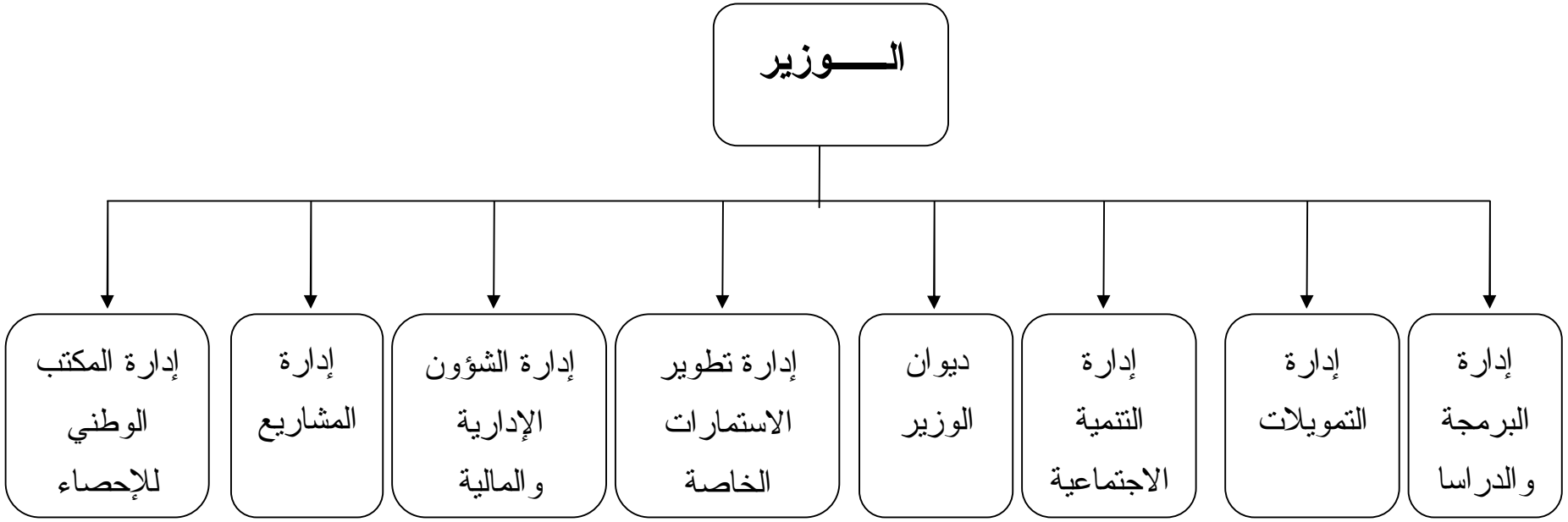

I -2 - وزارة التنمية الريفية و البيئة. تعتبر المسؤولة مباشرة عن القطاع الزراعي.

I -2 - 1 - المهام: حدد المرسوم 22 -93 صلاحيات وزير التنمية الريفية و البيئة، في تصور و تنفيذ و متابعة و تقييم سياسات التنمية الريفية و حماية البيئة، المرسومة من طرف الحكومة، سعيا إلى:

- الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- مكافحة النزوح الريفي وترقية القطاع الريفي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الفنية.
- مكافحة التلوث بكل أنواعه و حماية البيئة.

على الأساس السابق فوزير التنمية الريفية مكلف بكافة القضايا المتعلقة بالزراعة و الرعي و حماية الطبيعة و البيئة.و مسؤول عن تعميم التقنيات الزراعية و الرعوية الجديدة، و مكلف كذلك بالعلاقات مع الهيئات الدولية و الإقليمية التي يرتبط نشاطها الرئيسي بقطاع التنمية الريفية.

I -2 - 1 - تشكيل وزارة التنمية والبيئة. لتنفيذ المهام المرتبطة بالوزارة وضعت شركات و مؤسسات عده تحت وصاية الوزير بالإضافة إلى الإدارات المشكلة للوزارة. كما يوضح الشكل (8) ومن أهمها:

- **المندوبيات الإقليمية للتنمية الريفية:**

نصت المادة 18 من المرسوم 22 -93 على إنشاء مندوبيات إقليمية للتنمية الريفية في عاصمة كل ولاية. يعين وزير التنمية الريفية والبيئة مندوبا إقليميا تخول له كل السلطات التي تمكنه من توجيه و تنسيق ومراقبة نشاط مختلف هياكل الوزارة، و ذلك طبقا للسياسات و الإجراءات المحددة من طرف القطاع.

يتضح أن مهام وزارة التنمية الريفية و البيئة في الإطار الزراعي تتسم بالتعميم من جهة و بالتصور للسياسات دون التطرق لوضع الخطط الزراعية. و يتضح غياب تحمل المسؤولية التخطيطية عند ملاحظة مهام المندوبيات الإقليمية التي لم توكل لها بصريح العبارة مهمــة تخطــيــط زراعي إقليــمي.

-الشركة الوطنية للتنمية الريفية: أداة تنفــيذية تســند إليــها مهام التهــيئة الريفــية وتسيير المزارع العامة والإرشـــاد الزراعي وتوجد لها فروع في كـــافة ولايـــات النهر.

الشكل(8) تنظيم وزارة التنمية الريفية

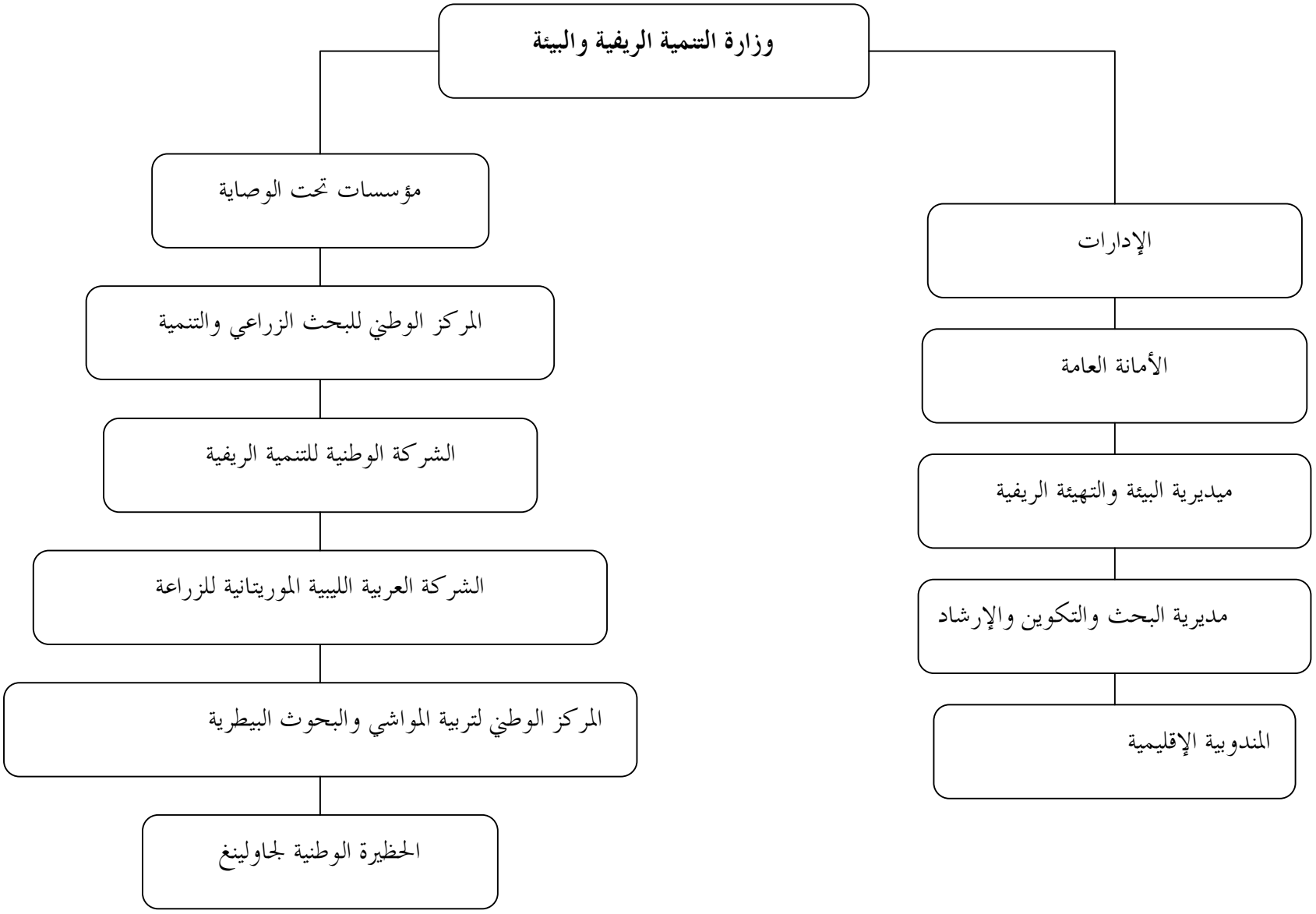

I -3 - إدارة التهيئة الترابية والنشاط الجهوي:

بتـــاريخ 1982/10/13 وبموجب المـــرسوم 82/98 أصبحت هنـــاك وزارة للتخطيط والتـــهيئة الترابية من ضمن إداراتها إدارة التـــهيئة الترابـــية و كـــلفت بالمهام التـــالية:

- مراقـــبة الاستخـــدام الأمثـــل للإمكانات الاقتـــصادية و البشرية للـــبلاد.
- تصنيف المجال الموريتاني بطريقة متجانسة و توزيع سكانه و نشاطاته وتجهـــيزاته بشكل ملائـــم.

و في إطـــار مهامها أعدت الإدارة المخطط الوطني لتهيئة المجال إرساء رؤية بعيدة المدى لتنظيم المجال الجغرافي و سعت إلى توجيه الاستثمارات عن طريق فرض تأشرة مصادقة على البرامج التنموية ذات الأهمية في أي إقليم. إلا أنّ سنة 1986 حملت معطيات جديدة، بموجبها حلت وزارة التخطيط و التهيئة الترابية، و حلت محلها وزارة الاقتصاد و المالية. وألحقت إدارة التهيئة الترابية بوزارة الداخلية. حيث حدد المرسوم رقم87/69 الصادر بتاريخ 7يوليو 1986اختصاصات وزارة الداخلية و مكوناتها، فأوضح اهتمامات إدارة التهـــيئة الترابـــية و النشاط الإقـــليمي حينـــئذ.إلا أن المرسوم 2002/46 الصادر بتاريخ 12 مارس2002 كان آخر المراسيم الذي جدد صلاحيات وزير الداخلية و البريد و المواصلات، و بين التنظيم المركزي لقطاعاته و قد اشتمل المرسوم على اهتمامات مستقبلية لإدارة التهيئة الترابية و العمل الجهوي، و حددها كما يلي:

-الدراسات المستقبلـــية المجالية و القطاعية المتعلقـــة بإعداد و تحضير الخطـــة الوطنيـــة للتهـــيئة الترابية و الخطـــط الجهويـــة.

- دراســـات المشـــاريع المتعلقة بالاندماج شبه الجهوي و الجهوي. و للقيـــام بمهامها تتكون إدارة التهيئة الترابية و العمل الجهـــوي من:

- مصلحة الدراسات و التخطيط المكلفة بالدراسات المرتبطة بالتخطيط الجهوي.

-مصلحة النشاط الجهوي، المهتمة بتنفيذ الأنشطة التنموية الجهوية و مركزة الأموال المخصصة للتنمية الجهوية.

- مصلحة المتابعة و التقيـــيم و هي مكلفة بما يلي:

-إعداد عمليات التهيئة المكانية و تحديد العلاقات السلّمية الحضرية والوظيفية المنسجمة مع تنمية المناطق الريفية.

- ضمان الانسجام المجالي للعمليات التنموية و تقييم انعكاساتها.

الشكل رقم(9) مخطط تنظيم إدارة التهيئة الترابية والنشاط الإقليمي

-

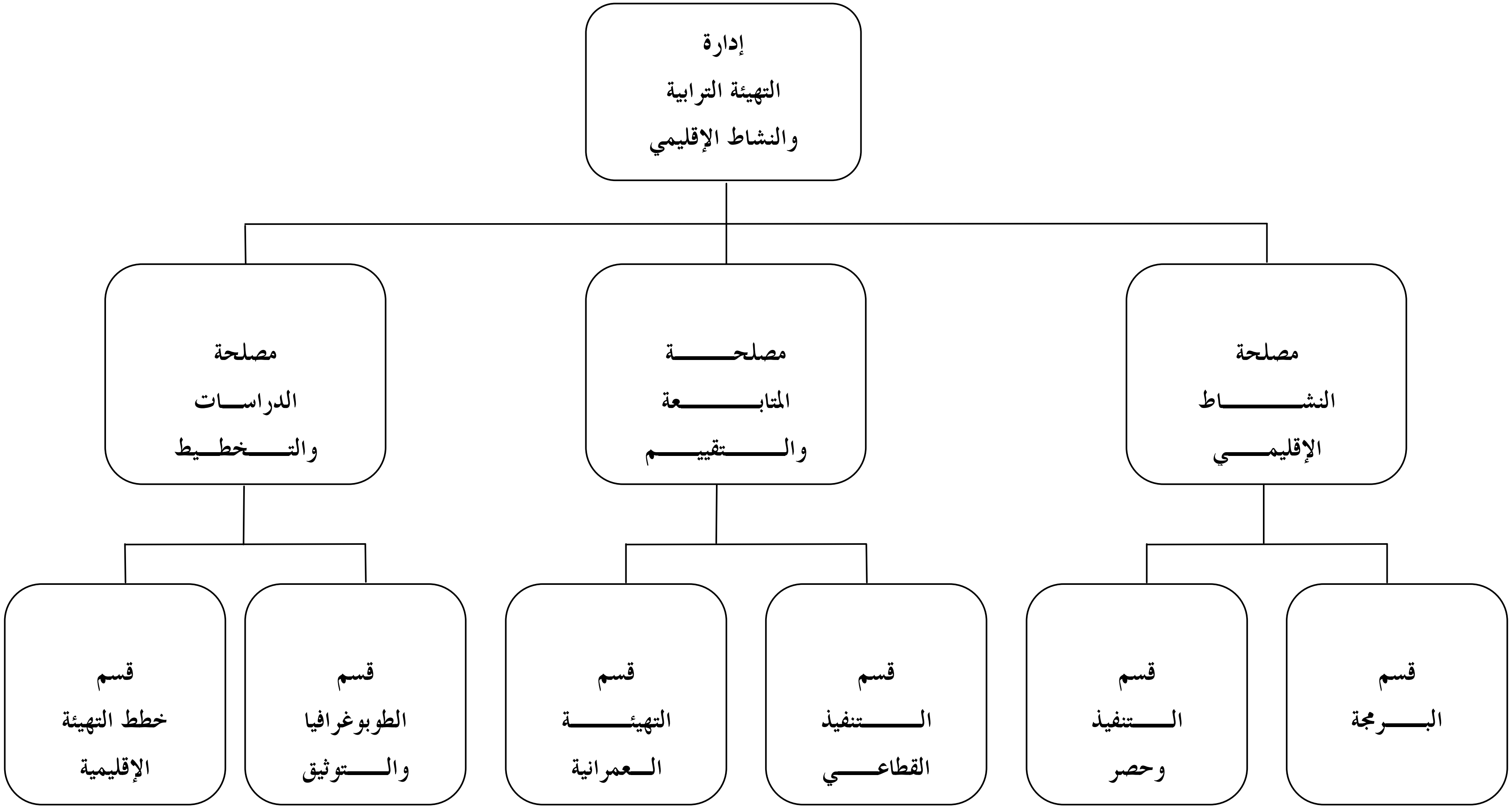

4-I - السلطات الإقليمية. يترأسها والي الولاية المعين من طرف وزير الداخلية.

I -4 -1 - سلطات الوصاية.

يتجلى دور سلـطات الوصاية التي يمثلها الـوالي ومسـاعدوه وحـكام المقاطـعات و الأجهزة التابعة لهم بكونها تمثل الدولة في نطاق تطبيق الخطط الصادرة عن الحكومة، و بتنسيق مصالح القطاعات المختلفة و تأمين الظروف الملائمة لإنجاح الخطط التنموية كالأمن و تطبيق القوانين، و الوصاية على تصرفات المجالس البلدية.

و تمثل سلطات الوصاية الإقليمية الوسيط بين الوزارات القطاعية و المنتخبين المحليين مما يمنحها دورا أساسيا في إطار التنسيق و الإشراف على تنفيذ الخطط الولائية للتهيئة الترابية. و تلعب هذه السلطات دور المواءمة بين الأهداف المحلية التي تقترحها البلديات و الأهداف التنموية القطرية. كما تنسق بين الخطط المحلية و تنقل المعلومات الخاصة بالمستويات المختلفة للتدخلات المجالية.

و تقوم السلطات الولائية بتنظيم و تسيير الصندوق لولائي للتنمية و التأكد من تطبيق المعايير المقررة للتنمية و مساعدة الصندوق للبلديات التي توجه استثماراتها طبقا للخطط الولائية المبينة في مخطط التهيئة الترابية[2].

I -4 -2 - الجمعيات الإقليمية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

تم تشكيل لجان إدارية في كل ولاية و جمعيات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، طبقا للقانون 90/002 بتاريخ 1990/1/30. يجتمع الوالي كل ثلاثة أشهر مع اللجنة الإدارية للولاية و المكونة من حكام المقاطعات و رؤساء المصالح وعمد بلديات الولاية.

و خلال الاجتماع تطّـلع اللجنة على التقارير المعدة من أفرادها و كذلك التعليمات الصادرة عن السلطة المركزية و تتلقى التعليمات الضرورية لمواجهة المعوقات التي تعترض النشاطات التنموية.

أما جمعيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الولاية فتتألف بدورها من الوالي كرئيس و حكام المقاطعات و رؤساء المصالح وعمد البلديات وكذلك ممثلي التكتلات الاجتماعية المهنية. و تجتمع جمعيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باستدعاء من الوالي ثلاث مرات سنويا على الأقل حيث تستشار حول المسائل التالية:

- البرامج المزمع تنفيذها من طرف مصالح الولاية.

---
[2]-عبدوتي ولد عال،ص130،مرجع سابق.

- تقسيم مساعدات الولاية للبلديات.
- برنامج استخدام صندوق التنمية في الولاية.

I -5 - تقييم دور أجهزة التخطيط: يساعد تقييم هذه الأجهزة علي كشف بعض نقاط ضعفها خلال دورها ومساهمتها في العملية التخطيطية.

I -5 -1 - وزارتي الشؤون الاقتصادية و التنمية الريفية و البيئة.

إن غياب وعي إشكالية التخطيط و أبعادها و انعدام مؤسسات قادرة على فهم الإشكالية و تحمل مسؤولياتها التقنية، عوامل تجعل القرارات و السياسات المركزية واهية. ثم إنّ عدم دمقرطة التخطيط في ظل حكم ديمقراطي، بقي حربة من ماض غير قادرة على مسايرة التفاعلات الجديدة للسكان، و التي تفترض مشاركتهم الفعلية في إنجاز التنمية و التخطيط خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالزراعة بطبيعة إرتباط نجاحها بإرادة المزارعين.

إن شمولية التخطيط و تكامليته لا بد و أن تتـــلازم مع وضع حيز أكبر في التطبـــيق و لخصوصية القطاعات و مبدأ الأولوية في سلمية الأهمية. الأمر الذي ينبغي أن يجسد بأهمية القطاع الزراعي بوصفه قاعدة الصناعة وصمام أمان الحرية و لذا فإن وضع الخطط الزراعية بموضوع مؤسس على الإمكانات البشرية و الطبيعية المتوفرة محليا و قطريا،يبقى الأساس الأسلم ومن ثم تأقلم معها الخطط القطاعية الأخرى في إطار خطة قطرية شاملة.و لا شك أن اقتراح سياسات عامة و برامج من وزارة التنمية الريفية مازالت مقيدة بالتمـــويلات و وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية، و إن كان يشكل الطريق الأسهل للعمل فإنه ليس بالضرورة السبيل الأمثل للعملية التخطيطية، لما له من طابع مكتبي منفصم عن حقيقة الواقع الميدانى.

ومن الواضح أن الصعاب خلال تحقيق الخطط وضمان متابعتها الفعالة لإنجاز المشاريع أو تحديد حصيلة التنفيذ، أو إيقاف مسار التهيئة، إذا ما أوضح تقدم الممارسة سلبية مسارها، إنما تعود الصعاب إلى غياب الهياكل الفنية المتخصصة أو تقزيم مسؤولية الموجود منها. حيث أن نجاح عمليات التنمية الزراعية مرتبط بوجود هياكل تنظيمية فنية محلية و ولائية تنطلق في وضع خطط على الإمكانات البشرية و الطبيعية المتوفرة في مجالها الجغرافي بالتعاون مع السكان المحليين و ممثليهم بواقعية بعيدة عن الميول و التعويل الدائم على الغيث الخارجي.

و سيبقى تحديد المسؤوليات و الابتعاد عن تداخلاتها، كما هو واقع بين الوزارتين المعنيتين و هياكلهما وتوحيد المعايير بين موظفيها، عوامل حاسمة في التنمية الزراعية.

I -5 -2 - إدارة التهيئة والنشاط الجهوى و السلطات الإقليمية.

إن اتساع موريتانيا و قلة الموارد البشرية و خصائص السكان و الطموحات التنموية من جهة و ارتباط التهيئة الترابية بالتخطيط و التنمية و المجال الجغرافي، عوامل كفيلة بإعادة النظر في وضعية إدارة التهيئة الترابية و العمل الجهوى.

و بالفعل فإن الواقع الحالي تترتب عليه مشاكل لتلك الإدارة أهمها:

- نقص المصادر المالية و البشرية المشتتة ضمن الوزارات.
- ضعف الصلاحيات الخاضعة لسلطة وزارة الوصاية المــمثلة في وزارة الداخــلية والوزارات الأخرى، التي تقتضي مهام الإدارة التدخل في مجالاتها القطاعية. الأمر الذي يجعل فعالية هذه الإدارة أكثر من المحدودة.

أما بالنسبة للسلطات الإقليمية و اللجان الإدارية فإن مبدأ وجودها هام، لكن نجاعتها ستظل مرتبطة بهياكل تنظيمية للتخطيط، تستطيع بدورها جرد الإمكانات الطبيعية و البشرية و تحليلها و استكشاف المعوقات التي تعترض تنمية الزراعة. و هذه الهياكل تحتاج لتحقيق مهامها إلى أن تكون مفرغة على مدار العام للدراسة و التحليل و وضع الخطط و تعديل الخطط المركزية لتتلاءم مع الظروف و الإمكانيات المحلية و الولائية.

المبحث الثاني: الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

اختارت الحكومة الموريتانية منذ الوهلة الأولى للاستقلال منهج التنمية المخططة. و في ظل انعدام مصادر التمويل الذاتي و تعدد القطاعات و حاجة كل منها لنواة تأسيسية و قلة الأطر المتخصصة كان من الصعوبة استقرار اختيار على أولويات بعينها. و ضمن وضع داخلي غيرمهيئ مع الظروف آنذاك لقيام الدولة،و آخر إقليمي و دولي معارض لقيامها، تجلدت الحكومات المتعاقبة وثابرت على المنهجية التخطــيطية التنــموية صــائبة أحــيانــا،و متعثرة أخرى لأسباب و ظروف عديدة و متنوعة و متكاتفة.

لذلك وتبعا لطبيعة تلك العوامل، الداخلية و الخارجية، السياسية و الاقتصادية يمكن تقسيم مرحلة التخطيط التنموي إلى: المرحلة الأولى (1963 -1985) و المرحلة الثانية (1985 -2004).

II -1 - المرحلة الأولى (63 -1985): تميزت هذه المرحلة عن المرحلة الثانية الموالية بسبب التغيرات السياسية و التوجهات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي حدثت مع الأخيرة وانعــكست آثارها عــلى مختلف النشــاطات الاقتصادية والتي من ضمنها الــزراعة.

II -1 -1 - الخطة الرباعية الأولى (63 -1967)

حاولت السلطة الموريتانية وضع خطة ثلاثية للتنمية للفترة (60 -1963) لكنها لم تكتمل[3]. و نظرا لذلك اعتبرت الخطة الرباعية (1963 -1967) أول خطة للتنمية في البلاد.وتتلخص أهداف هذه الخطة في:

- توطيد استقلال البلاد بتخفيف تبعيتها المتمثلة في الاعتماد على المساعدة الخارجية و خدمات الأجانب و إقامة الحد الأدنى من البنية الأساسية.
- تهيئة الظروف الملائمة لمرحلة ما بعد نهاية الخطة، و التي يفترض أن تكون مرحلة انطلاق تنمية اقتصادية و اجتماعية تعم كامل التراب القطري.واعتمدت الخطة توزيع الاستثمارات المخططة لها طبقا للنسب المبينة في الجدول(**16**) الــتالية:

جدول (16)توزيع الاستثمارات في الخطة (63 -1967) [4]

القطاع	نسبة الاستثمار(%)
التنمية الريفية	8.6
التعدين	33.08
النقل و المواصلات	13.7
التجهيزات	15
التعليم و الصحة	6.7

[3]- سيد عبد الله المحبوبي ، ص218، مرجع سابق.

[4] - محمد بن أحمد سالم، ص 35، مرجع سابق.

يتضح من الجدول(16) أن التنمية الريفية أهملت بالمقارنة مع بقية القطاعات على الرغم من أن غالبية سكان البلد (90%) تعتمد عليها. وأوضحت الخطة أنه « في بلد يتميز بموارد زراعية محدودة و تعاق تنمية ثروته الحيوانية بنقص المياه و تحمل المراعي فوق طاقتها فإن تقدمه الاقتصادي يمكن أن يحقق عن طريق استغلال الثروات المعدنية»[5]. وقد تم توزيع الاستثمار المخطط للتنمية الريفية كما يلي:

جدول (17) توزيع استثمارات التنمية الريفية (1963 -1967)[6].

القطاع	المبلغ العام (مليون أوقية)	النسبة عن الاستثمارات العامة المخططة (%)
الريفي	480.6	8.6
الرعي	207.8	3.7
المياه و الغابات	272.8	4.9

نلاحظ من الجدول(17) أن نصيب الزراعة يندمج في إطار توفير المياه. وبذلك يكون استغلال الإمكانات البشرية و الطبيعية في الزراعة قد أهمل منذ الوهلة الأولى للتخطيط في موريتانيا. و ربما ساعد على ذالك الإهمال، ضغط متطلبات إثبات وجود الدولة بالحد الأدنى من البنية الداخلية و إقامة المؤسسات، وانعدام التمويل و غياب قاعدة إحصاءات عن النشاطات القطاعية. و هو ما يستشف من عبارة (تهيئة الظروف للخطة اللاحقة) وردت ضمن الأهداف السابقة لهذه الخطة. وأدت تلك الوضعية إلى:

- توجيه الاستثمارات بصورة فورية و كبيرة إلى نشاطات أخرى كالتعدين والخدمات استقطبت المزارعين ليقطعوا في نهاية المطاف صلتهم بالأرض الزراعية، و يجدوا أنفسهم أيضا يدا غير مؤهلة لتلك الأنشطة الصناعية و الخدماتية.
- إهمال الزراعة قصدا بسبب الظروف المواتية لها آنذاك و عدم تفاقم مشكلة غذاء تحتاج للمعالجة.

[5] - سيد عبد الله المحبوبي ، ص218، مرجع سابق.

[6]- Ministère du plan et des mines.III . Plan economique et social .p3 .(1976-1980).

- اعتماد التمويلات الأجنبية للخطة بنسبة كبيرة بلغت 90% خاصة من المصادر الفرنسية و الأوروبية[7] و التي تميل إلى استغلال التعدين بطبيعة مصالحها و ضمان استثمارها.

- اعتبار الحكومة أن نتـــائج التـــنمية الريفية وخاصة الزراعة بطيئة المنال، حيث تتطلب فترة زمنية طويلة و تمويلات كثيرة بالمقارنة مع القطـــاعات الأخـــرى التي يمكن أن تحقق تنمية سريعة بمجهدات أقل. مما دفع بالحكومة إلي إهمـــال الزراعة.

و قد عبّرت الخطة عن بعض معاني تلك الأسباب، عندما استطردت «إن قطاع الإنتاج الريفي سيشهد تقدما أكثر بطئا نظرا لأن الأهداف الرئيسية للخطة تركز على البني الأساسية و تكوين الأطر و معادلة الميزانية الوطنية، كما أن تنمية الإنتاج الريفي تستلزم جهودا صبورة لتوجيه و تعويد عالم الريف على الطرق الزراعية العصرية و يتطلب ذلك استثمارات باهظة لم يكن ممكنا قبولها أثناء الفترة (63 -1967)»[8].و الواقع أن المهم في هذا أو ذاك هو ما نفذ و ليس ما خطط.

جدول (18) توزيع نسب تنفيذ استثمارات الخطة(63 -1967)[9]

القطاع	النسبة (%) المنفذة
التنمية الريفية	78
التعدين	123
النقل و المواصلات	120
الصيد البحري	300

يتضح من الجدول(18) أن تنفيذ الاستثمارات كان أقل ما يمكن في التنمية الريفية في حين تجاوز بكثير في القطاعات الأخرى ما كان مخططا. ولو فرض أن استفادةالزراعة لمتكن إلا من خلال المياه، فإنها لم تحقق إلا أقل من الثلث. حيث من أصل 66 بئرا كانت متوقعة لم تحفر إلا 20 بئرا.[10]

[7] - خطار ولد بي ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، ص 124، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان،الجزاير2001.

[8] - Ministere du Plan et des mhnes .238 .IV .Plan

[9] - محمد أحمد سالم ، ص35، مرجع سابق.

[10]- سيد عبد الله المحبوبي ،ص222،مرجع سابق.

وقد تركزت استفادة الزراعة في تلك الخطة،على ما ترتب لها من فائدة في انجاز البنية التحتية بالإضافة إلى إقامة مصنع لمعالجة و تعليب التمور[11].

و إذا كانت الحكومة قد تخلت عن الدعم الفرنسي للميزانية الجارية، و ارتفعت المداخل بالمقارنة مع النفقات بخفض المصروفات إلى الحد الأدنى، فإن الأمر لم يكن كذلك لتحويلات الاستثمارات و التجهيزات. بالإضافة إلى أن التحضير للخطة الثانية لم يحدث و لم يكتمل عند نهاية الخطة الأولى، كما كان مقررا كأحد الأهداف. لذا لم تعرض الخطة الثانية إلا سنة 1970[12].

والجدير بالملاحظة أن مشاريع كثيرة أنجزت في الخطة الأولى رغم أنها لم تكن مقررة و أخرى تجاوزت حدود الإنجاز المتوقعة على الصعيد القطاعي. و مع ذلك أهمل القطاع الريفي الأكثر مرد ودية[13]. و إذا كانت تلك هي حال الزراعة في الخطة الأولى، فكيف احتضنتها الخطة الثانية؟

II - 1 -2 -الخطة الاقتصادية الثانية (70 -1973)

كان من المتوقع أن تغطي هذه الخطة الفترة(68 -1971م)[14]و سعت إلي تلافي الحالة الصعبة التي عاشها القطاع الريفي جراء الجفاف الذي اجتاح البلاد آنذاك وقد وصفت الخطة أهدافها بعبارة عامة تتمثل في تحقيق معدل النمو المرجو [15] و بذلك اتسمت أهدافها بالعمومية، و لم تمثل منطلقا للتخطيط يمكّن من تقدير الاستثمارات و توزيعها و تخطيط إستراتيجية مناسبة للتنمية. لذا فإن هذه الخطة هي مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة التي تتجسد جملة من المشاريع المراد تنفيذها خلال سنوات الخطة. كما يمكن إرجاع التأخير الكبير للأهداف إلى ضعف جهاز التخطيط، و انعدام القدرة علىتمويل أغلب المشاريع بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي و نقص البيانات الموروثة عن الخطة السابقة .أما إستراتيجية الخطة الثانية (1970 -1973) فانطلقت بافتراض أن الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية تكمن في الرفع من مستوى الرفاهية لغالبية السكان، عبر تركيز الوسائل في القطاعات الإنتاجية التي ستسمح بدورها بإنفاقات كبيرة في القطاعات الاجتماعية و الثقافية.

[11]- محمد أحمد سالم ،36، نفس المرجع.

[12] -Ministere du Plan et des Mines .p1 .III Plan.
[13] -Idem.
[14] -Idem.
[15] -Idem.

و نظرا لذلك فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تترجم إلى واقع يركز الجهود على المناطق الرعوية في الجنوب و الشرق بالولايات الزراعية الأكثر سكانا، للوصول إلى هدف متوسط المدى مقتضاه رفع الدخل الفردي، في محاولة للتحول التدريجي من اقتصاد ذاتي استهلاكي إلى اقتصادي نقدي، كخطوة أولى لخلق جو أكثر ملاءمة للتنمية. وتركّزت الأهداف عموما على تحقيق الاستقلال الاقتصادي و الثقافي وتحقيق الديمقراطية.أما قد بلغت استثمارات هذه الخطة9427 مليون أوقية موزعة كما في الجدول رقم (19).

الجدول(19) توزيع الاستثمارات المخططة للخطة(70 -1973)[16]

نوع القطاع	الاستثمار (مليون أوقية)	%
الريفي	1312.2	13.3
التجهيز	3096	32.8
الصناعة	3244.6	34.4
الصحة و التعليم، السكان، التكوين	946.8	9
أخرى(سياحة، خدمات، تجارة، إدارة، دراسات)	928	9.9
المجموع	**9427**	**100**

و يتضّح من الجدول(19) أن الأولوية منحت للصناعة و التجهيز بنسبة 67.2% أي خمسة أمثال ما منح للتنمية الريفية التي خصصت لها نسبة 13.3% فقط وزعت استثماراتها على النشاطات الفرعيّة للتنمية الريفية كما هو مبين في الجدول(20).

جدول (20) توزيع استثمارات القطاع الريفي(70 -1973) [17]

نوع النشاط	المبلغ (مليون أوقية)	%
الزراعة	774	59
الرعي	433.8	33.1
المياه و الغابات	20	1.5
المياه الرعوية	84	6.4
المجموع	1312.2	100

[16] - وزارة التخطيط و المعادن ، الخطة الثالثة ص 2، مرجع سابق.
[17] - نفس المرجع ،ص3 .

يتضح من الجدول (19) أن الزراعة أخذت النصيب الأكثر من حصة التنمية الريفية لكنها بذلك تبقى بعيدة من أن تترجم ما استهل به في إستراتيجية الخطة من التركيز عليها في الولايات الزراعية الأمر الذي يعكس عدم الواقعية و الانسجام بين التحليل و المضمون التخطيطي. و أما تمويلات الخطة فكانت من مصادر أجنبية بما يقارب 90% و اقتصرت التمويلات الداخلية على 10% فقط.[18] و هو ما يعني استمرارية التحكم الخارجي في توجيه التمويلات و محدودية الخيار المحلي.

كما تزامنت هذه الخطة مع انتشار الجفاف الذي عم البلاد خلال أربع سنوات و ركزت الدولةعلىخطّة التدخل السريع الهادفةإلى تخفيف وطأة الجفاف بإيصال المساعدات الغذائية و المجانية إلى المواطنين. فتحولت الخطة الثانية إلى برامج إغاثة، ولدت بدورها عاملا آخر ضمنيا للتخلي عن المزارع، سواء باقتراب المزارعين من مراكز توزيع الإغاثة و هجر مناطق الحقول النائية التي يصعب وصول المساعدات إليها أو من خلال الحصول على المتطلبات الغذائية دون مجهود.و بالتالي نبذ المزرعة و التعب أو بالتعود على محاصيل لم تكن منتشرة بالدرجة التي عرفت بها أثناء الإغاثة فشلكت بداية التخلي عن المحصول الاعتيادي(الذرة بأنواعها) مما انعكس بتدني قيمة الأخير في الأسواق.و يبقى المهم دائما و الأهم في كلّ خطة هو ما أنجز و ليس ما قرر.

جدول (21) نسب إنجاز خطة(70 -1973)[19].

القطاع	نسبة الإنجاز %
الريفي	38
الصناعي و التقدمي	88
النقل و المواصلات	68
الصحة و التعليم	10

نلاحظ من الجدول(21) أن نسبة الإنجاز في القطاع الريفي لم تصل 40%. فمن أصل 39 مشروعا مقررا أنجزت 8 فقط.

[18] -محمد أحمد سالم ،ص37، مرجع سابق.

[19]أحمد سالم، ص 39، مرجع سابق

أما بالنسبة للزراعة خصوصا فقد كان المبلغ الإجمالي المـقرر داخـل الخـطة و خارجها 1063 مليون أوقية و حصلت على 659 مليون فقط منها أي 62%، صرف ثلثها(213.4 مليون أوقية) في الدراسات، التي من أهمها دراسة سهل بوقي. و بالإضافة إلى تلك الدراسات تلخصت الإنجازات في المجال الزراعي بتجربة زراعة القمح في منطقة تامورت إنعاج بولاية تكانت وتهيئة حوالي (5000 هكتار) في ولاية غورغل.

مما سبق تتلاشى غرابة هجر المزارعين لحقولهم النائية، في سنين عجاف، تميزت بتشجيع توزيع مجاني للغذاء، أساسه محاصيل جديدة و في ظل تردي الإنجاز بالقطاع الزراعي و أمام إغراء قطاعات مستقطبة استحوذت على معظم الاستثمارات.

و إذا كان ما سبق شكل واقع الزراعة في الخطة الثانية، فكيف كان حال الزراعة بالخطة الثالثة؟ بل كيف تجسد استخلاص العبر في العملية التخطيطية؟

II-1-3- الخطة الثالثة (76 -1980).

تعتبر أول خطة خماسية وكانت تغطي عشر سنوات أي لغاية 1985 كما استفادت هذه الخطة من مسح المراكز الحضرية، و ما أظهرته الزراعة من اختلالات انعكست بوضوح بمساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي من 36% عام 1970 إلى28% سنة 1973م[20]. و لم تختلف النظرة الإستراتيجية عن سابقتها في هذه الخطة فتركزت على:

- البحث عن سعادة المواطنين .
- البحث عن الاستقلال الاقتصادي.

و قد انبثقت تلك الإستراتيجية عن خمسة أهداف أساسية هي:

- تحقيق تعليم أساسي و فني ومهني يهدف إلى خلق كوادر محلية وطنية قادرة على النهوض بالتنمية.
- مشاركة الدولة و تشجيعها للتنمية الزراعية و الصناعية.
- وتشجيع و تنمية الشركات الوطنية.
- البحث عن إمكانية السيطرة على التجارة الخارجية و تشجيع المستثمرين الوطنيين.

بلغت الاستثمارات المقررة في هذه الخطة 41.8 مليار أوقية موزعة على مختلف القطاعات و لكنها ظلت معتمدة على مصادر أجنبية بلغت85% و هي نسبة أقل ب: 5% عن التمويل الأجنبي في الخطة السابقة.

[20] -Ministere du Plan et des Mines III Plan ,p49, oPcit.

جدول(22) توزيع الاستثمارات المقررة في الخطة الثالثة(76 -1980)[21].

القطاع	% من جملة الاستثمارات
الريفي	18
الصناعة	19.9
البنى الأساسية	43
التعليم، الشؤون الاجتماعية و الثقافية	16.4
البرنامج الخاص بترس الغربية	3

يتضح من الجدول (22) أعلاه الذي يبين توزيع الاستثمارات المقررة في الخطة الثالثة أن الخطة الثالثة تميزت بتقارب الحصص المخصصة لكل من القطاع الريفي و قطاع الصناعة.مما ترجم التوجه الذي رسمته الخطة، إضافة إلى أن الاستثمارات في البنى التحتية(68%) و القوى البشرية ما هي في الواقع إلا رافدا يصب لصالح الزراعة. و هذا ما جعل هذه الخطة أقرب للتشخيص السليم للمشاكل، و في إطار تحسين ظروف المزارعين حيث نصت على أنه«ينبغي تهيئة 5000هكتار سنويا من الأراضي المروية و ذلك خلال عشرين سنة لاحقة لاستيعاب 200.000 عامل مفترض، أي بمعدل نصف هكتار للفرد، إضافة إلى تطوير أساليب الرعي وربط الزراعة و طبع سنين الصناعة»[22].

إ ذا كان الاستقرار السياسي طبع سنين هذه الخطة فإن الصراع حول الصحراء الغربية و ما ترتب عليه من إنفاق مادي ترك أثره واضحا على إنجازاتها.

و قد صرفت الحكومة النظر عن الخطة، إلى برنامج التقويم المالي و الاقتصادي منذ سبتمبر1978م. و من ثم يكون منطقيا أن يقل مستوى التنفيذ عن المتوقع فوصلت نسبة إنجاز الخطة 78% في منتصف 1978م. و هو ما يفوق نسبة إنجاز الخطة السابقة(58.6%).

[21] -Ministère du Plan et des Mines III Plan ,p176, oPcit

[22] -P176,Ibid.

جدول(23) توزيع نسب إنجاز الخطة (76 -1980)[23]

القطاع	نسبة الإنجاز (%)	
	المتوقع	المنفذ
التنمية الريفية	14	10
القطاع العصري	16	15
البرامج الخاصة	23	11
البنى الأساسية	34	52
المصادر البشرية	13	12
المجموع	100	100

نلاحظ من الجدول (23) إرتفاع ما نفذ مقارنة بالمتوقع، بالنسبة للبنى الأساسية، و يرجع ذلك إلى إنجاز أطول طريق وطني يربط بين العاصمة انواكشوط و مدينة النعمة.و من جهة أخرى فإن نصف الاستثمارات في القطاعات المنتجة قد استأثرت به الصناعة و لكن فعالية تلك الاستثمارات المرجوة في خلق قاعدة صناعية كان بعيدا عن التحقق. و لربما كان نصيب الاستثمارات في التنمية الريفية خاصة الزراعة، هو الذي جلب آثارا على الإنتاج. « فجملة الاستثمارات التي حققت أثناء فترة الخطة الثالثة لم تساهم في الإنتاج إلا بصورة طفيفة[24]» عرف الناتج المحلي الإجمالي ترديا سنويا بلغ (-7%) أثناء فترة الخطة الثالثة. و كان التراجع كبيرا على مستوى القطاع الريفي(-5%) عموما.

و كان من أهم الإنجازات في فترة الخطة هي إقامة العديد من المشاريع الصغيرة و المتوسطة لإنتاج بعض الحاجات المحلية، و إقامة مركب للصلب في انواذيبو، و مصفاة للنحاس بمدينة أكجوجت و مسبكة قضبان الحديد و مصفاة تكرير البترول في مدينة انواذيبو.

أما في المجال الزراعي: فقد تمت تهيئة ما يفوق 30000هكتارا في جهات كثيرة من البلاد[25]. و إذا كان ذلك هو واقع الريف عموما و الزراعة خصوصا في الخطة الثالثة فكيف كان تقويم المسار؟.

---

23 --Ministere du Plan et des Mines III Plan, p45.oPcit

24- P45, Ibid .

25 - خطاري ولد بي، ، ص125. مرجع سابق.

II-1 -4 - الخطة الرابعة: (81 -1985)

استفادت هذه الخطة من نتائج تعداد 1977م ومثلت مرحلة انتقالية بعد خروج البلاد من حرب الصحراء الغربية. لذا اكتفت الخطة بإكمال مشروعات الخطة الثالثة و المضي في تنفيذ المشروعات المنجمية الخاصة بالحديد و النحاس والجبس بالتعاون مع المستثمرين العرب و كذلك إصلاح مؤسسات القطاع العام و خوصصتها. و نصت الخطة على أنها ستكون الخطوة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و فــق إستراتيجية بعيدة المدى على مرحلتين، الأولى متوسطة تغطيها الخطة (81 -1985) و هي مرحلة انتقالية لتحقيق التوازنات المالية و تهيئة البنى اللازمة لعملية الانطلاق وتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 4.8%. أما الثانية فبعيدة للفترة1986 -2000 من خلالها تتم زيادة الإنتاج لسد حاجيات المواطنين و حل مشكلة البطالة و إبقاء خدمة الدين في حدود 20% من عائدات الصادرات.

وتمثلت الأهداف الفرعية للخطة في مجال الزراعة بالسعي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي و العمل على تحسين الوسط الطبيعي و إعادة سكان الريف المهاجرين من المدن إلى أماكنهم و قراهم الأصلية و مساعدتهم على الاستقرار فيها. وقد بلغت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 89.8 مليار أوقية موزعة على النحو التالي

جدول (24) الاستثمارات المتوقعة للخطة الرابعة (81 - 1985) [1]

القطاع	الاستثمار(مليون أوقية)	النسبة %
ا لريفي:	19345	21.7
الزراعة	12601	14.2
الرعي	1108	1.2
المياه	3168	3.6
حماية الطبيعة:	1221	1.3
البحث والتكوين	1247	1.4
الصيد	5669	6.3
الطاقة و المعادن	31709	35.5
الصناعة	2495	2.8
البنى الأساسية(الطرق،المواصلات،السكن..)	19899	22.3
البنى الأساسية و السيادة الوطنية	10088	11.4
المجموع	89205	100

نلاحظ من الجدول(24): أن قطاع التنمية الريفية قد ارتفعت نسبته من الاستثمارات و أخذت الزراعة فيه النصيب الأوفر، رغم أن أكثر الاستثمارات وجه إلى الطاقة و المعادن. ثم إن نصيب البنى الأساسية كالطرق و المطارات كان 22.3% و هو ما يساعد على التنمية الزراعية و فك العزلة عن بعض مناطق الزارعة.

وبلغت نسبة التمويل الخارجي في الخطة الرابعة 78%، منها 25.4% استثمارات عربية بلغ نسبة التمويل الداخلي22% و هو تطور جديد سواء بنسبة التمويل الخارجي أو بنسبة التمويل العربي.وقد طبقت الخطة في فترة انتقالية ساد الجفاف معظم سنواتها، حيث بلغ ذروته سنتي 82 -1983م مع اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية، و ترتب عن تلك العوامل ازدياد في الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة، خاصة إلى مراكز الاستقطاب كانواكشوط و انواذيبو و ازويرات، وكذلك هبوط قيمة الصادرات المعدنية.

كما قدرت نسبة إنجاز الخطة الرابعة في السنة الثالثة(81 -1983م) بحوالي 42% بالنسبة لإجمالي الاستثمارات المخططة. أما على المستوى القطاعي، فقد بلغت الإنجازات 36% في القطاع الريفي، 49% في قطاع الصناعة و التعدين و الصيد البحري، 40% بالنسبة للبنى الأساسية، و 28% للبنى الاجتماعية.

و أدت الظروف المواكبة للخطة الرابعة إلى بترها قبل نهاية فترتها، حيث جاء في البرامج اللاحقة للخطة(85 -1988) أنها«مع الأسف أساءت تقدير العوامل الخارجية و لم تضع في الحساب المعوقات الهيكلية و لا الضعف المؤسساتي الاقتصادي»[26].

وكانت الخطة الرابعة خطة انتقالية، ختمت عهدا مدبرا، و باركت آخر مقبلا. و جسدت ا لمرحلة الأولي كلها فترة عسيرة لدولة رأت النور، و هي لا تملك إلا دفء الصحراء و إرادة الإيمان بالوجود، و لم تندمل بعد جراح استغلالها. وانعكست مركزية التخطيط إلي تدني نسبة الواقعية[27] و بالتالي انخفاض نسبة الإنجاز. ورغم المآخذ التي سجلت عن المرحلة فقد تحققت إنجازات هامة في القطاع الزراعي ولدت معطيات جديدة ذات تأثير بالغ، انعكس على الإمكانات البشرية و الطبيعية.

و لكن إلى أي مدى وظف ذلك الواقع الجديد بالمرحلة الثانية في الخطط اللاحقة للتنمية الزراعية؟

---

1 - Ministère du plan, et des mines, Programme de redressement économique et financier,P1 , oP,ci t.

[27] - Idem.

II -2 -المرحلة الثانية(85 -2004): تميزت بتبني الحكومات المتعاقبة لاقتصاد السوق وتحقيق النظام الديمقراطي في البلاد وقبولها بشروط صندوق النقد والبنك الدولي.

II -2 -1 - برنامج التقويم الاقتصادي والمالي: (85 -1988).

تطرق البرنامج في مستهله إلى ظروف البلاد الاقتصادية، ووصفها بالمعقدة والمتردية لتراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل وصل إلى 0.6 % سنويا فيمابين80 -1984[28] وأرجع الأسباب إلى الظروف التي أحاطت بتنفيذ الخطة وإلى سوء اختيار برامج الاستثمار ورداءة التسيير الاقتصادي، وقد كان من بين ما نجم عن تلك الوضعية تراجع مساهمة الزراعة والرعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (60 1984) حيث هبطت من 40% خلال الستينات إلى 21% سنة1984 و ذلك بهبوط نسبة الرعي إلى 18% وتراجع نسبة الزراعة إلى 3% فقط، وتراجع إنتاج الحبوب من 120000 طن إلى 20000 طن خلال الفترة نفسها رغم الجهود التي بذلت في الزراعة المروية» [29]. وقد تجسدت أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي فيما يلي:

-المحافظة على معدلات نمو سنوية للناتج المحلي الإجمالي تفوق المعدلات الحاصلة بالنسبة للنمو الديمغرافي والمقدرة بحوالي 2.7% سنويا وذلك بالحصول على معدل نمو سنوي لا يقل عن 4%.

-تحسين مرد ودية الاستثمارات للوصول إلى توازن ميزانية الدولة في عام 1986م وتحقيق ادخار فيها يصل إلى 5% من جملة الاستثمارات المطلوبة.

-تحرير الأسعار تدريجيا لتقترب من سعر الكلفة.

-تنفيذ استراتيجيه قطاعية وبرامج استثمارية تعطي الأولوية للقطاعات المردودية خاصة الزراعية والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تخفيض العملة الوطنية بالمقارنة مع العملات الأجنبية.

كما تزامن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي مع مواسم أمطار جيدة ساعدت في توسيع مجال الزراعات المطرية وتخفيف أعباء الدولة في الإعانات.وشهدت نهايته سنة 1988 إنشاء 208 بلدية تتمتع بالاستقلالية كمبدأ في تسييرها الإداري، مما يشكل مؤشرا مهما صوب اللامركزية يمكن استغلاله لصالح الزراعة.وقد بلغت الاستثمارات في هذه الخطة 51 مليار[3] أوقية موزعة على كافة القطاعات.كما هو مبين في الجدول التالي:

[28]- Ministere du Plan et des Mines, Programme de redrssement economique et financier, P1, Op cit.
[29] -Idem.

جدول (25) توزيع استثمارات الخطة (85 -1988)[30]

القطاع	النسبة من الاستثمارات %
الريفي	35,4
الزراعة	20,0
الرعي	1,8
النشاطات الريفية الأخرى	13،6
الصناعة	25
البنية الأساسية	27,1
القطاعات الاجتماعية	12,5

يتضح من الجدول (25) الأولوية التي حظيت بها التنمية الريفية والتي تشمل الزراعة و التنمية الحيوانية وحماية البيئة، حيث خصصت لها35.4% من الاستثمارات وقد خصصت منها للزراعة نسبة20% والتي ولم تسجل تلك الأهمية في خطة تنموية سابقة، وعلى العكس من ذلك فقد هبطت نسبة الصناعة وتراجعت حصة البنى التحتية التي سجلت قسطا مرتفعا في الخطة الثالثة والرابعة، ولكن كل تلك التوقعات والتوزيعات تبقى نظرية ما لم تظهر نتائجها بعد التنفيذ.وقد تلخصت إنجازات البرنامج في:

-معدل نمو متوسط الناتج المحلي فوصل 3,6%.

-زيادة معدل الإيرادات الضريبية.

-تحقيق فائض في ميزانية الدولة بلغ 3613 مليون أوقية سنة 1988.[31]

كما يمكن أن يلاحظ أن هذه الخطة سجلت بداية دخول القطاع الخاص للزراعة وانتشرت زيادة استثمارات القطاع الخاص حتى 1989، حيث بدأ يتناقص[32]. لكن لا غرابة في تلك الإنجازات لأن برامج الإصلاح الهيكلي عموما، إنما هي برامج لتقليل النفقات العمومية ومحاولة لمشاركة السكان في تحمل تكاليف المشاريع، خاصة الاجتماعية.ولقد أثبت استقراء الواقع الذي استمر خلال البرنامج اللاحق (89-1991) أن العقبات المرتبطة بتنمية المناطق المختلفة لم تنل حظا يذكر، واتضح ذلك من خلال تأخير تنفيذ مشاريع الطرق والبني الأساسية الأخرى، وتذبذب مردود ما تم استثماره في ميدان الزراعة

[30] - أحمد سالم، ص54، مرجع سابق.
[30]-خطاري ولد بي ،ص130،مرجع سابق.

[32]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزرعية في عقد الثمانينات في موريتانيا ، ص22، الخرطوم 1994.

والرعي.فقد ظلت العقبات أمام الزراعة، كما كانت، وتجسد ذلك في ضعف مستوى الإنتاج بالمقارنة بالحاجات، والأهمية الحاسمة للعوامل المناخية على الإنتاج وتدهور المحيط الطبيعي نتيجة ظاهرة التصحر[33].

وإذا اعتبر أن هذا البرنامج أعد كخطوة أولى للإصلاح الهيكلي، بوضع التجربة، فما ذا كان دور البرنامج اللاحق في استخلاص العبر وتقويم السبيل في حق الزراعة؟

II -2 -2 - برنامج الدعم والدفع (89 -1991)

يعتبر هذا البرنامج متابعة لسابقه لما ورد في مقدمته على أن البلاد «ستواصل وتعزز الجهود التي بذلت خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والتي كان هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق المتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية»[34] تلخصت أهداف برنامج الدعم والدفع في:

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3,5% خلال الفترة.
- تحقيق ادخار عمومي يصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسين مردود الاستثمارات والإبقاء على الاستثمارات العمومية في حدود 6,6% من الناتج المحلي.
- تخفيض العجز في الميزان التجاري ليصل في نهاية الفترة إلى نسبة 9,8% من الناتج المحلي.
- حصر نسب خدمات الدين الخارجي فيما بين 20 -25% من عائدات الصادرات.

نبه البرنامج إلى الآثار الاجتماعية لتطبيقه وأكد أنها تحتاج إلى إجراءات مواكبة للتخفيف من حدتها وذلك بتوسعة القطاع غير المصنف وتنمية تدخل صندوق الدمج وإعادة الدمج في الحياة النشطة وتعزيز الدور الاقتصادي للبلديات والتدخلات العاجلة في قطاع الصحة، ولكن كيف كانت استجابة الاستثمارات المقترحة؟

تعتمد هذه الاستثمارات العمومية كما وصفها البرنامج على اختيار صارم للمشاريع التي يلزم أن تدعم النمو الاقتصادي، دون أن تخل بإقامة التوازنات الأساسية للمالية العامة وتسديد الديون الخارجية والسيطرة على التضخم.

[33]- عبد لله المحبوبي ، ص236 ،مرجع ابق.

[34]- Ministere du Plan et des Mines, Programme de relancement,P2, Fevrier 1994.

و بلغ حجم الاستثمارات في هذا البرنامج 45317.7 مليون أوقية منها 5.8% فقط تمويلا وطنيا يتناسب مع معدل استثمار سنوي يصل إلى حوالي 6.16% من الناتج الإجمالي[35].

الجدول رقم (26) توزيع استمارات برنامج الدعم والدفع للفترة من(89-1991)[36]

القطاع	المبلغ (مليون أوقية)	%
التنمية الريفية	15.546.9	34.3
التنمية الصناعية	5969.2	13.2
التهيئة الإقليمية	11.365.5	25.1
المصادر البشرية	4563.5	10.1
القطاع العمومي وشبه العمومي	1.424.8	3.1
الشركة الوطنية للمناجم	6.444.0	14.2
المجموع	45.317.7	100

الملاحظة الأولى أن حجم الاستثمارات في البرنامج الثاني أقل من حجمها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وقد خصصت نسبة 62% من هذه الاستثمارات للزراعة[37]. كما أن الحصة التي حظي بها القطاع الريفي كانت أقل من سابقتها رغم أنها تمثل النسبة الأولى مع ذلك في برنامج الدعم والدفع، وقد ظهرت التهيئة الإقليمية ونالت ربع الاستثمارات وازدادت نسبة المصادر البشرية.

إن تصور البرنامج لمختلف القطاعات ربما يمكن من تغيير أوضاع التنمية عموما والزراعة خصوصا إذا ما نفذ، ولكن السؤال ماذا تحقق مما كان متوقعا؟

وقد تعرضت الحصيلة التقييمية لبرنامج الدعم والدفع إلى مختلف الجوانب التي شملها هذا البرنامج موضحة « أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا سنويا متوسطا بلغ 2% وهو أقل مما كان محددا له في أهداف البرنامج 3.5%، وذلك خلال الفترة (89-1991)، فبعد زيادة بلغت 4,8% سنة 1989 كان نمو هذا الناتج سلبيا سنة 1990، ثم تراجع إلى مستوى 2,6% سنة 1991 »[38].

و الجدير بالذكر أنه في إطار هذه الخطة الاقتصادية العامة(89-1991) اعتمدت الحكومة الموريتانية خطة للتنمية الزراعية أطلق عليها برنامج إصلاح القطاع

[35]- Ministère du Plan et des Mines Programme de consolidation et de relance,P36 ,op ,cit.
[36]-Ibid, P 16.
[37]-محمد بن أعمر كت ،ص87، مرجع سابق.
[38] - Ministère du Plan et des Mines , Bilan du Programme de consolidation et de relance, P6, Février 1994.

الزراعي الممتدة على الفترة (89 -1993)، وذلك بالتعاون مع الممولين الدوليين. وقد استهدف هذا البرنامج القطاع الزراعي من حيث:

- إعادة تنظيم وزارة التنمية الريفية والبيئة وهيكلة الشركة الوطنية للتنـــمية الريفية و إجراّء الإصلاحات القانونية.
- تنظيم القروض الزراعية دعم التسويق وتثبيت الأسعار وإطلاق البحث الزراعي وتوسيعه.

إلا أنه على الرغم من بعض الآثار الإيجـــابية لذلك البرنامج على البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فإن أثره على زيادة الإنتاج والظروف المعيشية للمزارعين كان بسيطا[39].

وظهر ذلك على مستوى القطاع الريفي إذ كان النمو ضعيفا، حيث بلغ «المعدل السنوي المتوسط 0,4% على طول فترة البرنامج»[40] ويعزى ضعف المردود في القطاع الريفي إلى ضعف مرد ودية الزراعة، بسبب تأثيرات الجفاف القوي 1990. وكمثال على تحقيق الأهداف نجد أنه من أصل 34 مشروعا في ميدان الزراعة لم تنجز إلاّ 22 فقط. مما جعل نسبة التنفيذ المالي لا تتجاوز 46% مما كان متوقعا أي2879,6 مليون أوقية بدل 6282.5 مليون أوقية، وقد كانت الحصيلة أقل بالنسبة للتهيئة الإقليمية، حيث أنه من بين 59 مشروعا المتوقعة لم تنجز منهاسوى26 مشروعا[41].

إن هذه الأمثلة توضح أن مستوى التنفيذ عموما كان محدودا خلال فترة برنامج الدعم والدفع وهو أمر تجلى في قطاع الزراعة والقطاعات المساندة له.

وهكذا كان هذا البرنامج مكملا لسابقه، وقد واكبته جملة من المصاعب الطارئة مثل الأزمة مع السنغال 1989، ثم حرب الخليج وانعكاساتها خلال السنوات (90 -1991)والتي أدت إلى وقف المساعدات المالية عن البلاد بسبب التأييد الشعبي للعراق. الأمر الذي جعل هذا البرنامج يفشل في تحقيق الأهداف المبتغاة منه، وهي الوصول إلى حالة طبيعية يمكن

[39] -Société national du développement rural, étude de faisabilité du projet du développement du système et irrigation dans le haut delta du fleuve ,TommeI,p6,Oct. 1997.
[40] - Ministère du Plan et des Mines, Idem.
[41]-سيد عبد الله المحبوبي ،ص238-239، مرجع سابق.

معها استئناف الخطط الخماسية بالاقتصاد، وهكذا فإن البلاد وجدت نفسها في عام 1992 في وضع يفرض عليها استئناف تطبيق برامج التقويم الاقتصادي لفترة قادمة[42].

وإذا كانت تلك هي حالة الزراعة في برنامج الدعم والدفع فكيف تلافي البرنامج اللاحق الأخطاء؟

II -2 -3 - برنامج الإصلاح الهيكلي (92 -1995)

يشكل البرنامجان السابقان قاعدة لانطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أعدته الحكومة الموريتانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1992.وفي إطار مواصلة الإصلاحات الهيكلية أعدت الحكومة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج يغطي الفترة 1992/10/01 إلى 1995/03/30 عرف باسم برنامج الإصلاح الهيكلي. وقد حدد برنامج الإصلاح الهيكلي هذا أهدافا تمثلت في[43]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 3.5%.

- خفض معدل التضخم ليصل في نهاية البرنامج إلى 3.6% بعد ما كان يمثل 9% سنة 1991.

- خفض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1991 إلى 6.6% في نهاية البرنامج.

- مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والتي بلغت 80 مؤسسة عمومية سنة 1989 وتتواجد في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتمثل 50% من الاستثمارات العمومية[44].

تطرّق هذا البرنامج للمجال الزراعي، حيث تم التأكيد على ضرورة اتخاذ الحكومة لسياسات مناسبة من أجل:

- تشجيع زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي، من خلال توفير الحوافز للمنتجين والمستثمرين في القطاع الخاص.

- تحقيق الإصلاح الزراعي من خلال إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية.

- تعزيز فعالية القطاع العام من خلال تأهيل الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

- تحسين إدارة الموارد الطبيعية باستخدام التقنية المناسبة.

---

[42]-نفس المرجع ،نفس الصفحة.
[43]-محمدين أحمد سالم ، ص75،مرجع سابق.
[44]-خطاري ولد بي،ص134،مرجع سابق.

ولذلك عزمت الحكومة الموريتانية آنذاك على اتخاذ الإجراءات التالية:

- تنمية المساحات المروية، بوضع برنامج استثماري متكامل وبرنامج توجيهي لتطوير عملية الري في المساحات التابعة للقطاع الخاص.

- استحداث سياسة إنمائية ريفية مناسبة ووضع نظام مستقبلي بالتشاور مع مانحي العون.

- تعزيز تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية.

- تشجيع قيام الاتحادات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى استحداث نظام ري جديد مناسب لتفادي أي أزمات محتملة في القطاع الريفي[45].

علما بأنّ هذا البرنامج الخاص عرف باسم البرنامج التصحيحي لقطاع المؤسسات العمومية.وقد بلغ إجمالي تمويل هذا البرنامج، الذي هو جزء من برنامج الإصلاح الهيكلي العام 50 مليون دولار موزعة بين الممولين السابقي الذكر.

وفي إطار هذا البرنامج انسحبت الدولة من المساهمة في رؤوس أموال العديد من المؤسسات وخوصصة البعض الآخر.

وشملت إعادة الهيكلة الإصلاحات القطاعية في كافة القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني. وقد انتهى البرنامج سنة 1994 بدل 1995 كما تقرر[46] محققا فائضا في الميزانية قدره 5740 مليون أوقية وتراجعت نسبة التضخم من 4,8% بعد أن شهدت تضخما بلغ أعلاه 8,1% سنة 1993، كما وصلت نسبة العجز 16,4% من الدخل الإجمالي[47].

II -2 -4 - برنامج الإصلاح الهيكلي (94 -1997)

توقف برنامج الإصلاح الهيكلي سنة1994 بسنة قبل الموعد المحدد. وبدأ برنامج الاستثمار العمومي الذي وضع الاستثمارات في سياق السياسة التنموية المحددة والإصلاحات المؤسسية التي تسمح بتنفيذ أكثر فعالية للمشاريع إضافة إلى ضرورة اقتصار الاستثمار العمومي على القطاعات الاجتماعية والبني التحتية اللازمة لتنمية القطاع الخاص وتحسين فاعلية مخصصات الاستثمارات بين القطاعات والتوزيع المجالي المتكافئ لها مع التخطيط والبرمجة لتمويل الأعباء الإضافية للمشاريع.

45- أحمدبن أحمد سالم ، ص93،مرجع سابق
46 --خطاري ولد بي،ص135،مرجع سابق
47 - أحمدبن أحمد سالم ، ص92،مرجع سابق

تطرق البرنامج في إطار التنمية الريفية لأهدافه مؤكدا على«تعزيز الأمن الغذائي بواسطة تنمية وتنويع الزراعات بالإضافة إلى ضرورة تحسين حياة السكان ومستويات دخولهم عن طريق تنمية المياه القروية والرعوية وزيادة المر دودية والمحافظة على البيئة وتطويرها وتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية»[48].

بلغت الاستثمارات في هذا البرنامج 75085 مليون أوقية، منها نسبة 87.3% من التمويلات الأجنبية، و22.7% عبارة عن تمويل محلي.

جدول (27) توزيع الاستثمارات في (94 -1997م).[49]

القطاع	المبلغ بملايين الأوقية	النسبة %
التنمية الريفية	16191	21.6
التنمية الصناعية	22782	30.3
التهيئة الإقليمية	21818	23.1
المصادر البشرية	8805	11.7
التنمية المؤسسية	1270	1.7
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	4219	5.6
المجموع العام	**75085**	**100**

تراجعت حصة التنمية الريفية عما كانت عليه في البرنامجين وارتفعت مقابل ذلك حصة التهيئة الإقليمية، مع أن الحجم الظاهري لهذه الاستثمارات كان كما يبدو أرفع من سابقه إذا اعتمدت الأوقية كوحدة مقارنة، فإن الواقع يظهر عكس ذلك.حيث جاءت الاستثمارات في برنامج الدعم والدفع مساوية لمبلغ 604 مليون دولار، في حين في البرنامج الأخير 600 مليون دولار، وهو ما يترجم تراجع قيمة العملة الوطنية الأوقية.

و« لزيادة دور القطاع الزراعي في تجارة الحبوب، فإن مفوضية الأمن الغذائي ستحد تجارتها ب 6000 طن سنويا خلال السنوات 1993 -1996م، ولن تبيع إلا لتجار الجملة الذين سيضمنون تجارة المساعدات الغذائية»[50]

وبإيجاز فإن «الأهداف الأساسية للسياسات الزراعية المحددة من طرف الحكومة بالتنسيق مع البنك الدولي والممولين الآخرين، تشمل تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة الحوافز وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي وتحسين تسيير الإمكانات الطبيعية»[51].

---

[48] - Ministère du Plan et des Mines ,Programme d'investissement publique(PIP) , P9.

[49]-Ibid,P16.

[50] - Ministère du Plan et des Mines ,Document cadre de la politique économique, p9, pour la période, Octobre Septembre 1996 du 10/12/1993.

وضمن تداخل زمني مع برنامج الاستثمارات العمومية(94-1997) وعلى إثر انقضاء برنامج الإصلاح الزراعي سنة1993، وضعت الحكومة في مايو 1993 برنامجا للتنمية المتكاملة للزراعة المروية، والذي يمثل مبدءا تخطيطيا، ينبغي أن يطبق على كافة مشاريع التنمية الزراعية في منطقة نهر السنغال، ويهدف هذا البرنامج[52] إلى مواجهة تنمية الزراعة المروية في إطار عام مندمج فرض من خلال عمليات البذور المحصورة في محاصيل الأرز بالشروع في عمليات تنمية الزراعة المروية مؤسسة على خطة متناسقة في المديين المتوسط والبعيد، وتزيد من الاستغلال الزراعي من خلال تهيئة وصيانة وتوسيع المساحات المروية وخلق زراعة مزدوجة ومتنوعة الإنتاج وكذلك من خلال تنمية خدمات مساندة ومتناسقة، بالإضافة إلى متابعة إعادة الإصلاحات الجارية في المجال العقاري وخوصصة الزراعة وتثمين مسؤولية السكان الريفيين.

وقد تحددت فترة تطبيق برنامج التنمية المتكاملة للزراعة المروية بعشر سنوات ابتداء من سنة 1996 لغاية 2006م. ولكن تبقى أهمية ما قرر مرتبطة بما أنجز؟

ويمكن إيجاز النتائج المحققة في ظل هذا البرنامج بتذبذب الإيرادات الضريبية، فبعد أن وصلت إلى 26254 مليون سنة 1996 تراجعت إلى 25974 مليون سنة 1997، أما الإيرادات العامة فلم تكن بعيدة عن ما كان متوقعا أي 25.33% من إجمالي الدخل الخام سنة 1996[53].

كما اتسم معدل النمو الحقيقي في الناتج الوطني بالتذبذب حتى تراجع من 4,7% سنة 1996 إلى 4,5% سنة 1997، وهي نسب أعلى مما كان مستهدفا.وانخفض التضخم إلى مستوى أكبر مما كان متوقعا حيث وصل في نهاية البرنامج إلى 4,5% بدلا من 3%.

في حين تحسن وضع ميزانية الدولة، حيث سجل فائضا في سنتي 1996 و1997 فبلغ الأول 1.08مليار والثاني 2.507 مليار[54].

وإذا كانت هذه الفترة شهدت إعداد برنامج خاص بالزراعة كتجسيد لرؤية حقيقية لأهميتها، ماذا كان واقعها في البرامج اللاحقة؟.

[51] - P11,Ibid.
[52] - Société national pour le developpement rural, étude de faisabilité,P6,opcit.
[53]- خطاري ولد بي، ص 137، مرجع سابق.
[54]- ص 138، نفس المرجع.

II -2 -5 - برنامج الإصلاح الهيكلي (99 -2002)

كان من المقرر البدء في هذا البرنامج ليغطي الفترة (98-2001)، إلا أن خلافات وجهات النظر بين مندوبي الحكومة الموريتانية وممثلي صندوق النقد الدولي حول عدد من المسائل، حالت دون التوقيع على هذا البرنامج مما أخره سنة كاملة عن موعده.

غير أنّه أيضا لم يصل إلى نهايته فقد عاجله برنامج الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر سنة 2000. و قد حاول برنامج الإصلاح الهيكلي تعزيز مكاسب البرنامج السابق، ووضع أهدافا يمكن تلخيصها فيما يلي[55]:

- الاحتفاظ بمعدل نمو سنوي في حدود 4.5% والوصول بمستوى التضخم إلى 2.5% عند نهاية البرنامج.

- مواصلة الإصلاحات الضريبية والنفقات العامة وخوصصة المؤسسات، وقد أرفق هذا البرنامج ببرنامج للاستثمار العمومي بلغت تكلفته المالية 136.133 مليار أوقية موزعة على طول امتداد فترة البرنامج و موزعة بين القطاعات.

جدول (28) توزيع الاستثمارات (99 -2002)[56]

القطاع	النسبة الموجهة له %
الريفي	32,28
البنية التحتية	40,7
الصناعية	14,6
تطوير المؤشرات الشركة الوطنية للصناعة المنجمية	5,3
قطاعات أخرى	16,22
المجموع	**100**

يتضح من الجدول رقم(28) التركيز على البنية التحتية، والتي ركزت أساسا على الرفع من خدمات شبكة الطرق داخل البلاد، بالإضافة إلى زيادة عدد المدارس، كما أن حجم النسبة المخصصة للتنمية الريفية هامة.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج العام (99-2002) يتزامن معه برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية، والذي ابتدأ من 1996 لينتهي سنة 2006، والذي قسم تنفيذه على مرحلتين الأولى لغاية 2001 مخصصة لصيانة ودراسة جدوى مشاريع التنمية الزراعية المروية، والثانية لغاية 2006، مخصصة لتوسيع وتطوير عمليات الري. وحسب

[55]- نفس الصفحة، نفس المرجع.
[56]- خطاري ولد بي، ص 138، مرجع سابق.

هذا البرنامج فإنٍ المساحة الكلية المقرر تهيئتها تبلغ 62200 هكتارا، منها صيانة 35700 هكتارا، وتهيئة توسعة تصل 26500 هكتارا منها 13000 هكتارا لتعاونيات زراعية متوسطة وصغيرة. وقد رصد لهذا البرنامج مبلغ 33.6 مليار أوقية منها 25.2 مليار تمويل خارجي[57]. ورغم عدم اكتمال هذا البرنامج الذي انقطع سنة2000 بسبب البرنامج اللاحق على إثر إلغاء الديون الخارجية فقد حقق نتائج إيجابية. ففي مجال التنمية الريفية تمّ تنفيذ عملية التسوية العقارية في ولاية اترارزة و حصر دور مفوضية الأمن الغذائي في توزيع الغذاء في حالة الكوارث الوطنية[58]. حيث انخفض معدل التضخم إلى 3.4% وحققت ميزانية الدولة فائضا سنة 2000 وانخفض العجز في ميزان المدفوعات وارتفع متوسط نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 4.5% ما بين 99 -2000، وتمت خوصصة بعض المؤسسات العامة كبنك الإسكان والفصل بين مؤسسة البريد والمواصلات، ولتسهيل فتح رأسمال هذه الأخيرة للقطاع الخاص وصل المبلغ المخصص للزراعة 2210.6 مليون أوقية أي 8.19% من مجموع الاستثمارات سنة 1999، منها 7.42% تمويلا أجنبيا، في حين وصل المبلغ المخصص للزراعة سنة 2002 حوالي 2587.50 مليون أوقية، أي ما يعادل 6.58% من الاستثمار العام، منها 1.23% تمويل وطني و5.35 هو تمويل أجنبي.

II -2 -6 -الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (01 -2004)

استكمل إنجاز برنامج الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في مارس 1999م، ليبدأ تنفيذه في يناير 2001م قبل نهاية البرنامج السابق، حيث أصبح الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر المرجعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في المدى البعيد وآفاق 2004.

و ترتكز إستراتيجية مكافحة الفقر على أربعة محاور كبرى منسجمة فيما بينها لتنصب كلها نحو الأهداف المرسومة:

- يستهدف المحور الأول رفع عجلة النمو الاقتصادي كأساس لتخفيف الفقر وكذلك يستهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتخفيف تبعيته للعوامل الخارجية، وسيساهم هذا المحور في تخفيف الفقر بطريقتين: عبر الآثار المباشرة وغير المباشرة بخلق فرص جديدة للتشغيل والدخل، ثم عبر أثره على مدا خيل ميزانية الدولة والتي يمكنها بدورها أن تستخدم لدعم قطاعات يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر.

---

[57] -Société national pour le développement rural, étude de faisabilité, P7, op ,cit.

[58]- المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ص 70، مرجع سابق.

- أما المحور الثاني فيستهدف تثمين طاقة نمو الفقراء وإنتاجيتهم، من خلال تشجيع القطاعات التي يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر ومناطق تمركزهم، بالاعتماد على إنجاز برامج عمومية للاستثمار، تسهم في تقليص الفوارق وتحسين قاعدة مصادر الفقراء.

- يسعى المحور الثالث إلى تنمية المصادر البشرية وتمكين الاستفادة من البنى التحتية الأساسية، ومن شأن ذلك أن يطور الإنتاجية ويحسن الظروف المعاشة.

- في حين يركز المحور الرابع على ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تعتمد على الإدارة الجيدة والمشاركة التامة لجميع الفاعلين في محاربة الفقر.

تنطلق أهداف الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من آفاق النمو الاقتصادي والميزانية وميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، وتتمثل الأهداف الرئيسية المعتبرة عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (01 -2004) من:

- ضمان معدل نمو سنوي يتجاوز متوسطه 6% خلال الفترة.

- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى أقل من 39% ونسبة الفقر الشديد إلى أقل من 22%.

وقد حدد هذا البرنامج خمسة مجالات ذات أولوية في الفترة (01 -2004)، وعلى رأسها التنمية الريفية، والتي يستهدف فيها البرنامج تخفيض نسبة الفقر إلى أقل من 53%.

وتقدر التكلفة الإجمالية لخطة العمل بمبلغ 475 مليون دولار منها 107 مليون دولار ستغطى بالموارد الناجمة عن مبادرة إلغاء الديون و 54 مليون دولار ستغطى بواسطة الادخار الميزاني.

واستطرد برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في تحليله للواقع الريفي «يمثل الريف 45% من العدد الإجمالي لسكان البلاد و لكنه يمركز 76% من السكان الفقراء ويرجع ارتفاع مستوى الفقر الشديد في الريف إلى ضعف ديناميكية القطاع الزراعي، ولكن أيضا إلى النقص الكبير في البنى التحتية الاقتصادية، وفي إمكانيات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وشدة ضعف وتأثر هذا القطاع بالعوامل المناخية وبتقلبات أسعار الحبوب المحلية»[59] و« سيتمثل الهدف الأساسي في تخفيض الفقر الريفي بالنصف في آفاق 2015، وتدارك تأخر المناطق الريفية في مجال البنى التحتية الأساسية»[60]

إن الإستراتيجية المتبعة تعتمد على الإنجاز المنسق واللامركزية في إطار برامج جهوية لمكافحة الفقر لمجموعة من السياسات والبرامج التي تتمحور حول رفع أهم فروع

[59]- مفوضية حقوق الإنسان و الدمج و محاربة الفقر، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ص 29 ، نواكشوط يناير 2001.

[60]- نفس المرجع، ص 31.

الإنتاج الزراعي بواسطة إجراءات قطاعية ترتكز حول الإطار الاقتصادي الكلي وملاءمته لتنويع الإنتاج الزراعي الجيد النوعية، وذلك من خلال تحسين الاستفادة من عناصر الإنتاج، ومن الخدمات الزراعية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الريفية والقيام بإجراءات مؤسسية وتنظيمية للقطاع، مع اتخاذ سياسات صارمة لحماية الموارد الطبيعية.

وفي مجال سياسات تطوير الزراعة فقد أكدت خطة (01 -2004) متابعة برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية في موريتانيا، طبقا لاتجاهين أساسيين[61] هما:

- تشجيع التنوع نحو منتجات أكثر إدرارا للدخل.
- تحسين مردودية الأرز المحلي.

وفي مجال التنويع أكدت الخطة (01 -2004) على تشجيع إنتاج وتصدير الخضروات والفواكه عبر القرض والإرشاد والتوجيه وتشجيع الاستثمار الخاص، وأيضا من خلال إنشاء وحدات التحويل الصناعي والحفظ التقليدي لمنتجات الخضروات، ودعم تطوير وتعميم زراعة الثمار، بالإضافة إلى تطوير تقنيات الري.

وفيما يتعلق بزراعة الأرز أكدت الخطة (01 -2004) أن الأنشطة المقررة تتمثل في إعادة تأهيل المنشآت المائية الزراعية وتوسيع المساحات الزراعية القائمة، ووضع برنامج لتحسين نوعية الأرز وتخفيض التكاليف من خلال إجراءات تشجيعية للمداخيل ودعم تطور طاحونات الأرز الملائمة. إضافة إلى دعم التسويق بمنح مخصصات قرض وإنجاز البنية التحتية للتخزين قرب مناطق الإنتاج ودعم التنظيم الذاتي للمنتجين وكذلك التعاونيات ذات الوضعية الصعبة. كما أكدت الخطة (01 -2004) أن الأنشطة المقررة ستشمل دعم فعالية القرض الزراعي ليضم مجمل فروع الزراعة،وزراعات التنويع مع توطيد المكاسب المحققة في المجال العقاري، وتعميمه، بالإضافة إلى دعم المنظمات المهنية الاجتماعية في مجال التسيير والصيانة ووضع برنامج لمكافحة الآفاق الزراعية.وتطرقت الخطة (01 -2004) إلى الزراعات القوتية التقليدية كالحبوب و أكدت بأنها ستولي أهمية خاصة تضمن ثلاثة محاور أولها تحسين المردودية، وثانيها دعم شبكات التموين، وثالثها التحكم في الماء.

ولم تهمل الخطة الإنتاج النباتي الطبيعي عموما، و خاصة الصمغ العربي الذي أكدت خطة (01 -2004) على أنه سيتم تشجيع الاستثمار فيه، وتسويقه وغرس أشجار

[61]- مفوضية حقوق الإنسان و الدمج و محاربة الفقر، ص 31 ، مرجع سابق.

القتاد.و في مجال الواحات ستشمل أنشطة الخطة تطوير الإنتاج وفك العزلة عن الواحات، ومكافحة زحف الرمال عنها، مع تطوير القرض لفائدة الرابطات الواحاتية وتثمين الدور السياحي لهذه الواحات.

وبالنسبة لإمكانيات استغلال الغابات ذات الهدف الاقتصادي من أجل إنتاج خشب البناء والفحم فستكون موضع دراسات وتجارب ميدانية، حتى تجنى فائدة الغابات في زيادة الدخل، مع استغلال تربات هامشية وتخفيف الضغط على الغابات الطبيعية.

والواقع أن برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر شكل بطرحه ونشاطاته المقررة تميزا عن سابقيه من البرامج من حيث تعميم التدخلات في الزراعة وتحديد طبيعة التدخل. وهو ما يوحي بدمج صورة نموذج خطة زراعية يشكّل برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية أساسها. وقد وزعت الاستثمارات في هذه الخطة كما يلي:

جدول (29) توزيع الاستثمارات (00 -2004)[62]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع	**نسبة الاستثمار %**				
التنمية الريفية	17.56	16.68	15.5	14.18	13.36
الزراعية	7.98	7	6.58	5.6	5.25
الهندسة الريفية	3.21	2.61	1.24	1.56	1.25
المياه القروية و الرعوية	2.37	3.65	3.27	4.03	4.03
الرعي	0.36	1.2	1.28	1.30	1.49
البيئة	2.74	2.07	2.64	1.39	1.24
البحث و التكوين و الإرشاد	0.90	0.15	0.15	0.30	0.10
الصناعة	13.55	11.86	9.14	9.45	9.28
التهيئة الترابية	24.01	22.73	20.59	23.6	28.37
المصادر البشرية	14.93	15.69	30.85	28.97	24.86
التنمية المؤسساتية	3.21	4.08	4.07	4.74	5.74
مشاريع متعددة القطاعات	9,48	12.97	13.8	13.76	13.19
الشركة الوطنية للصناعات المعدنية	17.26	15.99	6.36	5.63	5.19
المجموع	100	100	100	100	100

[62] - وزارة التخطيط و المعادن/ إدارة التمويلات.

يتضح من الجدول السابق أن التنمية الريفية احتلت المرتبة الثالثة في حصص لاستثمار عدا في السنة الأولي2000.و تناقصت حصص الزراعة طرديا مع السنين.الأمر الذي يقل عن مستوي الأهمية التي منحت لها نظريا. كما يتضح من الجدول(30)أن الاستثمارات المخصصة للزراعة بقيت الأكثر ارتباطا بالتمويل الخارجي. وهو ما يجعل تمويل المشاريع الزراعية غير مضمون أو يجعلها رهينة شروط الممولين الأجانب.

جدول (30) الاستثمارات الخارجية.(00 -2004)[63]

الاستثمار		% (النسبـــة) من الاستثمار.				
		2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الخارجي في الخطة		74.65	65.30	57.65	52.44	50.54
نسبة التنمية الريفية	الاستثمار الكلي	7.38	5.6	6.58	7.00	4.90
	الاستثمار الخارجي	5.25	5.31	5.36	4.5	6.37
نسبة الزراعة	الاستثمار الكلي	7.98	7.00	6.58	5.6	5.25
	الاستثمار الخارجي	6.37	5.38	5.36	4.61	4.9

وفي إطار إنجازات برنامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تم تراجع معدل البطالة من 19.1% سنة (2000) إلى 16.8% في عام 2004، كما تم انخفاض نسبة الفقر من 46.3% عام (2000م) إلى 41.5% عام 2004.

II -2 -7 - تقييم واقع الزراعة في الخطط التنموية.

إذا كان الحصول على الاستقلال أبرز قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة لإرساء قواعد الدولة، فإن المخططين بادروا بتشجيع الصناعة الإستراتيجية الخاصة بالحديد و النحاس، تطبيقا للتصور السائد والذي يتوهم أن الصناعة مرادفة للتقدم، والزراعة معلم للتخلف، وكان للاكتفاء الغذائي الحاصل آنذاك أثر في المضي بهذا المنطق، فأهملت الزراعة منذ الوهلة الأولى.

[63] - وزارة التخطيط و المعادن/ إدارة التمويلات.

وقد استفاق المخططون بمفاجأة موجات الجفاف المتلاحقة، فوجدوا أنفسهم يصارعون كوارث طبيعية، فرضت عجزا غذائيا كبيرا متزايدا في وقت نجم فيه الإهمال الأول للزراعة عن ضياع جل مقومات القطاع، بسبب نزوح المزارعين إلى قرى ومناطق الاستقطاب الصناعي، وانفصام الثقة بينهم وحرفتهم الزراعية السابقة والذي ترسخ بآثار التصحر.

ومع الحاجة للغذاء حولت الموارد النقدية للدولة لاستيراده وتوجيه المجهودان لعمليات الإغاثة المجانية التي ولدت روح الاتكالية لدى السكان ودفعت بتسارع هجرة المزارعين إلى القرى لاغتنام فرص هبات الدولة. وفي ظل المحاولة الدائمة لتجاوز محنة العجز الغذائي بقيت الأولوية لدى الحكومة منصبة على المكاسب السياسية الآنية على حساب الاقتصادية المصيرية والبعيدة المنال والتي تقتضي من الحكومة مواجهات مع المجتمع لتغيير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية المعرقلة للتنمية، سواء في نمطها القبلي المعمول به أو بتعميم العدالة والقوانين وتوظيف الكفاءات، وأدت تلك الحال إلى استفحال اختلالات التوازن بين الحاجات واستغلال الإمكانات ومن ثم ازدياد الطلب على التمويل الخارجي والمرتبط بطبعه بالخضوع لشروط المانحين والمصدرين، حيث لا تمنح هبة مطلقة.

وفي خضم تلك الظروف وجدت الحكومات نفسها ومخططيها في حلقات محدودة الخيارات، سياسيا متمثلة في مصالح الحكومة واقتصاديا في شروط الممولين، وأداءا في ضعف أجهزة التخطيط، وهو ما انطبعت به صبغة الخطط في القطاع الزراعي.

وقد بدأت الخطط في بداية الأمر بتصورات لرجال السياسة في غياب التمويل الداخلي، والبيانات الإحصائية، وعدم إدراك دقيق للإمكانات الطبيعية والبشرية وفهم للبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ستطبق عليها الخطط بواقع ملموس، مما جعل نسب الإنجاز قاصرة عن مستوى الآمال. وأدى اختلاف التصورات الواردة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تفاوت موقع الزراعة ونسب تمويلاتها ونوعية مشاريعها. لذا أهملت الخطة الأولى المشاريع الزراعية واستهدفتها الخطة الثانية. في حين ركزت عليها الخطة الثالثة بمحاولة لوضع برنامج تنموي فعال يركز على المشاريع الكبرى المتكاملة للتنمية الزراعية.

وامتازت الخطة الرابعة بالاجتماعية، إذ استهدفت تحسين أحوال السكان الواقعين

تحت وطأة الجفاف، دون محاولة جدية لاستغلال الإمكانات الزراعية بشكل خاص لتسريع عملية التراكم الرأسمالي[64].

وأدى دخول البلاد تحت مظلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أعقاب الخطة الرابعة إلى تطورات واضحة، فأصبحت الخطط والبرامج أكثر دقة في تحديد الأهداف والوسائل، ويظهر ذلك من خلال معطيات برامج التقويم الاقتصادي والمالي، والدعم والدفع والإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، حيث كان القطاع الزراعي يشهد عناية من جانب أصحاب القرار باستحواذه على نصيب خاص من الاستثمارات.

وقد امتازت الخطط الاقتصادية والاجتماعية بالعمومية في مجموعها، وأدى شح المعلومات، وحتى عدم دقتها أحيانا، بل تعارضها أحيانا أخرى، إلى ضرورة وجوب التعامل معها بحذر.

واتسمت الخطط بالاعتماد المطلق على الاستثمار الخارجي وغياب البعد الإقليمي والقومي إلا ما ندر من خلال المشاركة العربية في تمويل بناء سد فم لكليت، وقد أدي ذلك الاعتماد على الاستثمار الخارجي إلى وقوع الدولة في ورطة الديون الغربية[65] ومستحقاتها المتعددة الوجوه.

وأظهرت الخطط عدم المرونة وغياب الواقعية والمغالاة في تجسيم الأهداف، وانعدام الاستمرارية والوضوح وتجلى ذلك في تأخر انطلاق تنفيذ الخطط وتحامل واضعي كل خطة لاحقة بشكل دائم على الخطة السابقة، وفي ضعف إنجازات الخطط. وهو ما يترجم في معظمه بسوء التخطيط، الذي جعل من مرد ودية محدودة للمشاريع الزراعية والتخفيف من إجمالي الاستهلاك المحلي من المواد الغذائية المستوردة لمجموعة من السكان محدودة وكأنه استكمل جميع أهدافه. وارتبطت الخطط بالحلول الظرفية التي تصلح شاهدا لجذب الموالاة السياسية دون اعتماد خطط بعيدة المدى شاملة قادرة على تغيير البنية الاقتصادية واختلالاتها، حيث أن ما يعانيه الاقتصاد الموريتاني «ليس في الواقع مشكلات عابرة يمكن التغلب عليها بواسطة بعض الإجراءات الظرفية، ولكنه يعاني من مشكلات بنيوية واختلالات هيكلية»[66].

[64]- سيد محمود سيدي محمد، التجربة التنموية في موريتانيا، على ضوء التجربة السورية، رسالة دكتوراه، دمشق، مكتبة خالد عيسى، ص 205.
[65]- محمد ولد عمر كت، ص 95 ، مرجع سابق.
[66]-أحمد محمد سالم ،ص79،مرجع سابق.

وقد استلذت الحكومات المتعاقبة بالغيبوبة في التمتع بمستويات الاستهلاك العالية في المديين القصير والمتوسط، مما وصل من قروض متفق عليه، بعد اقتطاع نصيب الخبراء المرافقين لها، كما طاب للمقترضين الغربيين التمتع بالنجاح في إستراتيجيتهم بعيدة المـــدى و الهادفة إلى ربط مستعمراتهم، والاستيلاء بحق الديون على إمكاناتها. الأمر الذي طبع توجيه الاستثمار الزراعي في الخطط بنكهة غربية ليست بالضرورة تلك الملائمة للواقع والعقلية الموريتانية.

ومن جهة أخرى فإن التكاليف الباهظة لدراسة جدوى المشاريع الزراعية والتهيئة المنفذة من طرف الهيئات الأجنبية المانحة،جعلت التمويل الصافي المستثمر فعلا لعمليات الإنتاج الزراعي قليلا بالمقارنة مع التمويل العام المخصص للزراعة في الخطط.

خلاصـــــــــة الفصل:

تساهم في موريتانيا هيئات متعددة بأدوار مختلفة في عمليات التخطيط الزراعي وتتبع تلك الهيئات إلى وزارة الداخلية كسلطات الوصاية الإقليمية وإدارة التهيئة و العمل الجهوي بالإضافة إلى وزارتي الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة التنمية الريفية والبيئة. وقد تحكم ضعف تلك الأجهزة التخطيطية سواء من حيث بنيتها وتداخل مسؤولياتها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي بموقع الزراعة في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عكس واقع الزراعة طبيعة تلك الخطط غير المتقيدة بمبادئ التخطيط، وفي غير إبداع مجسد عبر نسبة عالية من تحقيق الأهداف.

لذا تذبذب واقع الزراعة في الخطط التنموية، ما بين الإهمال المطلق، أو شبهه في المرحلة الأولى، والنصيب المعتبر في الاستثمار، مع نسبة قليلة في مجال الإنجاز بالمرحلة الثانية.

وإذا كان واقع الزراعة في الخطط التنموية كذلك، فكيف انعكس عمليا،و من خلال أهداف التخطيط الزراعي فعليا عليها؟

الفصل الرابع

انعكاسات الخطط على وضعية الزراعة في موريتانيا

المبحث الأول: التوسع الزراعي

المبحث الثاني: الإنتاج و الاستهلاك الغذائي و معوقات الزراعة

الفصل الرابع: انعكاسات الخطط التنموية على وضعية الزراعة في موريتانيا

مدخل:

تعتبر التطورات التي شاهدتها الزراعة في موريتانيا وأدت إلى وضعيتها الراهنة حصيلة الجهود التي بذلتها الحكومات الموريتانية المتتالية في مجالات التخطيط و التهيئة والتنمية الزراعية الإقليمية. ولا شك أن الوضعية الراهنة للزراعة تمثل الشاهد الأكثر صدقا على ناجعة أو تقصير الخطط التنموية في القطاع الزراعي. كما ترشد الوضعية الزراعية الحالية من خلال التطورات التي أدت إليها إلى فهم كيفية تصحيح مسار التخطيط الزراعي بغية تحقيق الأمن الغذائي من المحاصيل الأساسية.

ومن البديهي أن تلك الجهود الآنفة الذكر اعترضتها عوائق وتحديات طبيعية وبشرية واقتصادية كثيرة، مما جعل نتائجها مرهونة بإمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية، و بما يتلاءم مع الأهداف التخطيطية في زيادة الإنتاج لتلبية الحاجات الغذائية. فماهي إذن انعكاسات الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي بذلتها الحكومات المتتالية في موريتانيا علي التوسع الزراعي والإنتاج وتلبية الحاجات الغذائية وتطويع المعوقات الزراعية؟

المبحث الأول: التوسع الزراعي

تمكن معرفة انعكاسات الخطط التنموية على التوسع الزراعي بتوضيح مختصر لإمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية، ومن ثم استعراض تطورات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، بالتركيز على المرحلة الثانية للخطط الأخيرة(1985 -2004) بوصفها الأهم والمفضية مباشرة إلى الوضعية الراهنة للزراعة.

I -1 -إمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية:

قدرت منظمة الأغذية العالمية (FAO) بإحدى الدراسات الصادرة في أغسطس 1995 إجمالي الأراضي الموريتانية الصالحة للزراعة بحوالي 502000 هكتارا منها 137000 هكتارا مروية. أما باقي الأراضي فقد صنفت المنظمة إمكانياتها ضمن الغابات المحمية والغابات الرعوية بالإضافة إلى إمكانيات أخري كالاستغلال المنجمي والتعمير.

الجدول (31) إمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية[1]

المنطقة	المساحة كم^2	الإمكانيات الزراعية				غابات رعوية	غابات محمية	أخرى
		بآلاف الهكتارات						
		مطرية	فيضية	واحات	مروية			
انواكشوط	120	-	-	-	-	-	-	12
الحوض الشرقي	182700	70	8	-	-	3500	-	14692
الحوض الغربي	53400	42	16	0.5	-	3000	15	2280
العصابة	36600	15	8.5	1.5	-	2500	16	1119
غورغل	13600	25	25	-	38.3	1100	45	167
براكنة	33000	13	19.1	-	49.7	1300	9	1909
اترارزة	67800	-	18	-	47.3	1000	85	5706
آدرار	215300	-	28	2	-	-	-	21500
انواذيبو	17800	-	-	-	-	-	-	1780
تكانت	95200	-	12.5	1.5	-	700	6	8800
كيدي ماغ	10300	55	4	-	2.1	700	25	266
تيرس الزمور	258580	-	-	-	-	-	-	258558
إنشيري	46300	-	-	-	-	-	-	4630
المجموع	1 030700	220	139.1	5. 5	137.4	13.800	48.0	88.719

يتضح من الجدول(31) والذي يبين إمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية ما يلي:

- اقتصار إمكانيات الزراعة المروية على أربعة ولايات هي لبراكنة، اترارزة، غورغل وغيديمـــاغ، وهذه الولايات الأربعة هي الولايات الموريتـــانية المشرفة على النـــهر.

[1] - وزارة التنمية الريفية والبيئة، إستراتيجية 2010، ص22، يناير 1998.

- تركز إمكانيات الزراعة الفيضية في ولاية آدرار والتي تقع ضمن هضاب بالإقليم الصحراوي وولايتي لبراكنة وغورغل المحاذيتين بحدودهما لنهر السنغال على النهر.

- استحواذ ولايتي الحوض الشرقي وولاية غيديماغ على إمكانيات الزراعة المطرية.

وبناء علي ذلك نستنتج أن الدراسة:

- لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وجود الزراعة المروية باستخدام المياه الجوفية المتوفرة بجميع الولايات، أو تلك التي يمكن أن توفرها البحيرات الدائمة أو شبه الدائمة مثل بحيرة ألاق وبحيرات كل من اركيز و تامورت انعاج كذلك بحيرة مدينة كنكوصه.

-تجاهلت كذلك زراعة الأحواض وزراعة الأكواد المتنقلة بين الكثبان والتي يقصد بها زراعة المساحات الأرضية الواسعة التي تفصل بين كل كثيبين متواليين، خاصة أن تلك الزراعات تمثل نسبة عالية من المساحات المزروعة ضمن الأراضي الموريتانية كما توفر للبدو الرحل الذين يمارسونها نسبة كبيرة من احتياجاتهم من الذرة. و يمكن القول أن الأراضي الموريتانية تفوق في إمكانياتها الزراعية ما قدرت الدراسة المذكورة و يتسنى فهم ذلك بإدراك أن الأراضي الصحراوية صالحة للزراعة إذا ما توفرت لها المياه. فقد استطاع السكان المحليون ممارسة الزراعة علي أنواع التربات المختلفة الموريتانية وذلك بمجرد توفير المياه. فقد نجحت زراعة النخيل وأشجار الفاكهة والخضروات في مدينة إزويرات بأقصي شمال البلاد في منطقة صحراوية وذلك بالاعتماد على مياه الصرف الصحي لري المزارع. وفي ضواحي انوكشوط استطاع بعض السكان الاعتماد في دخلهم على إنتاج زراعي من مزارع أنشؤوها إما فوق كثبان رملية أو على امتداد بعض سباخ العاصمة. وجدير بالذكر أن هؤلاء السكان لا يملكون تقنية خاصة وإنما وفر بعضهم الماء من خط الأنابيب الذي يزود العاصمة بالماء ووفره البعض الآخر باستغلال مياه الصرف الصحي. كما توضح الصورتان رقم 1 و 2.

ولا شك أن النتائج الغير دقيقة للدراسة السابقة والتي تستدل بها وزارة التنمية الريفية في منشوراتها الوثائقية تؤكد عدم سلامة الاعتماد المطلق على الخبراء الأجانب في الدراسات المسحية ووضع مخططات التهيئة والتنمية والخطط وحتى تنفيذها. فكثيرا ما تنعكس غربيتهم وغرابتهم على البيئة والوسط الاجتماعي على سوء تقدير الإمكانيات، مما تنجم عنه غرابة النتائج واصطدامها دائما بالواقع.

الصورة 1: تمثل زراعة الخضر والحمضيات فوق كثبان رملية في حي تنسويلم بضواحي نواقشوط.

الصورة2 : تمثل زراعة الخضر والنخيل في السباخ بالمقاطعة السادسة بانواقشوط

I -2 -التوسع الزراعي في المرحلة (1963 - 1984):

I -2 - 1 التوسع الزراعي الأفقي: يشمل التوسع في المساحات الزراعية والزيادة في أنواع المحاصيل وتوفير العتاد الزراعي.

I -2 -1 -1 - التوسع المساحي:

تمثل المساحات المزروعة أحد أهم أهداف التخطيط الزراعي وقد شهدت تغيرات عديدة في اتساعها خلال الخطط التنموية في الفترة الزمنية (63 -1984)، وباعتبار المساحة المزروعة قبيل بدء أول خطة تنموية سنة1962مرجعا فإن الجدول رقم (32) يبين تطور المساحة المزروعة في مرحلة الخطط الأولى في الفترة (63 -1984)

جدول (32) تطور المساحات المزروعة في الفترة (1962-1984)[1]

السنة	المساحة (هكتار)	السنة	المساحة (هكتار)	السنة	المساحة (هكتار)
1962	261000	1970	268830	1978	121700
1963	261000	1971	203160	1979	122290
1964	251900	1972	137500	1980	112009
1965	251800	1973	136800	1981	151810
1966	257400	1974	118566	1982	151810
1967	258130	1975	80337	1983	42093
1968	288012	1976	70240	1984	88263
1969	258390	1977	120140		

يتضح من الجدول (32):

-اتساع المساحة المزروعة قبل تطبيق الخطة الأولى (63 -1984)، حيث كانت261000 هكتارا (1962)، وبقيت تلك المساحة ثابتة تقريبا حتى نهاية الخطة 1966، ثم تزايدت في غياب خطة سنة 1968 ووصلت قمتها 288012 هكتارا، وترافق ذلك التوسع مع الإهمال الكلي للزراعة ضمن الخطط التنموية.

[1] -محمد عبد الله المحبوبي ،ص 413 ، مرجع سابق .

-حافظت المساحات المزروعة على اتساعها مع بداية الخطة الثانية، ثم بدأت تتناقص لتصل نصف قيمتها في نهاية الخطة (70 -1973).

-تدنت المساحة المزروعة جدا في بداية الخطة الثالثة (1976 -1980)، فوصلت 7024 هكتارا لذا نستنتج مما سبق التالي:

باعتبار المساحة (261000 هكتارا) قبل بدء التخطيط مرجعا، فإن تلك المساحة تدنت بمقدار 73.1% عام 1976 و 84% سنة 1983ثم 66.2% عام 1984.

-أن نقص الأمطار ليس العامل المؤثر الأساسي في تدني المساحات المزروعة، حيث وصلت المساحات أكبر اتساع لها في بداية الجفاف عام 1969 (258390 هكتارا) وبقيت في مستوى مقبول في السنين الموالية.وتتأكد صحة الاستنتاج، إذا لاحظنا أن الزراعة المروية انحصرت مساحتها قبل بداية التخطيط على 200 هكتارا، ولم تتجاوز 1500 هكتارا، خصصت لزراعة الأرز بطرق الغمر التقليدية وبالتالي لم يكن لها تأثير كبير في زيادة المساحة المزروعة الكلية.

-أنه لمن المفارقات الغريبة أن تتطور وتتسع المساحات المزروعة في غياب التخطيط قبل الخطة الأولى (63-1967) و خلالها وفي السنة الموالية حيث أهملت الزراعة،وتتناقص المساحات المزروعة إبان الخطط التنموية.

ومما سبق يتأكد أن الاستثمارات التي وجهت إلى الزراعة في تلك المرحلة، لم تصرف عليها، وهو ما يعبر عن سوء التسيير أو أن المشاريع التي صرفت عليها تلك الاستثمارات، لم تكن مجدية وهو أيضا سوء التخطيط الزراعي.

ومن ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ أن العامل المشترك في السنين الأولى، قبل التخطيط وأثناء انقطاعه، حيث اتسعت المساحات المزروعة، يرتبط بالعنصر البشري، فكان المزارعون فاعلون بإرادتهم للتوسع الزراعي، لكن تلك الإرادة كانت تتناقص بوجود الخطط التنموية غير المتوازنة بين النشاطات الاقتصادية وفي المجال الإقليمي، من خلال تركيز الخطط التنموية على القطاعات الأخرى وفي أقاليم لم تتكامل بعد بها ظروف ملائمة للزراعة، مما استقطب المزارعين إلى مراكز الشغل الجديدة في انوكشوط حيث الخدمات والولايات الشمالية الزاخرة باستغلال المناجم وبذلك انعكس عدم توازن الخطط سلبا على الزراعة،الأمر الذي يوضح الآثار الوخيمة لعدم الالتزام بمبادئ التخطيط و من ثم سوئه.

I -2 -1 -2- الزيادة في أنواع المحاصيل وتوفير العتاد الزراعي:

اقتصرت المحاصيل الزراعية في المرحلة الأولى (63-1984) علي المحاصيل التقليدية خاصة الذرة بأنواعها، والتي تشكل أساس غذاء السكان، أما الأرز فكانت زراعته محدودة في مساحة ضيقة على النهر كما هو الحال بالنسبة لاستهلاكه. وتوطنت زراعة الشعير والقمح بكمية ضئيلة جدا في مناطق الواحات واقتصر استهلاكهما على الزارعين، عكس إنتاج التمور الذي كان يستهلك في كافة أرجاء موريتانيا مشكلا الفاكهة الرئيسية. وأما الإنتاج الغابوي فأساسه الصمغ العربي، الذي فاض عن الحاجيات الوطنية ومثل مادة رئيسية للتصدير.

أما بالنسبة للآلات الحديثة فلم تدخل القطاع الزراعي في تلك المرحلة، وبقيت الوسائل الزراعية تقليدية، وتتمثل في السكاكين والفؤوس والمحاريث اليدوية والمجرورة والمهاريس.

I -2 -2 -التوسع الرأسي: تمثل المردودية أهم معيار للتوسع الرأسي الزراعي ويبين الجدول رقم (33) المر دودية العامة خلال مرحلة الخطط الأولى.

جدول رقم (33) المردودية الزراعية للفترة (63-1984)

السنة	المر دودية (هكتار/طن)	السنة	المردودية(هكتار/طن)
1962	0.36	1973	0.24
1963	0.38	1974	0.70
1964	0.38	1975	0.72
1965	0.41	1976	0.37
1966	0.36	1978	0.24
1967	0.32	1979	0.21
1968	0.39	1980	0.40
1969	0.39	1981	0.35
1970	0.43	1982	0.52
1971	0.40	1983	0.53
1972	0.31	1984	1.10

يتضح من الجدول (33) ما يلي:

- تراوحت المر دودية في هذه المرحلة ما بين 0.21 و 1.10 طن/هكتار.
- بلغت المرد ودية أعلى قيمة سنة 1984 وأدنى قيمة في فترة الخطة الرابعة من المرحلة الأولى، حيث حظيت الزراعة بنصيب كبير من الاستثمارات.
- بلغ متوسط المرد ودية 0.33 طن/هكتار إبان الخطة الثالثة رغم تهيئة 30000 هكتار في حين كان متوسط المر دودية للخطة الأولى 0.37 طن/هكتار رغم إهمال الزراعة في تلك الخطة وهو متوسط مساو للمتوسط العام للمرد ودية خلال كامل المرحلة.
- حققت المردودية ارتفاعا في عامي 1974 و 1975 على كل السنين رغم عدم وجود خطة تنموية. و نستنتج ما يلي:
- أن الخطة الرابعة شهدت عبر سنينها تدرجا متزايدا في المردودية إلى أن أوقفت سنة1984أي قبل التاريخ الذي كان مقررا لها سنة1985 وبذلك أعتبرت تلك السنة بداية مرحلة جديدة في الخطط التنموية.
- رغم التوسع المذكور في مجال التهيئة خلال الخطة الثالثة إلا أن المردودية تدنت وهو ما يمكن أن يفسر بسوء تخطيط تلك التهيئة الزراعية.
- في عامي 1974 1975 ارتفعت المردودية رغم عدم وجود الخطط وهو ما يوضح أهمية عدم استدراج المزارعين إلى مجالات أخرى عبر تفضيلها في الإستثمار على الزراعة، مما عاد إيجابيا على التهيئة الزراعية من خلال تكريس المزارعين لجهدهم ووقتهم للحقول.

I - 3 - التوسع الزراعي المرحلة الثانية (1985 - 2004):

تعتبر هذه المرحلة الأهم تأثيرا في الوضعية الراهنة للزراعة، لا من حيث قربها الزمني فحسب و إنما لكونها أيضا انطبعت بدخول الدولة تحت شروط صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و شكلت المرحلة بداية تغيرات جذرية في تاريخ البلاد.

I – 3 - 1 - التوسع الأفقي:

يعتبر التوسع الأفقي أحد أهم أهداف التخطيط الزراعي ويتجلي في وسع المساحات المزروعة وزيادة أنواع المحاصيل والآلات الزراعية.

I – 3 - 1 -1 - التوسع المساحي:

شهد التوسع المساحي الكلي تطورا هاما نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة.

الشكل (10) - تطور المساحات المزروعة الكلية (85 -2004)

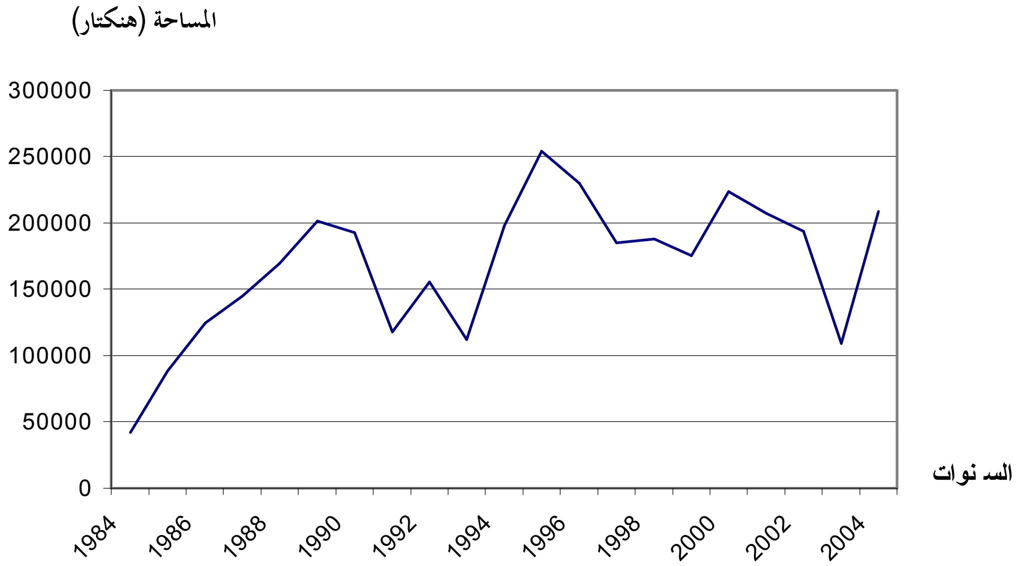

يتضح من الشكل (10) - تطور المساحات المزروعة الكلية ما يلي:

- أكثر المساحات المزروعة وصلت 254122 هكتارا سنة 1995 تليها المساحات المزروعة في سنتي 1996و 2000.
- أقل المساحات المزروعة 88263 هكتارا سنة 1993.

نستنتج أن عامل المطر ليس هو العامل الحاسم في التوسع المساحي بدليل أن متوسط الأمطار سنة 1985 بلغ 161.4 ملم يفوق متوسطها سنة 1996 والذي بلغ 129.4 ملم ورغم أن المساحة المزروعة في السنة الأولى لا تساوي تقريبا ثلث تلك المزروعة في السنة الأخيرة.

ثم إن الخطة التنموية 1985 1988 وإن كانت قد ركزت على تحرير الأسعار وأعطت أولوية للزراعة (20 % من الاستثمارات) ورغم موسم الأمطار الجيد فإنها لم تعط نتيجة على الأقل في سنتها الأولى.

I – 3 - 1 -2 - التوسع في المساحات المزروعة مطريا:

تساهم المساحات المزروعة بالاعتماد على الأمطار بجزء كبير في التوسع الزراعي وتنتشر في كافة الولايات.

الشكل (11) المساحات المزروعة مطريا للفترة (1985 -2004)

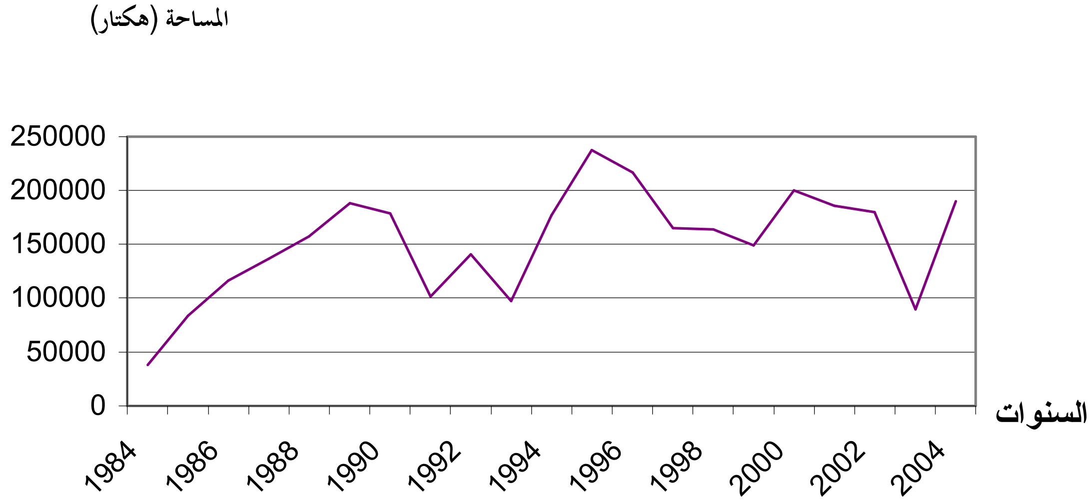

يتضح من الشكل (11) المساحات المزروعة مطريا ما يلي:

-أكثر مساحة مزروعة كانت سنة 1995 وبلغت 237578 هكتار تليها سنة 1996 حيث بلغت المساحة المزروعة 216509 هكتارا ثم عام 1989 الذي بلغت فيه المساحة المزروعة 188164 هكتارا.

- أقل مساحة مزروعة كـــانت سنـــة 1985 (84508 هكتارا) ثم السنـــوات2003 و 1993 و 1991.

و نستنتج من ذلك أن: الزيادة الملاحظة في المساحات المزروعة المطرية تعود إلى موسم أمطار جيد بالإضافة إلى وقف المساعدات الغذائية، حيث اقتصر دور مفوضية الأمن الغذائي في متاجرتها بالحبوب على 6000 طن. مما دعا المزارعين إلى نبذ الاتكالية و الاعتماد على إنتاجهم الزراعي.

I – 3 - 1 -3 - التوسع في المساحات المروية: بذلت الحكومات المتتالية في المرحلة الثانية من التخطيط مجهدات كبيرة في سعيها الدائم للتخفيف من الاعتماد في الزراعة على الأمطار. فبالإضافة إلى وضع القانون العقاري لملكية الأراضي الزراعية وتوزيع مساحات واسعة على المواطنين من الأراضي الزراعية المشرفة على نهر السنغال، فقد أنشأت الدولة صناديق للقرض الزراعي بقروض ميسرة لدعم المزارعين على ضفة النهر في زراعاتهم المروية خاصة زراعة الأرز. كما عملت الدولة كذلك على إلقاء الضرائب عن كافة المحروقات الموجهة للاستخدام الزراعي وخاصة لصالح الزراعات المروية و كذلك عن العتاد الزراعي . وفي إطار تشجيع توسيع المساحات الزراعية هيأت

الدولة أراضي لمزارع نموذجية وزعتها على مواطنين ووفرت لهم الإرشاد الزراعي بواسطة الشركة الوطنية للتنمية الريفية. ويبين الشكل(12) التطورات التي حصلت على المساحات المروية.

الشكل (12) المساحات المروية (85 -2004)

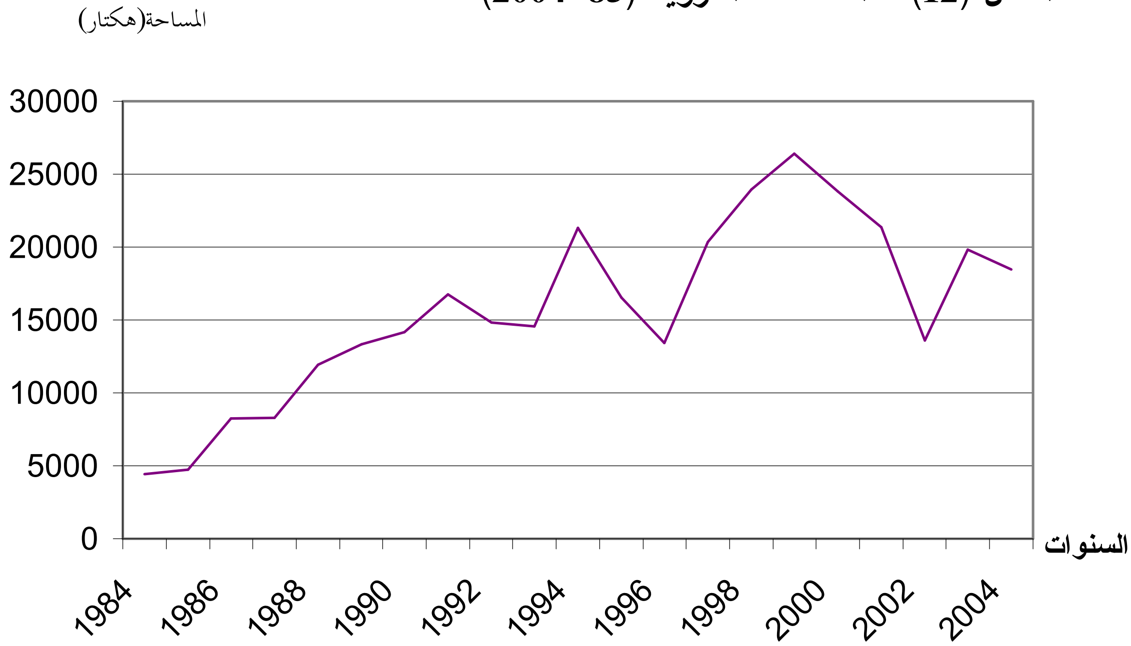

يتضح من الشكل (12) الخاص بالمساحات المروية أن:

- أكبر مساحة مروية بلغت 26398 هكتارا سنة 1999 تليها (23927 هكتارا) سنة 1998 ثم 23818 هكتارا سنة 2000.
- أقل مساحة كانت 4755 هكتارا سنة 1985 ثم 8255 هكتارا سنة 1986 و 8300 هكتارا سنة 1987 تليها 11928 هكتارا سنة 1988.

نستنتج من ذلك:

- أن أكبر مساحة تحققت في فترة الخطة التنموية ما قبل الأخيرة حيث لم يخصص للزراعة إلا 8.9 % من الاستثمارات فكانت تلك السنة 1999 ضمن إطار برنامج التنمية المتكاملة للزراعات المروية الذي بدأ سنة 1996.
- أن أهم ما ميز الفترة هو متابعة الإصلاح العقاري ووقف المساعدات الغذائية وهما عاملان ساهما في نبذ الإتكالية وتيسير الحصول على الأرض لذا كانت النتيجة أحسن.
- أقل مساحة مروية كانت ضمن الخطة الأولى من المرحلة 85 1988، حيث خصصت 20 % من الزراعة في ظل تحرير الأسعار وهو ما أدى إلى نتائج سلبية وعليه يكون

إما أن النسبة الاستثمارية العالية لم تصل إلى وجهتها أو أن هناك سوء اختيار المشاريع وهو سوء تخطيط زراعي.

ونستنتج عموما أن المساحات المروية لم تشهد تطورا كبيرا يذكر بعد الخطة الثالثة من المرحلة الثانية (92 1995) ثم إنها بدأت تتناقص في نهاية المرحلة. و هو ما يؤكد ضعف الأرز على المنافسة، إضافة إلى أن اتساع المساحات ظل مطبوعا بتذبذب دائم شأنه في ذلك شأن المساحات المزروعة تبعا للأمطار وبذلك يكون أحد الأهداف المرجوة من الاعتماد على الزراعة المروية لم تتحقق والمتمثلة في السعي للزيادة الدائمة في المساحات المروية، مما يؤكد سوء التخطيط الزراعي.

I – 3 - 1 -4 - التوسع في الأنماط الزراعية:

الشكل رقم (13) التوسع حسب أنماط الزراعة المطرية والمروية

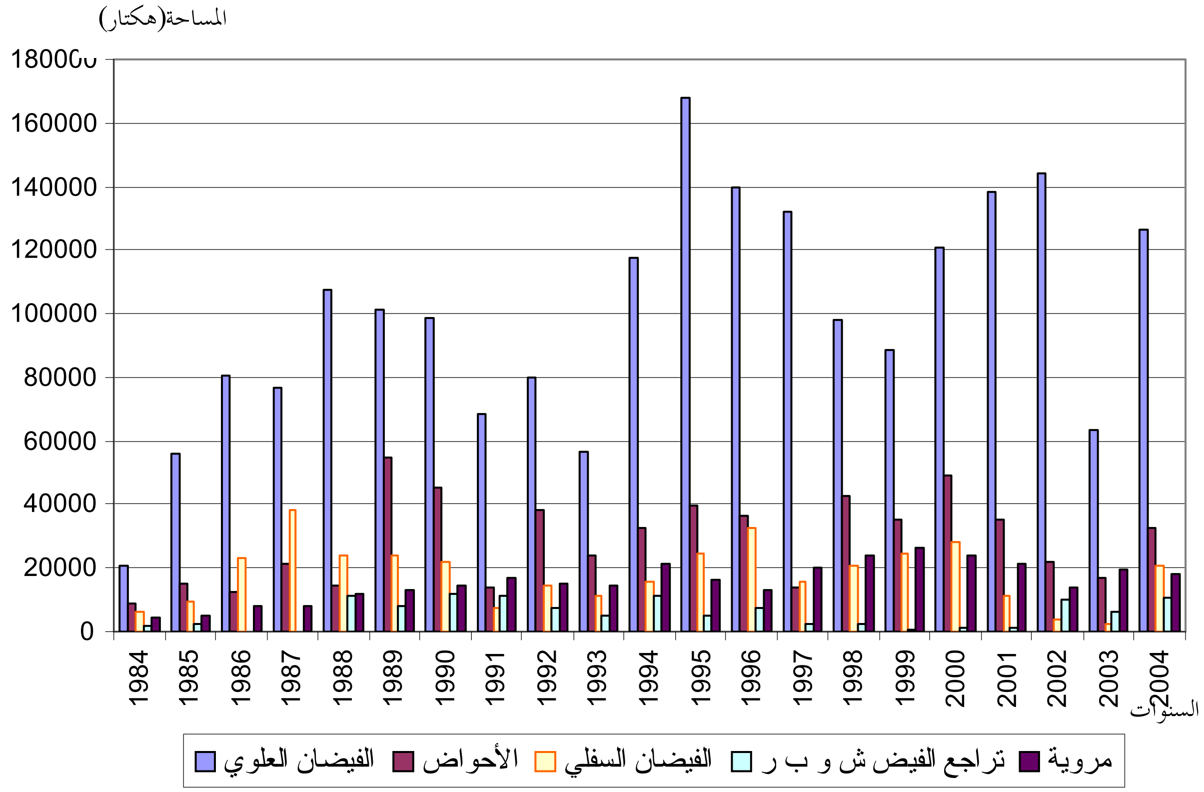

يتضح من الشكل رقم (13) المساحات المزروعة بالاعتماد على الأمطار حسب أنماط الزراعة ما يلي:

أكبر المساحات المزروعة بالاعتماد على الأمطار هي مساحات الفيضان العلوي، تليها مساحات الأحواض ثم مساحات الفيضان السفلي ثم التراجع الفيضي المسير من طرف الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

نستنتج ما يلي: أن العامل الوحيد الذي تتمتع به زراعة الفيضان والأحواض هو الملكية

التقليدية للمزارعين المستقرين على مشارف مزارعهم وهو ما يجعلهم أكثر حرصا على زراعتها.

و أما الفيضان السفلي فإنه بطبيعة موقعه القريب من حوض النهر لا تسمح البيئة بالسكن قرب المزارع لكثرة الأمراض كحمى البعوض وصعوبة تهيئة السكن اللائق خاصة إذا تعلق الأمر بالخيم والأكواخ التي تبقى دائما مهددة بالغمر، ومن ثم فإن المزارعين الذين لا يستقرون على مشارف مزارعهم يكونون أقل تحمسا للزراعة خاصة إذا كانت المسافات بعيدة.

أما بالنسبة للمزارع الفيضية التابعة للشركة الوطنية للتنمية الريفية فإن عدم التوسع في مساحتها يعود إلى أسباب تخطيطية من ناحية ومن ناحية أخرى إلى تسييرها حيث لا تسحب ممن لم يزرع المساحة المخصصة له ، لتعطي لمن هو مستعد لزاعتها.

من كل ما سبق نلاحظ: أن التوسع في المساحات المزروعة كان أكثر اتساعا في المساحات المطرية وخاصة زراعة الفيضان العلوي والأحواض حيث استقرار المزارعين والبيئة الأكثر ملاءمة لذلك الاستقرار، بالإضافة إلى تميز تلك الأراضي بملكية أهلها الأصليين من السكان المقيمين.

I – 3 - 1 -5 -الزيادة في المحاصيل والعتاد الزراعي:

- **الزيادة في أنواع المحاصيل**: لم يحدث توسع في نوعية المحاصيل إلا أن زراعة الأرز توسعت على حساب المحاصيل التي كانت معروفة والسائدة كالذرة بأنواعها و التي شكلت قديما المحاصيل القوتية. أما الشعير والقمح فإنها من المحاصيل المهملة لأنها تتركز بكميات قليلة في منطقة الواحات مع زراعة بعض الخضر. ولا شك أن زراعة الحمضيات والزيتون وبعض الأشجار المثمرة الأخرى دخلت التجربة في الزراعة الموريتانية خاصة في ولاية اترارزة وولاية غورغل. ولم تعط بعد هذه الزراعات نتائج مهمة فيما عدا أشجار الموز و المانغو التي بدأت ثمارها تعرض للبيع في الأسواق الداخلية.

- **الزيادة في العتاد الزراعي**: لم تعرف المرحلة (63 - 1984) غير الآلات التقليدية في الزراعة وقد دخلت الآلات الحديثة في المرحلة الثانية (85 2004) بصورة خاصة.

جدول (34): الآلات الزراعية (2001 - 2002)[1].

السنة / العينة	2001	2002
الجرارات	115	60
الحاصدات	50	40
مضخات المياه	650	520
محطات كهربائية مائية	13	13

يتضح من الجدول (34) ذلك التدني الذي حصل للعديد من العتاد الزراعي والذي وصل بالنسبة لبعضها إلى 50 % كالجرارات مثلا ونستنتج من ذلك انعدام الصيانة وقطع الغيار والخبرة. وجدير بالذكر أن هذه الآلات موزعة على مناطق الزراعات ويقع معظمها في ولاية إترارزة، وتعود ملكيتها في معظمها إلى رجال أعمال وأساس تلك الملكية قروض الدولة. وهو ما يدل على سوء التوزيع الجغرافي لتلك الآلات ويساعد على احتكارها من مالكها عن معظم المزارعين الصغار.

I – 3 - 2 - التوسع الرأسي: يمثل أحد الأهداف الأساسية للتخطيط الزراعي ويستهدف من خلال التوسع الرأسي زيادة المردودية لزيادة الإنتاج.

I – 3 - 2 -1 - المردودية الزراعية: تمثل أحد أهم أهداف التوسع الزراعي.

الشكل (14) المردودية العامة للزراعة المرحلة(85 -2004)

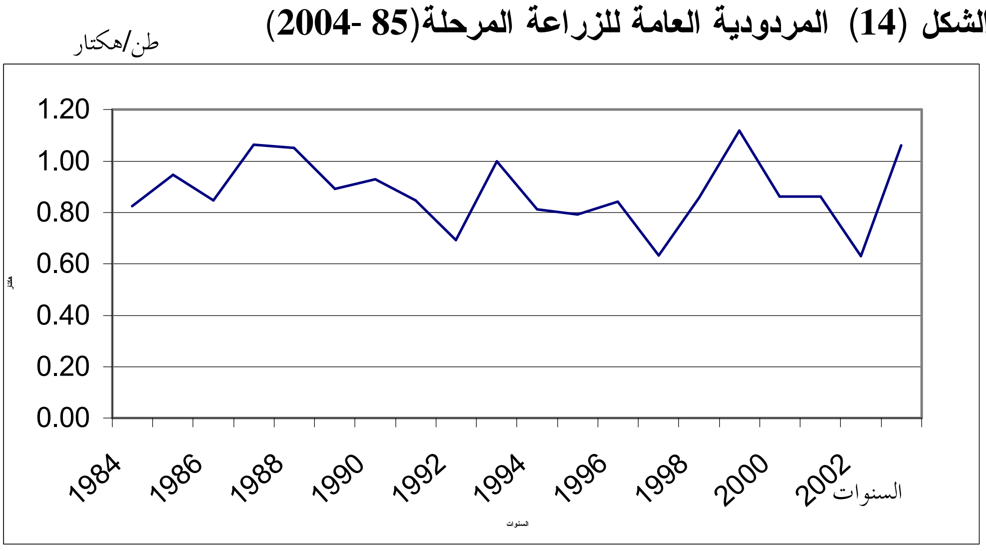

نلاحظ من خلال الشكل (14) المردودية العامة - ما يلي: - أعلى مرد ودية حققت خلال السنوات 1999 هي1.12 طن/هكتار، تليها سنة 2000 ب: 1.63 طن/هكتار و أقل

[1]- وزارة التنمية الريفية والبيئة/ إدارة السياسة والمتابعة والتقييم

مردودية سنة 1993 كانت 0.63 طن/هكتار في حين لم يتجاوز 0.69 طن/هكتار سنة 1992.

- تدني المردودية التي سجلت في السنة الأخيرة يعود إلى أن اكتساب المساحات في تلك الفترات لم تكن متيسرا، كما سجلت مرد ودية عالية في نهاية الفترة الأولى (1987 -1988) ويمكن أن يفسر ذلك بالدعم المالي الذي شكل نوعا من الإغراء رغم أن المساحات المزروعة لم تكن ذات اتساع كبير بالمقارنة مع بقية المرحلة.

I – 3 - 2 -2 - مرد ودية الزراعة المروية:

الشكل(15) -مرد ودية الزراعة المروية المرحلة (85 2004) في موريتانيا

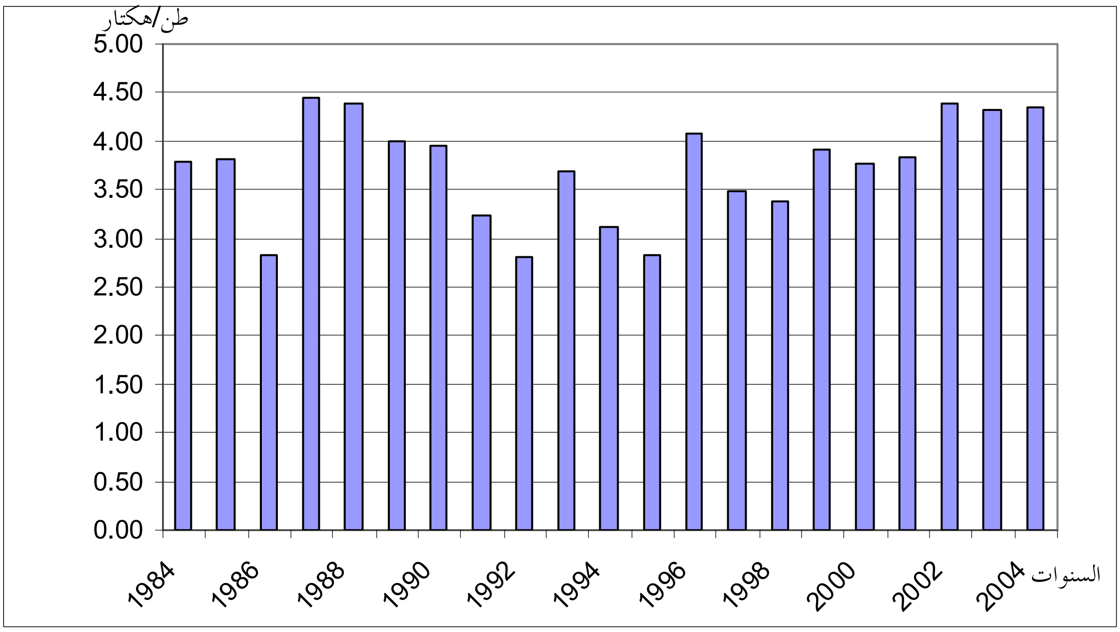

يتضح من الشكل(15) الخاص بمرد ودية الزراعة المروية:

- تذبذب مرد ودية الزراعة المروية التي بلغت أعلى قيمة 4.45 طن/هكتار سنة 1987في حين وصلت4.38 طن/هكتارسنة1988 و بلغت4.38 طن/هكتار سنة 2002. أما أقل مرد ودية فكانت سنة 1992 وبلغت 2.81 طن/هكتار وكذلك سنتي 1995 و 1986 حيث وصلت 2.83 طن/هكتار.و نستنتج من ذلك أن: أعلى مرد ودية حصلت في نهاية الخطة الأولى 87 1988 وإبان خطة إطار محاربة الفقر الأخيرة.و يفسر ذلك بالتجربة التي حصلت لدى المزارعين في الفترة الأخيرة وخصوبة الأرض في الفترة الأولى، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المردودية كانت في فترات لم يسجل بها اتساع في المساحات المزروعة.

I – 3 - 2 -3 - مردودية الزراعات المطرية:

الشكل(16) -مردوديةالزراعة المطرية المرحلة (85 2004) في موريتانيا

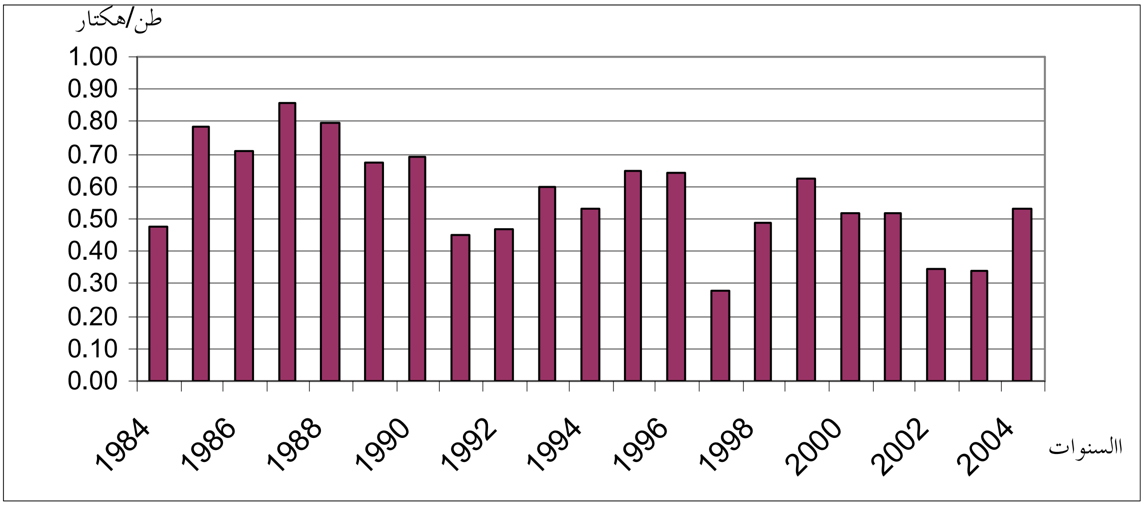

ويتضح من الشكل (16) تذبذب مردودية الزراعة المطرية.

وقد سجلت الزراعات المطرية أعلى مردودية سنة 1987حيث بلغت 0.86 طن/هكتار وتدنت المردودية إلى0.78 طن/هكتار سنة 1985. وقد بلغت أقل مردودية لهذه الزراعة 0.28 طن/هكتار سنة 1997 وكذلك 0.34 طن/هكتارسنة 2003. ونستنتج أن مردودية الزراعة المطرية شهدت ارتفاعا إبان الخطة الأولي من المرحلة الثانية لأن الخطة تزامنت مع موسم أمطار جيد. بالإضافة إلى تناقص مجال استقطاب النشاطات الإقتصادية الأخري للمزارعين بسبب بقية الآثار السلبية لحرب الصحراء. ويظهر أن الزراعة المطرية ضعفت مردوديتها منذ برنامج الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر عكس المروية وهو دليل على عدم الدعم للزراعات المطرية.

I – 3 - 2 -4 - المردودية حسب نوعية تسيير المزارع:

الشكل(17) - المردودية حسب نوعية تسيير المزارع (85 2004) في موريتانيا

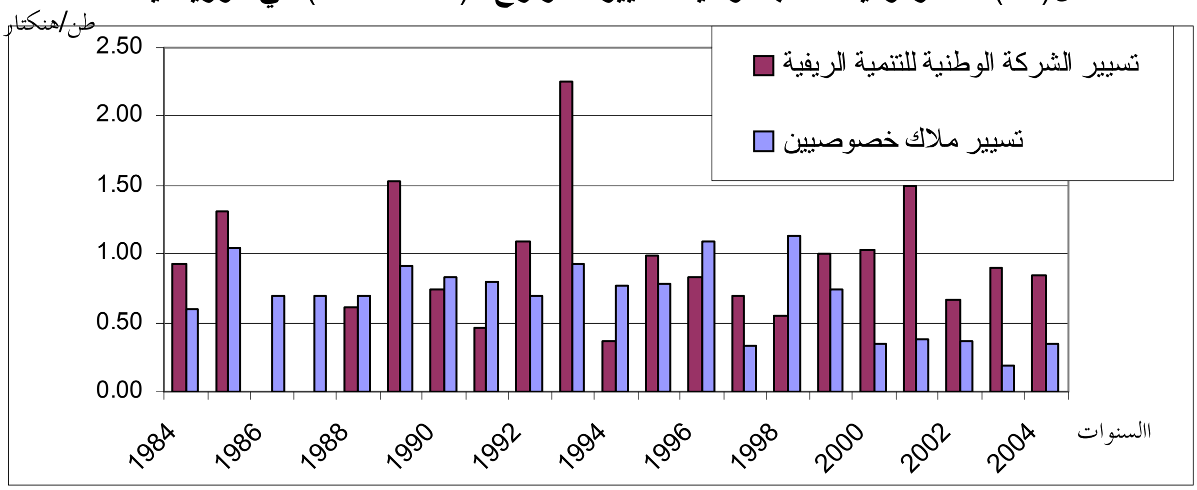

يلاحظ من الشكل (17) أن أعلى مرد ودية سجلت في المزارع ذات التسيير العام بإشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وفي زراعة التراجع الفيضي. أما الهبوط في منحنى الزراعات التي أشرفت عليها الشركة الوطنية للتنمية الريفية فيعود إلى أحد أمرين أولهما انقطاع التأطير في تلك السنين وثانيهما شح موارد الشركة. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الزراعة المطرية إذا حصلت على العناية كما استطاعت تحقيقه الشركة الوطنية للتنمية الريفية يمكن أن تعطي مردودية عالية.

I – 3 - 2 -5 - المردودية حسب المحاصيل:

الشكل(18) - المردودية حسب المحاصيل (85 2004) في موريتانيا

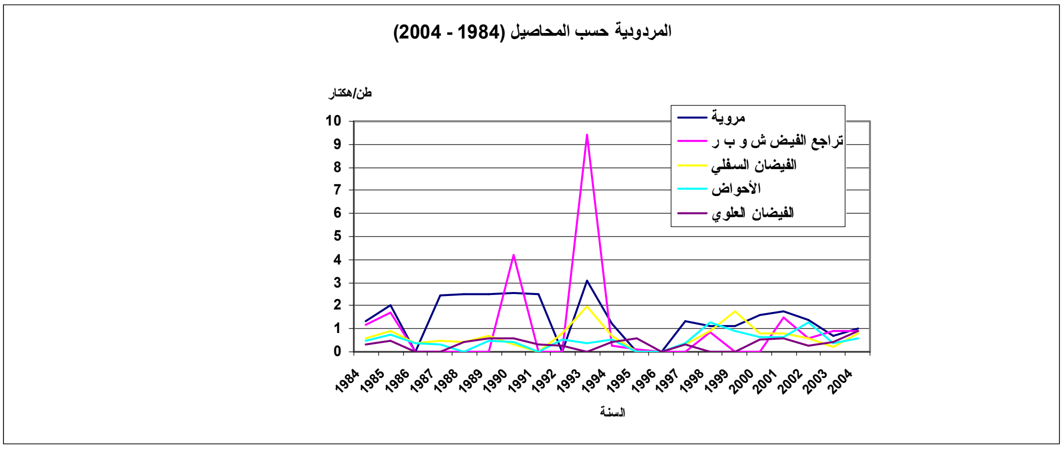

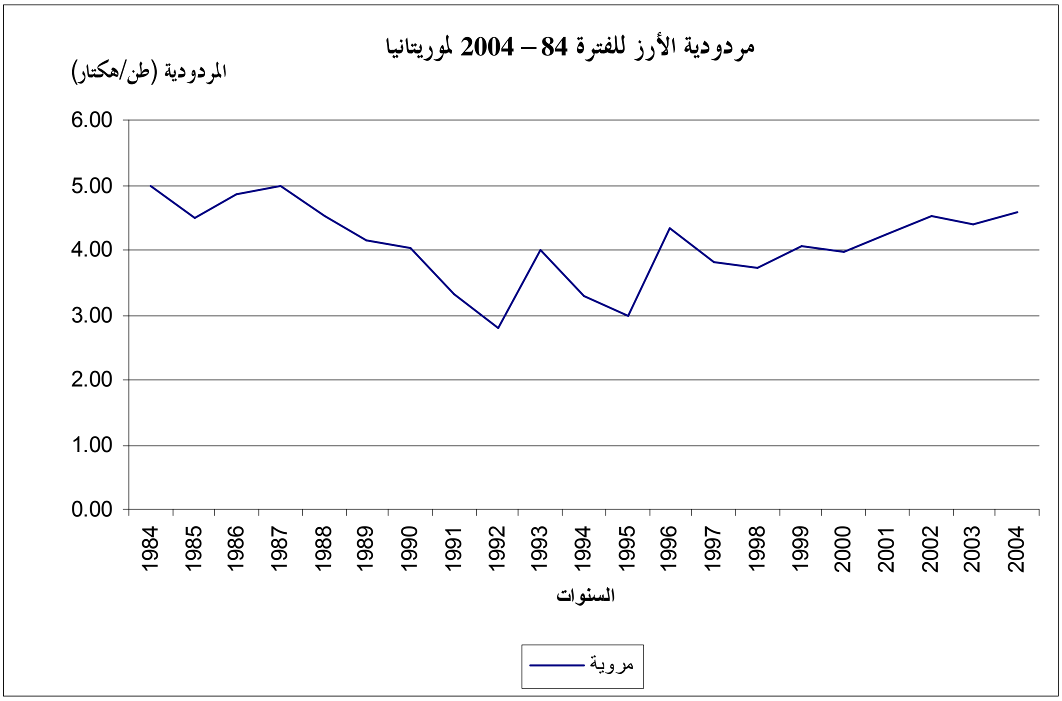

يلاحظ من الشكل (18) مايلي:

- سجلت الذرة الصفراء أعلى مردودية (9.41 طن/هكتار) بإشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية في التراجع الفيضي تليها الذرة البيضاء (5.57 طن/هكتار) بزراعة الفيضان العلوي ثم الأرز (5 طن/هكتار).

- أقل مردودية حسب المحاصيل تظهر في زراعة الأحواض.

نستنتج من ذلك أن المزارعين أكثر تجربة في زراعة المحاصيل التقليدية، الذرة بأنواعها والتي تعطي أكبر مردودية في زراعة الفيضان لأن الرطوبة تبق عالية بموسم الأمطار وتزداد مردودية الحبوب التقليدية بتدخل الإرشاد للمزارعين عبر الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

أما انخفاض مردودية الزراعة من الذرة في الأحواض فيعود دون شك إلى إنهاك التربة، حيث أن هذه الأحواض تزرع كل سنة إذا سمحت الأمطار بذلك من جهة و في بعض الحالات قد لا تزرع إلا متأخرة لانتظار تراجع المياه الذي كثيرا ما يفضل السكان الاحتفاظ بها إلى أطول مدة، ومن ثم يزداد تأثير الحرارة على المحصول ويفقد مستوى الرطوبة المناسبة. كما يلاحظ أن مردودية الأرز كانت مقبولة في موريتانيا و يتضح من الجدول (35) أن تلك المردودية كانت جيدة من حيث الكم مقارنة مع المردودية في معظم دول العالم إلا أن الأرز الموريتاني لا يقوي علي المنافسة بسبب قلة الجودة وبهاظة التكاليف مما جعل السوق الوطنية تعج بالأرز التايلاندي والسنغالي وبأثمان رخيصة.وجدير بالذكر أن تقارب مردودية الأرز في موريتانيا مع نظيرتها في فرنسا وتجاوزها الكمي للمردودية في الهند والبرازيل و فيتنام لا يمكن أن يكون وليد التفوق في التكنولوجيا ولا خبرة العمال وإنما يفسر بحداثة زراعة الأرز في التربة التي مازالت تحتفظ بخصوبتها.

جدول (35): مردودية الهكتار من الأرز في بعض الدول[1].

الدول	اليابان	الهند	البرازيل	فيتنام	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	موريتانيا
المردودية (كلغ/هكتار)	6300	2120	1520	2520	4100	6100	3900	4000

[1] - على وهب جغرافية الاقتصاد الزراعي المقومات والإنتاج ، ص 198 ، مرجع سابق.

-المبحث الثاني: الإنتاج والاستهلاك الغذائي و معوقات الزراعة في موريتانيا

يهتم المخططون الزراعيون ضمن أولوياتهم بضرورة تحقيق الكفاية في الإنتاج الزراعي.ومن الملاحظ أن التزايد الحجمي للاستهلاك الغذائي يتزايد كثيرا في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة وبصورة عامة يمكن تحليل الاستهلاك الغذائي انطلاقا من النمو الديمغرافي وتطوير المداخل ومرونتها بالنسبة للاستهلاك.إلا أن الفوارق البيئية والعادات والتقاليد تبقى عنصرا أساسيا متحكما في تطور الاستهلاك الغذائي. وقد أكدت البحوث والدراسات أن الموريتانيين يمتازون ببساطة المعيشة وثباتها[1]، حيث يعتمدون على الحبوب ويكملونها نوعيا بمنتجاتهم الحيوانية الوفيرة.

كما يعتبرون أن الحفاظ بالموروث الغذائي جزء من ميزاتهم ولو كانوا خارج بلادهم ضمن سكان البلاد المستضيفة « فرغم اختلاطهم مع السكان الأصليين فإنهم يحتفظون بأشكالهم الخاصة، بملابسهم وأغذيتهم التي لا تتغير إلا طفيفا وكلما سنحت الفرصة يعودون ويسترجعون عوائدهم العربية[2]. وإذا كان الأمر كذلك فكيف كان تطور إنتاجهم الزراعي؟ وما مدى الفجوة الغذائية؟

II- 1 -الإنتاج و الاستهلاك و العجز الزراعي:

يتركز الإنتاج الزراعي في محاصيل الذرة بأنواعها والأرز الذي ازدادت كمياته في المرحلة الأخيرة (1985 2004)، في حين أن إنتاج الشعير والقمح ضئيل جد، بحيث يمكن إهماله، أما إنتاج البقول فإنه لم يحظ بالإحصاء والتقدير رغم وجوده بالاسواق ويغطي جزءا كبيرا من حاجياتها خاصة في فصل الشتاء وقد قدرت وزارة التنمية الريفية والبيئة احتياجات الفرد من البقول والفواكه كما قدرت الكميات المستوردة منها، وهو ما اعتمدناه في حساب الاحتياج العام علما أن التمور تعتبر أساس الفواكه في موريتانيا.

II-1 -1 - الإنتاج الزراعي: تمثل زيادة وجودة الإنتاج الهدف الأهم للتخطيط الزراعي والغاية لعمليات التوسع الزراعي.

II-1 -1 -1 - الإنتاج في المرحلة الأولى (1963 1984):

لقد أدت قلة المراجع والأجهزة الإحصائية إلي عدم وجود معلومات زراعية مفصلة عن الإنتاج الزراعي في تلك الحقبة مما يجعل المعلومات تقديرية.

[1] - مفوضية محاربة الفقر، ص 57، مرجع سابق.

[2]- Institut Français d'Afrique noire, p122, Op cité

الشكل(19) - الإنتاج الزراعي للمرحلة (63 1984) في موريتانيا

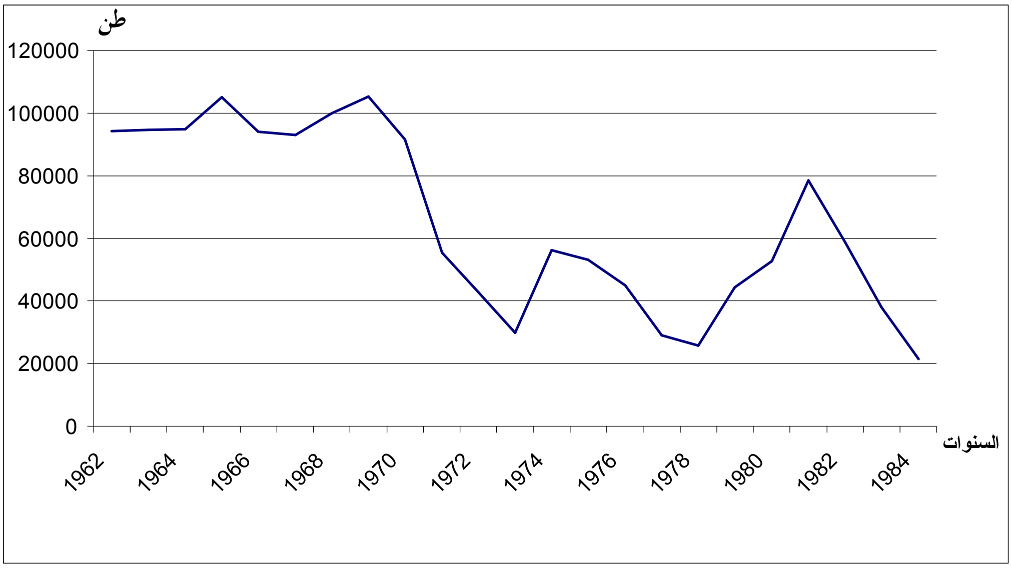

ويتضح من الشكل(19) الذي يــبين تطور الإنتــاج الزراعي خــلال المرحــلة (63 1985) أن الإنتاج بلغ أعلى قيمة له في السنين 1965 و 1968 و 1969. وإذا كانت قيمة الإنتاج عالية نسبيا أثناء الخطة الأولى من تلك المرحلة (63 - 1985) فإن الإنتاج بدأ يتدهور مع تقدم التخطيط في المجال الزمني ويمكن أن يفسر ذلك بعامل الاستقطاب الذي أحدثته الخطط التنموية عند تركيزها على القطاعات الأخرى غير الزراعية مما ولد عدم التوازن في التنمية بإهمال القطاع الزراعي وأدى الأمر إلى هجرة المزارعين إلى المناطق المنجمية الأكثر حظا في الاستثمارات.

و من ناحية أخرى فإن عامل المساعدات الغذائية المجانية خلق روحا إتكالية لدى الكثير من المزارعين. و يلاحظ من الجدول تزايد إنتاج الأرز ويرجع ذلك إلى أنه كان ضمن المساعدات الغذائية المجانية كما هو حال القمح فألفها الناس وبذلك نجح الهدف الاستعماري من تلك المساعدات بتعويد المجتمع على إنتاج الفلاح الغربي.

II-1 -1 -2 - الإنتاج الزراعي لمرحلة (85 - 2004):

يمثل الإنتاج الزراعي في هذه المرحلة صورة عن حصيلة الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات المتتالية في المجال الزراعي بعد إدخال العتاد الحديث في الزراعة الموريتانية وسن قوانين الملكية العقارية. بالإضافة إلى التــحكم في مياه نهر الســنغال عبر سدي ديام و ماننتال اللذين مكنا من التحكم في مياه النهر وتسخيرها للزراعة.

الشكل(20) - تطور إنتاج المرحلة (85 - 2004) في موريتانيا

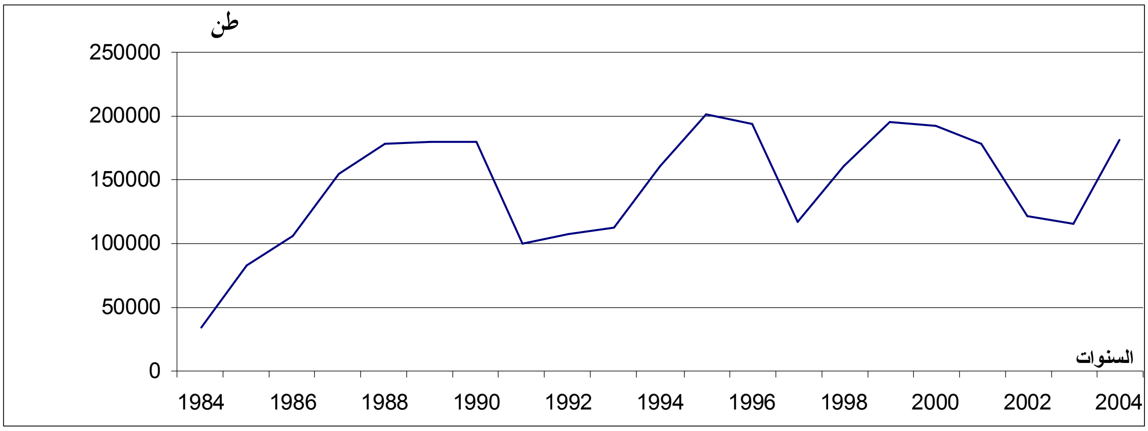

يلاحظ من الشكل(20) التذبذب الشديد في الإنتاج الزراعي خلال المرحلة (85 -2004) و يعود ذلك إلى نفس الأسباب التي سبق ذكرها في المرحلة الأولى، و هو ما يمكن أن يفسر بضعف ذاكرة المخططين و القدرة على استلهام التجارب من الخطط السابقة و العقلية السائدة المتمثلة في فصل المراحل الاقتصادية عن بعضها، و بالتالي تكون حتمية تكرر الأخطاء،وفي معظم الأحيان تكون العملية التخطيطية مجرد روتين تعاد به كتابة مقررات الماضي اعتباطيا لتغيير التوقعات.

II-1 -2 - الاستهلاك والعجز الغذائي

الجدول (36): الاستهلاك الغذائي والفجوة الغذائية في موريتانيا (2004)[1]

المحصول	الإنتاج (طن)	الاستهلاك (كغ/فرد/سنويا)	عدد السكان (نسمة)	الاحتياجات (طن/سنويا)	الفجوة الغذائية (طن/سنويا)	الفجوة الغذائية (%)
القمح	-	73	2508159	183096	183096	100
الذرة بأنواعها	94520	42	-	105343	10823	10.3
الأرز	78990	50	-	125408	46418	37.1
البقول	65719	27	-	67720	2001	3
الفواكه	213193	10.6	-	265864	52671	20

[1]- Bureau de la représentation mondial de la santé en Mauritanie , outils de planification et d’évaluation pour la santé des femmes le développement , nolisateurs

يتضح من الجدول (36) أن الفجوة الغذائية قليلة من المحاصيل التقليدية التي كانت معروفة في الغذاء الموريتاني منذ أزمنة بعيدة، تلك المحاصيل التي أدت المساعدات الغذائية إلى تعويضها شيئا فشيئا بالمحاصيل الأخرى خاصة القمح والأرز والتي ظهرت كمساعدات أولا ومن ثمة تحولت إلى محاصيل تستورد وتستنزف خزينة الدولة وجدير بالذكر أن استهلاك المحاصيل المستوردة لم يغير في نوعية الوجبات الموريتانية بل إن نفس الوجبات بأنماطها ظلت سائدة، لكن حل دقيق القمح محل دقيق الذرة كما حل الأرز محل تلك الحبوب واستغلالها المباشر التقليدي دون سحقها في بعض الوجبات الشعبية.

ولم تواكب عملية إبدال المحاصيل التقليدية في الاستهلاك بتطوير زراعة المحاصيل الجديدة، وهو ما يشكل أحد الأهداف الرئيسية للدول المانحة للمساعدات الغذائية والتي تستهدف استنزاف الخزينة العامة للدولة الممنوحة باستيراد تلك المحاصيل الجديدة. وهكذا لم يستطع السكان لتدني خبرتهم التكيف مع زراعة المحاصيل الجديدة، عدا ما حصل مع الأرز الذي منحت الحكومة كل الجهود لدعمه والذي لا شك أن استمرار زراعته والاتكال عليه سيصل إلى طريق مسدود في آماد متوسطة وذلك بسبب محدودية الأراضي الصالحة لزراعته واستهلاكه الكثير للمياه وما يتطلبه من يد عاملة وضعف منافسة الأرز المحلى للأرز المستورد والمنتج بتقنيات عالية.

أما بالنسبة للقمح فإن نجاح زراعته في موريتانيا قد يكون واردا لملاءمة الظروف المناخية، لكن لزوم مساحات واسعة له بسبب ضعف مردوديته في الصحراء (200-500كلغ/هكتار)[1] و صعوبة حماية تلك المساحات مع وجود ثروة حيوانية طائلة تعيش على الانتجاع في موريتانيا جعل عزوف المزارعين كل السنين الماضية عن زراعته برهانا قاطعا على صعوبة تكيفهم مع زراعة ذلك المحصول، خاصة أن القمح بطيء المردودية إذا ما قورن ببعض أنواع الذرة التي وصل إنتاجها في بعض الحالات إلى أربعة طن/الهكتار، ولا زالت مردودية القمح في الدول المغاربية الأكثر تجربة بعيدة من أن تصل مستوى مردودية الذرة في موريتانيا كما يتضح من الجدول(37).

الجدول(37) مردودية القمح في الدول المغاربية[2] (كلغ/هكتار).

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
المردودية	801	929	1085	غير مبين

[1] M. Lamotte et Autres, Fondement rationnel, P62, Op Cité

[2] - المنظمة العربية للتغذية و الزراعة ، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ص 98 ، الخرطوم 1999

وإذا كانت تلك هى الاحتياجات الاستهلاكية لسنة 2004 و الواردة في الجدول (36) فإن تلك الاحتياجات متطورة كما يوضح الجدول (38) الذي يتضح منه، أن عدد سكان موريتانيا سيتضاعف سنة 2020 وبالتالي فإن الاحتياجات ستقارب التضاعف إذا ما أعتبر المعيار الوطني الحالي للاستهلاك الفردي.

ويتضح من الجدول(38) مقدار الاحتياجات الغذائية لسنة 2020، وبناءا على معطياته والمعطيات الزراعية 2004 يمكن تحديد الاحتياجات في التوسع الأفقي الزراعي وذلك باعتبار أن المساحة بالهكتار التي تجب زراعتها تساوي الاحتياجات(طن) مقسمة على المردودية(طن/هكتار).

الجدول (38): الاحتياجات الغذائية لسكان موريتانيا لسنة 2020[1]

المحصول	حاجة الفرد (كلغ)	عدد السكان (نسمة)	الحاجيات (طن)
القمح	73	4030456	294223
الذرة	42	-	169279
الأرز	50	-	201522
البقول	27	-	108822
الفواكه	10.6	-	427228

ولمعرفة مقدار ذلك التوسع سنويا يكفي تقسيم التوسع الكلي المستهدف / عدد السنين. و تجدر الإشارة أن مرد ودية الهكتار من القمح و الغير واردة في معطيات 2004 عن الزراعة الموريتانية قد اعتبرت مثل المـــردودية المتوســطة في الدول المغــاربــية 983 كغ/هكتار طبقا للجدول رقم (37).

يتضح أن إجمالي إنتاج موريتانيا يبلغ 452422 طن من مختلف المحاصيل، في حين أن الفجوة الغذائية تصل 295009 طن و يتركز العجز الغذائي في المحاصيل التي شكلت أساس المعونات الغربية، و بناء على ذلك فإنه لتقليص الفجوة لابد للدولة من استهداف تهيئة 741465 هكتارا لغاية 2020، أي بمعدل 92682 هكتارا سنويا لتوفير

[1] $P1=P0(1+R)n-1$، P1 سكان سنة الإسقاط ، P0 عدد سكان أخر إحصاء ،R معدل النمو، n فرق السنين.

75065 طن سنويا الجدول (39) . ولأن تلك الأهداف قد لا تكون سهلة من ناحية التمويل والخبرة الفنية اللازمة خاصة بالنسبة للأرز الذي قد لا يكون التوسع في زراعته دائما ممكنا.

الجدول (39): احتياجات التوسع الزراعي لموريتانيا سنة 2020.

المحصول	الاحتياجات (طن)2020	المردودية (طن/هكتار)	التوسع المساحي(هكتار) للفترة(2004 -2020	التوسع المساحي السنوي(هكتار)
القمح	294203	0.93	316368	66114
الأرز	169279	4	42320	2645
الذرة	201522	1	201522	12595
البقول	108822	105	10364	648
الفواكه	427228	2.5	170891	10680
المجموع	1201054	-	741465	92682

لذا سيكون من الأفضل الرجوع إلى المحاصيل التقليدية أي الذرة بمختلف أنواعها و دعمها و قد يؤدي ذلك إلى تقلص الاحتياج للتوسع الزراعي إذا ما تم التوصل إلى مرد ودية 4 طن/هكتار من خلال انحصاره في 23170 هكتار سنويا ويمكن بسهولة تحقيق ذلك بدعم الزراعات المطرية و استخدام الري بالمياه الجوفية و تخصيص الولايات في الإنتاج الزراعي بناءا عن الخبرات التقليدية للسكان مع إدخال الوسائل الحديثة تدريجيا. كما يمكن تخفيف الفجوة الغذائية بالتعاون في إطار مخطط أمن غذائي مغاربي لتوفير المحاصيل الغير ممكن إنتاجها في البلاد.

II -2 - معوقات الزراعة في موريتانيا

بذلت الدولة ضمن الخطط التنموية مجهدات عديدة للتغلب علي المعوقات التي تعترض التنمية الزراعية وغالبا ما ظل الطابع السائد التفاوت في بلوغ الأهداف وتطويع التحديات وتتجلي أهم المعوقات في العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

II -2-1 - المعوقات الطبيعية: تمثل العوامل الطبيعية معوقات للزراعة الموريتانية تفرض على المخطط الزراعي اعتبارها أثناء وضع الخطط، وتتفاوت الآثار السلبية للعوامل الطبيعية على الزراعة من إقليم إلى آخر.

و تتجلى أهم معوقات العوامل الطبيعية في الاتساع الشاسع للبلاد و ما يترتب عليه من صعوبات توفير البنية التحتية بالإضافة إلى أثر تذبذب الأمطار في كميتها و شدتها و فترات هطولها، مما يفرض الاعتماد علي الزراعة المروية، كما أن بقية عناصر المناخ تحد من اختيارات تعدد المحاصيل و تستوجب إجراءات خصوصية تكيفية علي الزراعة وعلي العموم فإن من أهم المعوقات الطبيعية و أكثرها حاجة للحل السريع، مشكلة المياه والآفات الطبيعية.

II -2 - 1 -1 -المياه:

تتمتع موريتانيا بوفرة المياه، إذا ما قورنت باحتياجات البلاد، وقد اكتشف أخيرا نهر من المياه العذبة في وسط الصحراء الموريتانية،يصل عمق مياهه عن مستوى سطح الأرض 30 مترا، و يمر هذا النهر بمدينة أ طار كما يبلغ مستوى الضخ منه 32م^3/ساعة[1]. بالإضافة إلى البحيرات الجوفية العديدة ونهر السنغال. ورغم ذلك فإن مشكلة المياه مستعصية في موريتانيا لسوء استثمارها واستغلالها. فمعظم السدود التي أنشئت في مجاري الأودية أو البطاح لحجز المياه تمت بمساعدة من الدولة إلى الأهالي دون دراسة أو شروط مفروضة لاستغلالها في الزراعة أو اختيار مواقعها مما جعل بعض تلك السدود يحجز الماء عن بعض و تؤدي أعمال التهيئة لانجازه إلى تدمير الوسط الطبيعي.

و قد نجم في معظم الحالات عن إنشاء تلك السدود القضاء على المجاري المائية الأساسية التي كانت تلعب دورا مهمة في الوسط البيئي، كما هو الحال في منطقة واد كتي بولاية لبراكنه التي أدت السدود على روافده إلى تكديس الرمال في المجرى الأساسي و تحويله في بعض أجزائه إلى أحزمة رملية وترتب علي ذلك حجز للمياه عن بحيرة ألاك والمساحات الزراعية المتاخمة للمدينة. و ساعدت القبلية السائدة في المجتمع على تفاقم الظاهرة،خاصة أن تلك العقلية تعتبر السدود و الآبار مجرد إثبات للملكية التقليدية و الجماعية، تمكن الجماعة من استخدام مجالها الإقليمي للرعي المفرط، بالانتجاع بين الآبار و السدود.

وباستثناء مناطق الواحات و السدود الواقعة بجنب القرى أو المدن فإن معظم تلك الحواجز الرملية و السدود و الآبار لا تستغل للزراعات.

إضافة إلى أن الحصول أو تمويل الآبار السبرية أو السدود يخضع للاعتبارات السياسية أكثر منها لاعتبارات اقتصادية إقليمية مخططة مما جعل انعكاسات إنشائها سلبية على الوسط الطبيعي و معدومة في مجال الزراعة ومكرسة للتحضر العشوائي وما يترتب عليه من سلبيات لبعض الجماعات التي تتشبث بالتحضر حول السدود بعد جفافها و تعتمد عندئذ في جلب احتياجاتها المائية من آبار أو قرى بعيدة.و يبقى الداعي للتحضر حول تلك السدود اعتقاد الجماعات أنها تمثل رمزا للوجود الجماعي وبذلك تحرم من الاستفادة من الخدمات و البني التحتية بالقرى المجاورة.

أما بالنسبة لمياه نهر السنغال فإن استغلال مياهه يعرف نوعا من الفوضى المتمثلة في استفادة الحقول القريبة من الضفة بالمياه و حجزها عن الأراضي البعيدة. و في معظم الحالات، يعتبر مالكو الأراضي القريبة من الضفة أن الأراضي التي يحجزون عنها المياه ستعود بطبيعة الحال إلى ملكهم ومن ثم يتعمدون رفض أي حل قد يفضي إلي مرور أي قناة ري عبر أراضيهم.

تستثنى من الوضعية السابقة الأراضي التابعة لإشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية والتي قامت بإنشاء قناة مائية رئيسية تتفرع منها قنوات عديدة تتصل بكافة المزارع البعيدة. إلا أن تلك القناة الرئيسية تبقى أيضا في بعض الأحيان عاجزة عن مواكبة تطلعات المزارعين في توسعة المساحات المزروعة بسبب ارتباط مد القناة بقرار الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

II -2 -1 -1 - الآفات الطبيعية: تتعدد الآفات الطبيعية الضارة بالزراعة و تتنوع، ولكن من أهمها تلك المتعلقة باستيطان الطيور آكلات الحبوب و الجراد في موريتانيا،بالإضافة إلى انتشار الحيوانات البرية الضارة بالزراعة في مناطق النهر مثل القردة و الخنازير.فأسراب الجراد المهاجر أصبحت آفة مستعصية الحل و ذات تأثير بالغ على إرادة المزارعين حيث لا يوجد لها حل و تتجاوز متطلبات مقاومتها إلي الآن كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة كما أن الطيور تشكل هاجسا كبيرا لدى المزارعين لما لها من خطورة خاصة في المناطق الجنوبية، أما الخنازير فإن مشكلتها الكبيرة ناتجة عن تعايش المحمية الوطنية بمنطقة جاولينغ بالقرب من المزارع على ضفة النهر، فقد شكلت المحمية موطنا آمنا لتلك الحيوانات تنطلق منه إلى المزارع المجاورة و تتجاوزها إلى غيرها،كما تتخذ القردة المفترسة من الغابات المحاذية للنهر ملاذا طبيعيا لها.

II -2 -2 -**المعوقات البشرية**:تعاني الزراعة من العديد من المعوقات البشرية ومن أهمها:

II -2 -2 -1 - الملكية العقارية:

تعتبر الملكية العقارية المسئول الأول عن استخدام الأرض و تطويرها فالملكية العقارية شيء أساسي في تهيئة الأراضي، لذا فإن التحليل الجغرافي يمر حتما بتحليل الملكية العقارية و تطوراتها و قوانينها وتطبيقاتها. كما أن العادات في مجال الملكية العقارية تشكل أول خطوة أساسية في إطار التهيئة، ومن خلال دراسة الملكية العقارية يتم تحديد و تقدير كيفية تطوير البنية العقارية و السياسات المعمول بها، لذا فإن الملكية العقارية تفيد في اختيار أحد أسلوبين أولهما تركيز هذه الملكية بتوسيع المساحات الزراعية أو تشتيت ملكية الأراضي الزراعية بين الأفراد لتوخي عدالة أكبر.

و قد صدرت في موريتانيا قوانين عديدة لمعالجة الملكية العقارية التي تخضع في العموم للمجال القبلي القديم المرتبط بقوة القبيلة و تاريخها و نفوذها قبل وجود الدولة، و من أهم هذه القوانين: القانون 83 -127 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1983 و المرسوم 089 - 2000 الذي يلغي و يحل محل المرسوم رقم 90 -020 الصادر بتاريخ 31 يناير 1990 المطبق للأمر القانوني رقم 83 -127.و يقر هذا القانون المبادئ التالية:

- الأرض ملك للدولة.
- تعترف الدولة و تضمن الملكية الخاصة التي يجب أن تساهم في التطوير الاجتماعي و الاقتصادي للدولة طبقا للشريعة الإسلامية.
- يمكن لكل موريتاني أن يتمتع بملكية شخصية شريطة استغلالها.
- إرادة الدولة في تسيير مخطط للمجال.

و إذا كانت المآخذ علي تلك المبادئ قليلة، فإن واقعها في التطبيق يبقى العامل الأهم للحكم علي الملكية العقارية.وبالإضافة إلى تلك المبادئ فقد أوضح المرسوم 2000 - 089 على أنه تعتبر جزءا من أملاك الخواص و تحمي بهذه الصفة الأراضي التي تمّ إحياؤها من قبل الأشخاص الخصوصيين، طبقا للأمر القانوني رقم 183 -127 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1983. كما توضح المادة الثانية أن إحياء الأراضي يكون بالبناء أو بالغرس أو وجود سدود تمسك المياه أو منشآت زراعية مائية أو آثارها الدالة على ذلك بوضوح[1].

[1] - المرسوم الرئاسي 089 -2000 الصادر بتاريخ 5 يوليو 2000.

و يتضح من هذه المادة سهولة حوزة الأراضي في الظاهر إلا أن الواقع يجعل من تلك الحوزة مستحيلا بطبيعة الاعتراف العملي للدولة بالمجال القبلي و إحجام الإدارة المحلية عن المواجهة مع السكان لتطبيق القانون للاعتبارات السياسية و الاجتماعية و غيرها. الأمر الذي دفع العديد من الجماعات إلي إقامة الأحزمة الرملية و حفر الآبار دون استغلال الأراضي لتكريس الملكية.

كما تنص المادة 57من القانون رقم 183 127 على أن منح الاقتطاع المؤقت للأراضي يكون بعد مدة 5 سنوات و يجب أن لا تنقص هذه المدة قبل أن تستغل الأرض و إلا نزعت من صاحبها و منع من الحصول على ملكية نهائية. و الواقع أن عملية النزع بقيت حتى الآن تهديدا ولم تنفذ إلا إذا كان المالكون المستهدفون من المستضعفين التقليديين و كانت الرغبة في ذلك جامحة لدى الإدارة المحلية. و يتضح من هذه المادة طول المدة المسموح بها قبل سحب الأرض و هو ما يتناقض مع مبدأ تسريع التطور الزراعي بفتح المجال أمام الراغبين باقتناء أراضي لاستغلالها.

و تبين المادة 91 من المرسوم 2000-089 أن الملكية النهائية تمنح بناء على طلب صاحب الاقتطاع المؤقت بعد إثبات انجاز برنامج الاستغلال إثر انقضاء الأجل المذكور المحدد من المادة أعلاه، أما إذا كان لاستغلال زراعي فيمكن حينئذ الحصول على الاقتطاع النهائي بصفة استثنائية قبل انصرام الأجل المذكور إذا كان إنجاز زراعي قد تم فعلا في المساحة المطلوبة طيلة ثلاث سنوات متتالية،شريطة تأكّد اللجنة المختصة من ذلك، و لمنح الملكية يلزم وجوبا أن يكون الاستغلال قد تمّ طبقا لبنود و ترتيبات دفتر الشروط و برامج الاستثمار الذي التزم باحترامه صاحب الاقتطاع المؤقت. و يوضح المرسوم 2000-089 ذلك البرنامج الذي يشمل طبعا للمرسوم ما يلي:

- الاستصلاح المناسب لموضوع الاستغلال.
- تحقيق إنتاج كاف بالمقارنة مع معايير الإنتاج في مجال الاستغلال المزمع.
- و جود تجهيز مناسب لتأمين الاستغلال الفعلي المستمر للأرض.

و الواقع أن هذه الشروط نظريا تمثل واجهة منطقية لتسهيل و إتقـــان عمليات التهيئة و الالتزام بمقاصد التخطيط إلا أنها في الواقع بعيدة كل البعد عما يجري على الأرض

فباستثناء ما أنجزته الشركة الوطنية للتنمية الريفية من مشاريع زراعية فإن 95٪ من الملكيات الخاصة لا تخضع لتلك الشروط ومع ذلك لا ينال أصحابها عقوبة[1].

فإذا كانت موريتانيا قد وضعت قانونا حديثا في المجال العقاري فإن العقوبات المنصوص عليها و تطبيقاتها ما زالت بعيدة من الواقع المعاش لضعف الإدارات المحلية و مجاراة للاعتبارات السياسية و قد كرس ذلك المنطق واقع الـملكية القبـلية و شرعها من باب الواقع المعاش و ظلت الفآت المستضعفة أو تلك النازحة من مواطنها الأصلية خاصة لأسباب الجفاف محرومة ثم أن تلك الوضعية فتحت الناب أمام أصحاب النفوذ لامتلاك مفرط للأراضي الزراعية في أقاليم بعيدة عن مواطنهم الأصلية باعتبار أن الأرض للدولة و دون استغلال لتلك الأراضي و لازالت مشكلة الملكية العقارية أحد أكبر المعوقات أمام التطور الزراعي لما يكتنفها من مضـاربات و الكيل بمكيالين للمواطنين باختلاف نفوذهم و تفاوت حمايتهم الجماعية، و لقد لجأت بعض الجماعات إلى تفتيت الملكية بأسماء أفرادها لحماية الأرض دون استـغلال.

و لقد أفرزت نتائج الصراع العقاري و التحايل عليه معطيات هامة أدت إلى أنه من أصل 140.000 مزرعة تم إحصاؤها1998 لا تبلغ أكثر من 90% أكثر من 5هكتارات و تقل مساحة 60%عن هكتار واحد، و قد أدى حجم المزارع إلى صعوبة الحصول على فائض نقدي كما تولدت صعوبة الاستثمار الواسع عن منح سندات الملكية النهائية.

II -2 -2 - نقص الخبرات التقنية وسط المزارعين:

تبلغ نسبة الأمية بين المزارعين 65 % في حين يصل مستوى الفقر إلى 75% و رغم الأعداد و التكوين الذي تقوم به الشركة الوطنية للتنمية الريفية و المدرسة الوطنية للتكوين و الإرشاد الزراعي و الهيآت الفرعية الأخرى لوزارة التنمية الريفية فإن مستوى المزارعين التقني مازال بعيدا من الحد المقبول حيث تصل نسبة الذين لا يميزون بين أنواع وكميات الأسمدة المناسبة لمزارعهم 80% إضافة أن إجراءات التعامل مع الآفات الزراعية كالأعشاب الضارة قد تؤدي إلى كوارث في نتائج الزراعة و ذلك من خلال جهل هؤلاء المزارعين للكميات المناسبة و أنواعها، و قد أثبت التحقيق الميداني أن 85% من المزارعين لا يفرقون بين كميات و أنواع الأسمدة

[1] - دراسة ميدانية أنجزها الباحث بتاريخ: 2004/09/05

التي يستخدمونها و لا يخضعونها لمقاييس علمية كما أن لا يتبعونها بنوع المحصول واتساع المساحات الزراعية و إنما تخضع كميات الأسمدة المستخدمة للقدرات الشرائية للمزارع و تخميناته بنسبة 85% و يظهر نقص الخبرة من خلال إنجازات التهيئة الزراعية للقطع المزروعة و التي غالبا مالا تتمتع بالتسوية و الميلان المناسب و قد تكون حواجز المياه و قنوات التصريف بعيدة عن المقاييس و يؤدي سوء التهيئة إلى الإنهاك المادي للمزارع الذي يقوم قبل كل حملة بتجديد أو تحديث العمل كما يؤدي سوء التهيئة إلى ضعف الإنتاج، و في مجال البذور فإن75%من المزارعين لا تهتم بنوعية البذور و إنما تزرع مما تيسر و ينجم ذلك من عدم الاقتناع بالفوارق بين البذور المحسنة و المنتقاة و غيرها، بالإضافة إل أن 95%من المزارعين لا تقوم بعصيانات دورية للعتاد الذي بحوزتهم خاصة المضخات.

و أدى نقص المستوى التعليمي و التقني لدى المزارعين إلى عدم اختيار المحاصيل المزروعة تبعا لأي اعتبار أو تنظيم دورات زراعية و إنما اعتادوا زراعة محصول أو محصولين و ظلوا على تلك العادة.

و بالنسبة للزراعة المطرية فإن المزارعين أحسن حالا نتيجة للممارسة التقليدية و لقلة متطلبات هذا النوع من الزراعات لخبرة أكثر و مع ذلك فإن 95% يمارسون زراعة نفس المحصول أو نوع الذرة و الفاصوليا و لا تريح الأرض إلا في حـالة الجفـاف و عدم سقوط الأمطار.في حين أن الخبرة ترتفع أكثر في أوساط سكان الواحات نظرا لتكثيف المجهدات التي أولتها الدولة لهؤلاء و لخبراتهم المتوارثة.

II-2 -3 - المعوقات الاقتصادية: تعاني الزراعة الموريتانية من العديد من المعوقات ومن أهمها القروض الزراعية والنقل.

II-2 -3 -1 - القروض الزراعية:

هي مبالغ مالية مقرضة لتوفير السيولة اللازمة لشراء لوازم ومعدات الزراعة، ولهذا الغرض أنشأت الدولة إدارة للقرض الزراعي عام 1985 أوكلت إليها مهمة تقديم جميع القروض الموجهة لتطوير الزراعة وتنقسم هذه القروض إلى ثلاثة أنواع[1].

- **قروض قصيرة الأجل:** يستفيد منها بعض المزارعين في إطار فردي أو ضمن تعاونيات زراعية وتقدم هذه القروض للحملات الزراعية الموسمية، حيث يعتبر الهدف

1 - Crédit agricole en république islamique de Mauritanie.

منها شراء المستلزمات الزراعية بصورة جزئية كالبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية. ويستفيد من القروض الزراعية المزارعون الجدد أو الذين سددوا القروض السابقة، وتبلغ مدة تسديدها سنة واحدة بفائدة قدرها 8.5 %.

- **قروض متوسطة الأجل**: تخصص هذه القروض لتمويل مشتريات المزارعين في إطار فردي أو ضمن التعاونيات الزراعية من مضخات وآلات وهذه القروض من المفترض أن تسدد بأربع سنوات بمعدل فائدة 8.5 %.

- **قروض طويلة الأجل**: تقتصر هذه القروض على المشاريع الإنشائية الكبرى، كما لا يستفيد منها إلا الذين لديهم إمكانيات كضمانات لتسديد المستحقات ويخصص هذا النوع من القــروض للتجــهيز ويتراوح مدة تســديدها بين 8 و 10 مع مــعدل فائدة 8.5 %.

ولا تغطي قيمة القرض الزراعي كل التمويل الكلي للمشروع وإنما تقل عنه بدرجات متفاوتة حسب نوع القرض المقدم.

تتحدد قيمة القرض القصير الأجل بالمساحة المزروعة والحاجة إلى اللوازم والمواد الزراعية وعن القرض المتوسط الأجل يغطي إجمالي قيمة 80 % من الاستثمار الكلي اللازم للمزارع مع تحديد مبلغ كلي لا يتعداه ثمن شراء الآلة.

أما القرض الطويل الأجل فيتناسب مع حجم المشروع المستفيد. وجدير بالذكر أن ضمانات وشروط الاستفادة لمنح القروض، تختلف تبعا لنوعية القرض المقدم كذلك، إذ تقتصر هذه الشروط على ضمان شخصين معروفين أو تعهد تجمع زراعي، وبالنسبة للقرض المتوسط المدى فإنه يحتاج بالإضافة إلى ضمان الأشخاص والتجمع الزراعي إلى تقديم سند امتلاك أراضي زراعية مهيأة مسبقا.

أما شروط قبول طلبات قروض التجهيز الطويل الأجل فهي كالتالي:

- سند امتلاك أراضي زراعية مهيأة مسبقا.
- ضمانات رهن عقاري.
- رهن حيازة التجهيزات.يستفيد من هذه القروض مزارعي الواحات والزراعات المروية.ورغم تسهيلات تلك القروض فإنها لم تؤد الغرض المطلوب، بل أدت تلك التسهيلات إلى شبه إفلاس صندوق القرض بسبب عدم تسديد الديون المستحقة له وتوجيه أموال في غير وجهتها.

جدول (40): يبين توجيه أموال القرض الزراعي[1]

عدد المستفيدين (أفراد)	توجيه أموال القرض (%)							
	الزراعة	(%)	التجارة	(%)	الماشية	(%)	أغراض أخرى	(%)
200	60	30	50	25	60	30	30	15

يتضح من الجدول(40)، أن الجهود الكبرى التي بذلتها الدولة لم تجد في معظم الأحيان طريقها إلى الزراعة،فنسبة30%فقط من المزارعين الذين شملهم التحقيق تفيد أنهم صرفوا القروض التي استفادوا منها في شراء المستلزمات الزراعية أو في قضاء تكاليف الخدمات. ومن الملاحظ أن النصيب المصروف في الزراعة من طرف هؤلاء المزارعين لم يصرف بالطرق السليمة التي يمكن أن تجني منها النتائج المرضية فتهيئة الأرض عفوية ودون مخطط أو إشراف فنيين والأسمدة غير كما. فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن90 % من المزارعين يهيئون ألأراض دون الاستعانة بمخططات ولا فنيين،و يستثنى من ذلك المساحات التي تستصلحها الدولة بإشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية. وقد ترتب عن تلك العشوائية تردي الإنتاج وعجز المستفيدين أيضا عن تسديد السلفات.وفي كل الحالات فإن استرجاع أموال القرض أصبح إشكالية تقتضي من الدولة سحب الأراضي أو اتخاذ إجراءات عقابية أخري.

II-2 -3 -2 - النـــــقل: تمثل شبكات الطرق ووسائل النقل النظام الأكثر حيوية لاستغلال كافة الإمكانات المجالية الإقليمية فتضمن استغلال الأرض والتبادلات التجارية والتكامل، كماأن تنمية تلك الشبكات والوسائل يمثل عنصرا أساسيا في دعم تسهيل التسويق،بالإضافة إلي أنه يشكل العملية الجغرافية الأهم لتنظيم المجال وفك العزلة عن الأقاليم والمزارع. ورغم أن موريتانيا تمتلك البني التحتية والوسائل للارتباط مع دول العالم، إلا أن الأمر في الداخل مازال مختلفا ومقتصرا على ربط العاصمة بعواصم الولايات. ويعتمد تصنيف الطرق في موريتانيا على قانون منذ 1968 والذي يقدر شبكة الطرق في موريتانيا بطول 10300 كلم منها 2400 كلم معبدة ولا تعرف حالة هذه الطرق نقص المعطيات، تعد مستوى حالة الطرق المعبدة مقبولة بنسبة 70 %، أما الطرق الترابية فأن حالتها عموما

[1]- دراسة ميدانية أنجزها الباحث بتاريخ.5 -9 -2004.

سيئة وتتقاسم الدولة والبلديات المحلية مهمة صيانة الطرق، وتقدر نسبة المسافرين على الطرق البرية ب: 90 % من الركاب، أما البضائع فتنقل منها 80 % عبر الطرق البرية ويقدر تزايد حاجات النقل بحوالي 6 % للمسافرين و 8 % للبضائع.

ويتضح من الخريطة(14) -شبكة الطرق والاتصال في موريتانيا- أن الريف الموريتاني يعتمد على المسالك والطرق الترابية التي تصبح غير صالحة أحيانا سواء بتأثير تراكم الرمال أو انتشار المستنقعات خلال تساقط الأمطار وتزداد إشكالية الطرق في المناطق الجنوبية من البلاد ذات الأمطار المعتبرة وينجم عنها عدم توفر وسائل النقل لفترة قد تصل أسبوعا وأكثر بسبب انسداد المسالك.وتساعد حالة الطرق هذه في رفع تكاليف مستلزمات الزراعة مما ساعد على إضعاف قدرة التنافس وجعل 80 % من المزارعين يشتكون من حالة الطرق والنقل[1]. وقد تمت خوصصة قطاع النقل منذ 1998 وكذلك أنشئ المكتب الوطني للنقل والتسيير. وتشكل وسائل النقل البري حوالي 98 % من السيارات المستخدمة والتي يصل العمر المتوسط لاستخدامها 12 سنة، كما تسيطر الاتحادية الوطنية للناقلين على معظم الشاحنات.وترتب عن تلك السيطرة احتكار وسائل النقل خاصة الشاحنات مما شكل خنقا لخدمات النقل، وأدي إلي رفع تكاليفه وتزداد صعوبة النقل بارتباطها بصعوبة الحصول على الوسيلة وصعوبة الطريق. أماالنقل على السكة الحديدية عبر القطار فينحصر في مسافة 750 كلم بين ازويرات وانواذيبو، ويخصص لنقل المعادن، وقد يستغله بعض المواطنين أحيانا لنقل المنتجات الزراعة إلى تلك المدن. وبالنسبة للنقل الجوي فإن موريتانيا تمتلك 10 مطارات منها 4 دولية وكذلك 7مهابط طائرات. و يقتصر دوره على الركاب حوالي 294000 راكبا سنة 2002[2].

أما النقل البحري فيرتكز على ميناءين هما: ميـــناء انـــواكشوط وميناء انـــواذيبو و باستثناء البترول والمناجم فقد بلغ حجم ما استقبلت الموانئ من البضائع 1.42 مليار طن سنة 2001، ولا يستفيد القطاع الزراعي من تلك الموانئ إلا في إطار استيراد الآلات الزراعية. وحسب المستخدمين فإن تكاليف كافة أنواع النقل تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المجاورة فعلى سبيل المثال يصل ثمن نقل طن/كلم في شاحنة مبلغ 0.21 أورو في حين يصل 0.06 أورو في السنغال[3].

[1] -دراسة ميدانية أنجزها الباحث بتاريخ.5 -9 -2004.

[2] - Banque mondial P 7 , OP cité.

[3] Ibid, p 26

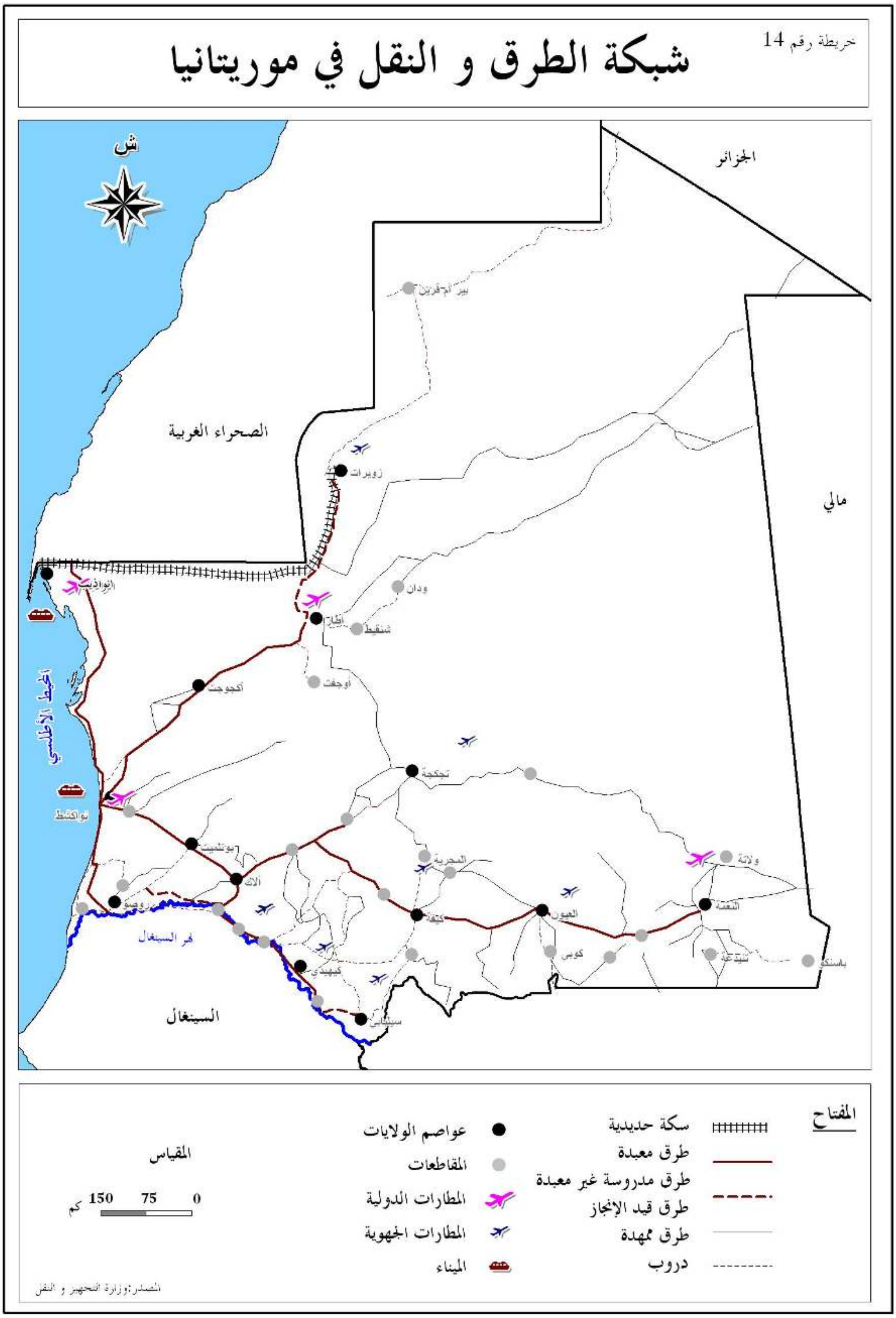
خريطة رقم 14
شبكة الطرق و النقل في موريتانيا
ش
الجزائر
الصحراء الغربية
مالي
المحيط الأطلسي
السينغال
نهر السينغال
زويرات
أطار
أكجوجت
تجكجة
بوتلميت
ألاك
كيفة
العيون
النعمة
ولاتة
المفتاح
سكة حديدية
طرق معبدة
طرق مدروسة غير معبدة
طرق قيد الإنجاز
طرق ممهدة
دروب
عواصم الولايات
المقاطعات
المطارات الدولية
المطارات الجهوية
الميناء
المقياس
0 75 150 كم
المصدر: وزارة التجهيز و النقل

خلاصة:

من خلال ما استعرضنا في الفصل يتضح أن انعكاسات الخطط التنموية كانت متباينة ومتذبذبة على أهم أهداف التخطيط الزراعي في الوضعية الراهنة للزراعة. فما زال التوسع الزراعي ضعيفا والإنتاج قليلا والفجوة الغذائية متزايدة رغم تذبذب مقدارها عبر مختلفة مراحل الخطط التنموية. كما أن المعوقات الأساسية للزراعة لازلت راسخة. وتبين أن العنصر الحاسم في الإنتاج الزراعي هو المزارع المستقر في مزرعته أو بالقرب منها. بالإضافة إلى أن أعلى مردودية قد تحققت تحت إشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية وضمن إطار زراعة التراجع الفيضي، ثم إن أساس أسباب الفجوة الغذائية يرجع إلى التوزيع المجاني للمحاصيل الجديدة ضمن المساعدات الغذائية والتي تحولت فيما بعد إلى مصدر استنزاف للخزينة العامة دون أن يتعود المزارعون على إنتاج مثل تلك المحاصيل (القمح والأرز) وكذلك الأثر السلبي لعدم توازن الخطط. وإذا كانت مجهدات الدولة لدعم زراعة الأرز قد أثمرت نسبيا، فإنها بقيت عديمة الأثر في زراعة القمح.

كما يلاحظ أنه رغم الجهود التي بذلتها الدولة في مقاومة الآفات الطبيعية واستغلال المياه وتقديم القروض الزراعية وتحديث القانون العقاري فإن تلك الجهود لم تثمر بما يتناسب مع أحجامها، لتفاقم الآفات الطبيعية وسوء استغلال وتخطيط استثمار المياه وضعف الادارة المحلية عن تطبيق القانون، إضافة إلى توجيه القروض الزراعية إلى غير وجهتها. وقد حصل كل ذلك مع نقص الخبرات لدى المزارعين وضعف شبكة الطرق وارتفاع أسعار النقل. مما جعل تحقيق الاكتفاء الغذائي هدفا صعب المنال في مثل تلك الظروف وسوء المنهجية التخطيطية.

الخاتمة:

من خلال ما استعرضنا في هذا البحث يتبين أن موريتانيا ضمن إمكاناتها الطبيعية والبشرية، تتمتع بموقع جيد يتوسط أسواقا عديدة، وقريبا من مراكز الثقل الحضاري، وتمتاز برتابة التضاريس، وتخلخل شديد في الكثافة السكانية على مساحة شاسعة. مما يساعد على إمكانية التوسع الزراعي الأفقي، وانتشار الزراعات الشاسعة، وتنوع المحاصيل.

كما أن سيادة مناخ جاف وحار متذبذب بين الفترات المطيرة والجافة في البلاد، مع توفرها على رصيد مائي جوفي وسطحي معتبر، يهبها إمكانية التوسع في الزراعة المروية ويفرض عليها الاعتماد على غلات المناطق الجافة وشبه الجافة، ويؤهل البلاد للتكامل مع الأقطار المجاورة المغاربية ذات الغلات الزراعية المنتجة في مناخ البحر الأبيض المتوسط الأكثر اعتدالا.

إضافة إلى أن قلة سكان البلاد، وإن كانت تساعد على سهولة سد حاجياتهم المعاشية، فإنها مع اتساع المساحة تفرض رؤوس أموال هائلة وتقدما تكنولوجيا لإرساء البني التحتية والخدمات اللازمة لتطوير الزراعة، واستجلاب الآلات الزراعية المتطورة تعويضا عن قلة اليد العاملة.

وقد اتضح أن الحكومات الموريتانية المتتالية حاولت انتهاج التخطيط الزراعي لاستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية في البلاد بغية تطوير الزراعة، لكن تحكم ضعف الأجهزة التخطيطية من حيث تمثيلها بالولايات وتداخل مسؤولياتها النظرية وقلة إمكاناتها، مثل عاملا أساسيا في عدم التقيد بمبادئ التخطيط ومن ثم حد من فرص نجاح عمليات التخطيط، مما يستوجب تصحيح مسار هذا التخطيط.

إضافة إلى أن تحكم الاستثمار الأجنبي والاعتماد علي الخبراء الأجانب في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فرض علي الحكومات المتعاقبة الخضوع لشروط الممولين الأوربيين والذين فضلوا استغلال المناجم المعدنية الأكثر ضمانا لاسترجاع أموالهم وتزويد مصانعهم بتلك المواد الخام وأدي ذلك إلى سوء تقدير الإمكانات البلاد الزراعية وقد انعكس ذلك على واقع الزراعة في تلك الخطط. فقد أهملت الزراعة في المرحلة الأولي من التخطيط ولم تستطع المجهدات التي بذلتها الحكومات الموريتانية المتعاقبة في المرحلة الثانية من التخطيط استدراك الموقف بتحقيق الاكتفاء الغذائي من

المحاصيل الأساسية بسبب تعويدا لسكان على محاصيل مستوردة وجديدة علـــيهم ضـــمن المساعدات الغذائية المجانية،بالإضافة إلي دعم الحكومات المتعاقبة لزراعة تلك المحاصيل التي تتطلب خبرات غير متوفرة محليا وفي نفس الوقت إهمال دعم زراعـــة المحاصـــيل التقليدية المعروفة لدي السكان.

وقد أدي سوء التخطيط إلى انعكاسات الخطط التنموية على أهم أهداف التخطيط الزراعي ضمن الوضعية الراهنة للزراعة التي كانت متباينة ومتذبذبة ويرجع ذلك إلى عدم التوازن التنموي حيث كانت الخطط تثيرا لقطاعات الصناعية والخدماتية مما زاد استقطابها للسكان على حساب الزراعة. ولذلك ما زال التوسع الزراعي ضيقا بالمقارنة مع إمكانيته والإنتاج الزراعي قليلا والفجوة الغذائية متزايدة رغم اختلاف مقدارها عبر مختلفة مراحل الخطط التنموية، كما أن المعوقات الأساسية للزراعة لازلت راسخة.

وتبين أن العنصر الحاسم في الإنتاج الزراعي هو المزارع المستقر جنب مزرعته،بالإضافة إلى أن أعلى مرد ودية قد تحققت تحت إشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية وضمن إطار زراعة التراجع الفيضي، ثم إن أساس أسباب الفجوة الغذائية يرجع إلى التوزيع المجاني للمحاصيل الجديدة ضمن المساعدات الغذائية والتي تحولت فيما بعد إلى مصدر استنزاف للخزينة العامة دون أن يتعود المزارعون على إنتاج مثل تلك المحاصيل (القمح والأرز) وكذلك الأثر السلبي لعدم توازن الخطط. وإذا كانت مجهدات الدولة لدعم زراعة الأرز قد أثمرت نسبيا، فإنها بقيت عديمة الأثر في زراعة القمح.

كما يلاحظ أنه رغم التدخلات الكبيرة التي بذلتها الدولة في مقاومة الآفات الطبيعية واستغلال المياه وتقديم القروض الزراعية وتحديث القانون العقاري فإن تلك الجهود لم تثمر بما يتناسب مع أحجامها، لتفاقم الآفات الطبيعية وسوء استغلال وتخطيط استثمار المياه وضعف الإدارة المحلية عن تطبيق القانون، إضافة إلى توجيه المواطنين للقروض الزراعية إلى غير الزراعة. وقد حصل كل ذلك مع نقص الخبرات لدى المزارعين وضعف شبكة الطرق وارتفاع أسعار النقل. مما جعل تحقيق الاكتفاء الغذائي هدفا صعب المنال في مثل تلك الظروف والمنهجية التخطيطية.

من أهم التوصيات التي توصلنا إليها:

- إقامة جهاز تخطيط و تهيئة زراعية موحد على المستوى الوطني وممثل بفرق تخطيطية فنية متخصصة بالأقاليم الداخلية،على أن يتبع مباشرة للوزير الأول ويرتبط

بتنسيق وثيق مع الجهات المسؤولة عن القطاعات الزراعية في الأقطار المغاربية. فمن شأن إجراء كذلك أن يمكن هذا الجهاز من حرية العمل ويخرجه من دائرة تداخل الصلاحيات مع الهيئات الأخرى وكذلك يمكنه من تحقيق قاعدة معلومات زراعية في الأقاليم بواسطة فرقه،بالإضافة إلى كسب الخبرات والمساهمة في التنسيق المرتبط بالقطاع الزراعي على المستوى المغاربي.

- الاستغناء عن الاستثمارات الأجنبية الغربية والخبراء المرتبطين بها ويمكن ذلك من خلال استخدام بعض عائدات الدولة أو استجلاب رؤوس الأموال العربية أو الإسلامية وكذلك الخبراء من الدول العربية الأكثر تجربة في الزراعة. ومن شأن إجراء كذلك أن يحرر الزراعة من الشروط الخارجية في المرحلة الأولى ثم الدولة كلها في المرحلة الأخيرة بعد تحقيق الاكتفاء الغذائي.

- تطوير القرض الزراعي وقوانينه بتقديم القروض الزراعية على هيئة آلات أو خدمات تهيئة بواسطة الشركة الوطنية للتنمية الريفية وإعطاء الأولوية للفقراء،ومن شأن ذلك أن يحد من صرف السلفات في غير الزراعة ويشجع ذوي الأرض المرتبطين بها على الزراعة.

- تعميم تطبيق قانون الملكية العقارية بتطبيق مبدأ الأرض الميتة لمن أحياها واعطاء الأولوية لأبناء الأقاليم الزراعية المستهدفة المستقرين بها،مع إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي ثبت عدم استغلالها لعدة مواسم دون مانع مقنع.

- تحسين البيئة الزراعية بإقامة الخدمات الأساسية وجعلها في المتناول اليسير للمزارعين وفك العزلة عن المناطق الزراعية.

- خلق أقاليم داخلية تخصصية لإنتاج المحاصيل التقليدية باستغلال الميزات الإقليمية الطبيعية و البشرية لكل إقليم وذلك في أطار السعي إلى تحقيق تكامل إنتاجي على مستوى القطر لسد الحاجات الغذائية.

- السعي الدائم إلى تحقيق أمن غذائي مغاربي وذلك لما توفره المنطقة عبر إمكانياتها الطبيعية و البشرية المتنوعة من تكامل الإنتاج الزراعي ولما لها من موروث تاريخي وحضاري يجعل الاهتمامات الغذائية متقاربة.

الخاتمة:

من خلال ما استعرضنا في هذا البحث يتبين أن موريتانيا ضمن إمكاناتها الطبيعية والبشرية، تتمتع بموقع جيد يتوسط أسواقا عديدة، وقريبا من مراكز الثقل الحضاري، وتمتاز برتابة التضاريس، وتخلخل شديد في الكثافة السكانية على مساحة شاسعة. مما يساعد على إمكانية التوسع الزراعي الأفقي، وانتشار الزراعات الشاسعة، وتنوع المحاصيل.

كما أن سيادة مناخ جاف وحار متذبذب بين الفترات المطيرة والجافة في البلاد، مع توفرها على رصيد مائي جوفي وسطحي معتبر، يهبها إمكانية التوسع في الزراعة المروية ويفرض عليها الاعتماد على غلات المناطق الجافة وشبه الجافة، ويؤهل البلاد للتكامل مع الأقطار المجاورة المغاربية ذات الغلات الزراعية المنتجة في مناخ البحر الأبيض المتوسط الأكثر اعتدالا.

إضافة إلى أن قلة سكان البلاد، وإن كانت تساعد على سهولة سد حاجياتهم المعاشية، فإنها مع اتساع المساحة تفرض رؤوس أموال هائلة وتقدما تكنولوجيا لإرساء البني التحتية والخدمات اللازمة لتطوير الزراعة، واستجلاب الآلات الزراعية المتطورة تعويضا عن قلة اليد العاملة.

وقد اتضح أن الحكومات الموريتانية المتتالية حاولت انتهاج التخطيط الزراعي لاستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية في البلاد بغية تطوير الزراعة ،لكن تحكم ضعف الأجهزة التخطيطية من حيث تمثيلها بالولايات وتداخل مسؤولياتها النظرية وقلة امكاناتها،مثل عاملا أساسيا في عدم التقيد بمبادئ التخطيط ومن ثم حدمن فرص نجاح عمليات التخطيط.

إضافة إلى أن تحكم الاستثمار الأجنبي والاعتماد علي الخبراء الأجانب في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فرض علي الحكومات المتعاقبة الخضوع لشروط الممولين الأوربيين والذين فضلوا استغلال المناجم المعدنية الأكثر ضمانا لاسترجاع أموالهم وتزويد مصانعهم بتلك المواد الخام وأدي ذلك إلى سوء تقديرلامكانات البلاد الزراعية وقد انعكس ذلك على واقع الزراعة في تلك الخطط. فقد أهملت الزراعة في المرحلة الأولي من التخطيط ولم تستطع المجهودات التي بذلتها الحكومات الموريتانية

المتعاقبة في المرحلة الثانية من التخطيط استدراك الموقف بتحقيق الاكتفاء الغذائي من المحاصيل الأساسية بسبب تعويدا لسكان على محاصيل مستوردة وجديدة عليهم ضمن المساعدات الغذائية المجانية،بالإضافة إلي دعم الحكومات المتعاقبة لزراعة تلك المحاصيل التي تتطلب خبرات غير متوفرة محليا وفي نفس الوقت إهمال دعم زراعة المحاصيل التقليدية المعروفة لدي السكان.

وقد أدي سوء التخطيط إلى انعكاسات الخطط التنموية على أهم أهداف التخطيط الزراعي ضمن الوضعية الراهنة للزراعة التي كانت متباينة ومتذبذبة ويرجع ذلك إلى عدم التوازن التنموي حيث كانت الخطط تثيرا لقطاعات الصناعية والخدماتية مما زاد استقطابها للسكان على حساب الزراعة. ولذلك ما زال التوسع الزراعي ضيقا بالمقارنة مع إمكانيته والإنتاج الزراعي قليلا والفجوة الغذائية متزايدة رغم اختلاف مقدارها عبر مختلفة مراحل الخطط التنموية، كما أن المعوقات الأساسية للزراعة لازلت راسخة.

وتبين أن العنصر الحاسم في الإنتاج الزراعي هو المزارع المستقر جنب مزرعته،بالإضافة إلى أن أعلى إنتاجية قد تحققت تحت إشراف الشركة الوطنية للتنمية الريفية وضمن إطار زراعة التراجع الفيضي، ثم إن أساس أسباب الفجوة الغذائية يرجع إلى التوزيع المجاني للمحاصيل الجديدة ضمن المساعدات الغذائية والتي تحولت فيما بعد إلى مصدر استنزاف للخزينة العامة دون أن يتعود المزارعون على إنتاج مثل تلك المحاصيل (القمح والأرز) وكذلك الأثر السلبي لعدم توازن الخطط. وإذا كانت مجهدات الدولة لدعم زراعة الأرز قد أثمرت نسبيا ،فإنها بقيت عديمة الأثر في زراعة القمح.

كما يلاحظ أنه رغم التدخلات الكبيرة التي بذلتها الدولة في مقاومة الآفات الطبيعية واستغلال المياه وتقديم القروض الزراعية وتحديث القانون العقاري فإن تلك الجهود لم تثمر بما يتناسب مع أحجامها، لتفاقم الآفات الطبيعية وسوء استغلال وتخطيط استثمار المياه وضعف الإدارة المحلية عن تطبيق القانون، إضافة إلى توجيه المواطنين للقروض الزراعية إلى غير الزراعة. وقد حصل كل ذلك مع نقص الخبرات لدى المزارعين وضعف شبكة الطرق وارتفاع أسعار النقل. مما جعل تحقيق الاكتفاء الغذائي هدفا صعب المنال في مثل تلك الظروف والمنهجية التخطيطية.

من أهم تلك التوصيات :

- إقامة جهاز تخطيط و تهيئة زراعية موحد على المستوى الوطني وممثل بفرق تخطيطية فنية متخصصة بالأقاليم الداخلية، على أن يتبع مباشرة للوزير الأول ويرتبط بتنسيق وثيق مع الجهات المسؤولة عن القطاعات الزراعية في الأقطار المغاربية. فمن شأن إجراء كذلك أن يمكن هذا الجهاز من حرية العمل ويخرجه من دائرة تداخل الصلاحيات مع الهيئات الأخرى وكذلك يمكنه من تحقيق قاعدة معلومات زراعية في الأقاليم بواسطة فرقه، بالإضافة إلى كسب الخبرات والمساهمة في التنسيق المرتبط بالقطاع الزراعي على المستوى المغاربي.

- الاستغناء عن الاستثمارات الأجنبية الغربية والخبراء المرتبطين بها ويمكن ذلك من خلال استخدام بعض عائدات الدولة أو استجلاب رؤوس الأموال العربية أو الإسلامية وكذلك الخبراء من الدول العربية الأكثر تجربة في الزراعة. ومن شأن إجراء كذلك أن يحرر الزراعة من الشروط الخارجية في المرحلة الأولى ثم الدولة كلها في المرحلة الأخيرة بعد تحقيق الاكتفاء الغذائي .

- تطوير القرض الزراعي وقوانينه بتقديم القروض الزراعية على هيئة آلات أو خدمات تهيئة بواسطة الشركة الوطنية للتنمية الريفية وإعطاء الأولوية للفقراء، ومن شأن ذلك أن يحد من صرف السلفات في غير الزراعة ويشجع ذوي الأرض المرتبطين بها على الزراعة.

- تعميم تطبيق قانون الملكية العقارية بتطبيق مبدأ الأرض الميتة لمن أحياها واعطاء الأولوية لأبناء الأقاليم الزراعية المستهدفة المستقرين بها ،مع إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي ثبت عدم استغلالها لعدة مواسم دون مانع مقنع.

- تحسين البيئة الزراعية بإقامة الخدمات الأساسية وجعلها في المتناول اليسير للمزارعين وفك العزلة عن المناطق الزراعية.

- خلق أقاليم داخلية تخصصية لإنتاج المحاصيل التقليدية باستغلال الميزات الإقليمية الطبيعية و البشرية لكل إقليم وذلك في أطار السعي إلى تحقيق تكامل إنتاجي على مستوى القطر لسد الحاجات الغذائية.

- السعي الدائم إلى تحقيق أمن غذائي مغاربي وذلك لما توفره المنطقة عبر إمكانياتها الطبيعية و البشرية المتنوعة من تكامل الإنتاج الزراعي ولما لها من موروث تاريخي وحضاري يجعل الاهتمامات الغذائية متقاربة.

قائمة المراجع و المصادر

I -المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب

1. أ. كمال الدين التيانوني ، البيئة وحياة النبات، جامعة قطر،1986.
2. أحمد الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 1987.
3. إسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة التخطيط والتنمية في الوطن العربي والعالم الثالث،
4. إيدوارد س مايون، ترجمة عبد الغني، التخطيط الاقتصادي، مكتبةالمعارف بيروت، 1999.
5. بشير محمد ألولاتي، جغرافية موريتانيا، انواكشوط المطبعة الوطنية، 1993.
6. بكري جميل ناصر، التخطيط لاقتصادي، مطبعة العين الحديثة ،1986.
7. بيار جورج ، جغرافية السكان ترجمة د. سموحي فوق العادة ،منشورات عويدات، بيروت، 1977.
8. جورج ف حانيت ، إدارة التنمية مفهومها، أهدافها، وسائلها، ترجمة منير لبيب موسى ، دار المعارف القاهرة 1986.
9. خليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، تونس 1987
10. روجر منشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد ودولة أحمد صادق،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983
11. السيد محمد الكيلاني، التخطيط الإقليمي في مصر بعض قضاياه الفكرية ومشاكله التطبيقية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1991.
12. صفوح خير الدين ،البحث الجغرافي، مناهجه وأساليبه، ، دار المريخ للنشر، الرياض 1990.
13. صلاح الدين على الشامي. الجغرافيا دعامة التخطيط ، دار المعارف الإسكندرية، 1990.
14. صلاح الدين علي الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، ، منشأة المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
15. الطاهر مصطفى ولد الصالح، محاور للتفكير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا، جامعة نواكشوط، بدون تاريخ.
16. عاطف علبي ، الجغرافيا الاقتصادية، ، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1983.
17. عبد القادر مصطفى وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة، ليبيا ، 2000.
18. علي أحمد هارون ، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة2000.
19. علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.
20. علي موسى، جغرافية العالم الإقليمية ، دار الفكر، دمشق ،1981
21. علي وهب، جغرافية الاقتصاد الزراعي ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1987.

22. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي ، منشأة المعارف الإسكندرية، 1994.
23. فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية الإقليمية ، دار المعارف، الإسكندرية ،1987.
24. فريمان ، الجغرافيا في مائة عام ،ترجمة عبد العزيز شرف طريح،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
25. القرآن الكريم .
26. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائ الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
27. محمد بن أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، المطبعةالوطنية 1992.
28. محمد حسن فتح النور، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية، معهد التخطيط القومي القاهرة 1999.
29. محمد محمود بن ود طه عثمان القراء، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة، دارالرياض 1422 هـــ.
30. مختار حمزة وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مطبعة دار التأليف، القاهرة 1977. ستيفن أسربييردسال، جون دبليو فلورن، التنسيق الإقليمي للمواقع في الولايات المتحدة وكندا ، ترجمة فيصل زواتي، مركز الكتب الأردني، عمان ، 1990.
31. مختارحمزة ،دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ،مطبعة دارالتأليف القاهرة 1977.
32. مركز البحث العلمي للمناطق الجافة ،ميكروبيولوجيا الأرض ، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 1999.
33. مركز دراسة الوحدة العربية ، التنمية والواقع الراهن والمستقبل ،الطبعة الثانية بيروت 1985.
34. معاوري سحاتة دياب، مستقبل المياه في العالم العربي، مسقط،عمان، الدارالعربية للنشر والتوزيع، 1998.
35. معهد البحوث والدراسات العربية ، ندوة حول المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة ، أكتوبر 1994.
36. معهد البحوث والدراسات العربية، قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية ،القاهرة 2001.
37. المعهد التربوي الوطني الموريتاني، جيولوجية موريتانيا ، 1990.
38. المنطقة العربية للتنمية الزراعية، الدورة القومية حول الري الحقلي في الوطن العربي مسقط عمان 1998.
39. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية ،دراسة مسحية شاملة 1978.
40. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في الثمانينات الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخرطوم، 1994.
41. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول الري الحقلي في الوطن العربي، عمان ، مسقط 1988/12/14.
42. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول ترشيد واستخدام المياه في الزراعة العربية والمشروعات المقترحة للتطوير ،1995.

43. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مشروع تعزيز استخدام الرصد الجوي الزراعي في إدارة مياه الري، الخرطوم ،1997.
44. مهدي الصحاف ومصطفى الطاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة،الطبعة الأولى بغداد، 1981.
45. موسى يوسف حميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق عمان ، الأردن 1999

ثانيا: الحوليات والدوريات

1. -المفوضية المكلفة بالدمج، الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001
2. وزارة الإقتصاد والتنمية ، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل الوطني للإحصاء لسنة 2001.

ثالثا: الأطروحات و الرسائل

1. -سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، المطبعة الحديثة، نواكشوط 1997.
2. -سويهر نواري، زراعة الخضر والفواكه في متيجة الشرقية ، الجزائر، 1982.
-يحي ولد خيارهم ، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي لسياسات التنمية الزراعية في موريتانيا ، جامعة الفاتح، ليبيا، 1991.
3. -عبدوتي ولد عالي، التخطيط الإقليمي في موريتانيا، دراسة في البعد المكاني، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،1997.
4. -خطاري أحمد ولد بنى، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية (حالة موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،2001.

رابعا: القواميس

1. بيارجورج ، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة فيصل أحمد. الطفيلي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 1994.
2. سهيل دريس،المنهل ،عربي
3. عربي ،المؤسسة الوطنية للترجمةوالتحقيق والنشروالدراسات،تونس،1987.
4. فرنسي،دار الآدابوالنشروالتوزيع، بيروت،لبنان،2003.
5. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ،معجم الجغرافيا ،فرنسي

خامسا: الأطالس

1. جامعة انواكشوط بالتعاون مع جامعة روان ، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي ، انواكشوط،2000

سادسا: الأقراص المختلفة

1. Base de donnees mondiales CDROM dinstallation MAP info 7.0
2. ONS. Documentations statistques1963-2001.CD1.CD2

المواقع الألكترونية:

1. -موقع الحكومة الموريتانية www.mauritania.mr
2. -موقع المكتب الوطني للإحصاء www.ons.mr

المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages:

1. - Amor Belhadi . Repère pour l'analyse de l'espace. Tunis, Imp. off .1998.
2. Guy Dimeo . géographie sociale et territorialité, Paris, Nathan, 1998.
3. - J. Beaujeu garnier masson – Géographie, Méthode et Perspectives, PARIS, 1971.
4. - M. Lamotte et Autres, Fondements Rationnels de l'aménagement d'un territoire ,PARIS, Masson 1985.
5. - Ministère des affaires économiques et du développement, programme de consolidation et relance, 1989-1991.
6. - Ministère des affaires économiques et du développement, Programme de redressement économique et financier, 1985-1988, Paris 26/27 Novembre 1987.
7. - Ministère des affaires économiques et du développement, programme de gestion des ressources publiques et renforcement des capacités, Plan triennal de formation 1999-2001, Nouakchott décembre 1999.
8. - Ministère du développement rural et de l'environnement, données sur le secteur rural, Nouakchott, janvier 1995.
9. - Ministère du Développement rural et de l'environnement, politique et stratégie générale pour le développement rural, Horizon 2010, janvier 1998.
10. - Ministère du plan et des mines, Document cadre de la politique économique pour la période octobre 1993, septembre 1996 du 10/12/1993..
11. - Ministère du plan et des mines, programme de redressement économique et social (PREF)
12. - Ministère du plan et des mines, Programme de redressement et relance (PCR), Février 1994..
13. - Pierre George – les méthodes de la géographie, (coll., que sais je N°1398), Paris, 1970.
14. - Société nationale pour le développement rural projet foum Lagletta , Nouakchott, 1996.
15. - Société nationale pour le développement rural (SONADER), Etude de faisabilité du projet de développement des systèmes d'irrigation dans le haut delta du fleuve, Tome I, 1997.

REVUES:

1. -Commissariat des droit de l'homme et la lutte contre la pauvreté, profil de la pauvreté en Mauritanie, 2000, Nkchott, Avril 2002
2. - Institut Français d'Afrique Noire, Mélanges ethnologiques N° 23, Dakar, 1953
3. - Office national des statistiques, Projection démographique 2001-2015, Nouakchott avril 2004
4. -Office National de Statistiques, guide de recensement annuel, Nouakchott, 1988.
5. - Office National des Statistiques / RGPH (77- 88- 2000).
6. -Office national des statistiques, la Mauritanie en chiffre, édition 2001

Atlas :

Ministère du Développement rural, projet de développement des oasis de Mauritanie, Atlas, - statistique, décembre 1984

الفـــهـــــــارس

أ - فهرس الجـــــداول

ب -فهـــــرس الأشـــــكال

ج - فهرس الخرائط والصور

أ - فهـــــرس الجـــــداول

الجدول رقم(1)	درجات الحرارة المناسبة لبعض الخضر و الفواكه والحبوب	45
الجدول رقم (2)	توزيع مساحة حوض نهر السنغال	58
الجدول رقم (3)	توزيع بعض الأحواض الجوفية في موريتانيا	60
الجدول رقم (4)	توزيع نقاط المياه	63
الجدول رقم (5)	توزيع عدد السدود في موريتانيا	64
الجدول رقم (6)	عدد أنواع النباتات المصنفة في موريتانيا	66
الجدول رقم (7)	بعض أهم الأشجار في موريتانيا	67
الجدول رقم (8)	توزيع المحميات الغابية في موريتانيا	68
الجدول رقم (9)	نمو السكان في موريتانيا	70
الجدول رقم (10)	توزيع السكان في موريتانيا	72
الجدول رقم (11)	كثافة السكان في موريتانيا	76
الجدول رقم(12)	توزيع كثافة السكان في الولايات	76
الجدول رقم(13)	التركيب النوعي للسكان في موريتانيا	78
الجدول رقم(14)	التركيب النوعي و العمري للسكان في موريتانيا	79
الجدول رقم(15)	التركيب الاقتصادي للسكان في موريتانيا	80
الجدول رقم(16)	توزيع الاستثمارات في الخطة (63-1967)	94
الجدول رقم(17)	توزيع استثمارات التنمية الريفية.(63-1967)	95
الجدول رقم(18)	توزيع نسب تنفيذ استثمارات الخطة(63-1967)	96
الجدول رقم(19)	توزيع الاستثمارات المخططة للخطة(70-1973)	98
الجدول رقم(20)	توزيع استثمارات القطاع الريفي(70-1973)	98
الجدول رقم(21)	نسب إنجاز خطة(70-1973).	99
الجدول رقم(22)	توزيع الاستثمارات المقررة في الخطة الثالثة(76-1980)	101
الجدول رقم(23)	توزيع نسب إنجاز الخطة (76-1980)	102
الجدول رقم(24)	الاستثمارات المتوقعة للخطة الرابعة (81 - 1985)	103
الجدول رقم(25)	توزيع استثمارات الخطة (85-1988)	106
الجدول رقم(26)	توزيع استثمارات برنامج الدعم والدفع للفترة (89-1991)	108
الجدول رقم(27)	توزيع الاستثمارات في (94-1997م)	112

الجدول رقم(28)	توزيع الاستثمارات (99-2002)	114
الجدول رقم(29)	توزيع الاستثمارات (00-2004)	118
الجدول رقم(30)	الاستثمارات الخارجية.(00-2004)	119
الجدول رقم(31)	إمكانيات التوسع الزراعي في الأراضي الموريتانية	125
الجدول رقم(32)	تطور المساحات المزروعة في الفترة (1962-1984)	128
الجدول رقم(33)	المردودية الزراعية للفترة (63-1984)	130
الجدول رقم(34)	الآلات الزراعية (2001 - 2002)	137
الجدول رقم(35)	مردودية الهكتار من الأرز في بعض الدول	141
الجدول رقم(36)	الاستهلاك الغذائي والفجوة الغذائية في موريتانا	144
الجدول رقم(37)	مرد ودية القمح في الدول المغاربية	145
الجدول رقم(38)	الاحتياجات الغذائية لسكان موريتانيا لسنة 2020	146
الجدول رقم(39)	احتياجات التوسع الزراعي لموريتانيا سنة 2020	147
الجدول رقم(40)	توجيه أموال القرض الزراعي	155

ب -فهرس الأشكال

الشكل رقم (1)	تذبذب الأمطار في موريتانيا للفترة من (1960 -2003)	47
الشكل رقم (2)	متوسط أيام الأمطار في موريتانيا للفترة من (1994 -2001)	48
الشكل رقم (3)	متوسط أيام الرياح في موريتانيا للفترة من (1994 -2001)	58
الشكل رقم (4)	نمو السكان حسب الفترات (65 -2004) فى موريتانيا	71
الشكل رقم(5)	الهرم السكاني لموريتانيا(2000)	80
الشكل رقم(6)	التركيب الاقتصادي للسكان في موريتانيا	81
الشكل رقم(7)	مخطط وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	86
الشكل رقم(8)	مخطط وزارة التنمية الريفية البيئية (85 -2004)	88
الشكل رقم(9)	مخطط تنظيم إدارة التهيئة الترابية والنشاط الإقليمي	90
الشكل رقم(10	تطورالمساحات المزروعة الكلية	132
الشكل رقم(11)	المساحات المزروعة مطريا (1985 -2004)	133
الشكل رقم(12)	المساحات المروية للفترة (85 -2004)	134
الشكل رقم(13)	التوسع حسب أنماط الزراعة المطرية والمروية	135
الشكل رقم(14	المر دودية العامة للزراعة المرحلة(85 -2004)	137

الشكل رقم(15)	مرد ودية الزراعة المروية المرحلة(85 -2004)	138
الشكل رقم(16)	مرد ودية الزراعة المطرية المرحلة (85 -2004)	139
الشكل رقم(17)	المرد ودية حسب نوعية تسيير المزارع (85 2004)	139
الشكل رقم(18)	المر دودية حسب المحاصيل(85 2004)	140
الشكل رقم(19)	الإنتاج الزراعي للمرحلة (63 -1984)	143
الشكل رقم(20)	تطور الإنتاج للمرحلة (85 -2004)	144

ج-فهرس الخرائط و الصور

أولا الخرائط

خريطة رقم(1)	موقع موريتانيا	33
خريطة رقم(2)	البنية الجيولوجية لموريتانيا	35
خريطة رقم(3)	مظاهر السطح في موريتانيا	39
خريطة رقم(4)	أنواع التربات في موريتانيا	42
خريطة رقم(5)	خطوط تساوي درجات الحرارة في موريتانيا	46
خريطة رقم(6)	خطوط تساوي الأمطار في موريتانيا	49
خريطة رقم(7)	عقدة الرياح في موريتانيا	51
خريطة رقم(8)	خطوط تساوي الرطوبة في موريتانيا	53
خريطة رقم(9)	الأقاليم المناخية في موريتانيا	55
خريطة رقم(10)	الهيدروجيولجية في موريتانيا	65
خريطة رقم(11)	الغطاء النباتي في موريتانيا	69
خريطة رقم(12)	توزيع السكان الجغرافي في موريتانيا	74
خريطة رقم(13)	الكثافة السكانية في موريتانيا	77
خريطة رقم(14)	شبكة الطرق و النقل في موريتانيا	156

ثانيا:الصور:

الصورة رقم 1 :	زراعة الخضر و الحمضيات فوق الكثبان الرملية	127
الصورة رقم 2 :	زراعة الخضر و النخيل في السباخ	127

الملاحـــــق

ملحق.1:جداول المعطيات المناخية
جدول رقم (1) درجات الحرارة

المحطة	درجة الحرارة	السنوات							
		1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
انواكشوط	الدنيا	20.1	20.3	20.5	21.1	21.4	20.3	20.3	20.6
	القصوي	32.1	32.6	33.3	34.6	33.8	32.5	32.9	34.1
النعمة	الدنيا	25.7	25	25.1	25.5	26.9	25.1	25.4	25.5
	القصوي	35.2	36.3	38	36.5	37.1	35.8	37.6	37.4
لعيون	الدنيا	35.6	23.9	25.4	23.4	25.1	23.4	24.01	24
	القصوي	35.6	35.9	37.9	36.8	36.9	35.6	36.8	37.7
كيف	الدنيا	23.1	23.6	24.4	24.1	25	23.5	24	23.4
	القصوي	36.5	37.3	38.4	37.6	37.8	36.3	36.9	38.2
كيهيدى	الدنيا	20.3	24.2	24.9	25	25.5	23.9	24.2	23
	القصوي	33.7	36.7	37.9	37.2	37.5	36.3	37.1	37.9
روصو	الدنيا	19.4	20.4	21.1	21.2	21.2	20.2	20.5	20.7
	القصوي	35.8	36.4	37.6	37.7	37.6	36.3	37.2	38.3
بتلميت	الدنيا	20.7	22.1	21.9	23.3	23.4	21.9	22.4	22.7
	القصوي	35	35.5	36.2	36	36.2	35.1	35.7	36.8
اطار	الدنيا	22.9	21.5	22	22.3	22.6	22	23.5	
	القصوي	36.3	35.9	36.2	35.9	36.6	36.4	38.8	
انواديب	الدنيا	17.2	17.7	18	18.2	18.3	17.5	17.5	18.1
	القصوي	26.4	27.7	27.9	28.6	29	27.9	27.6	28.5
تجكجة	الدنيا	35	21.9	22.4	22	22.5	21.7	22.3	22.3
	القصوي	35	34.7	35.9	35.4	35.5	35	36.1	36.6
ازويرات	الدنيا	19.8	19.9	19.7	19.4	18.6	19.1	19.4	20.1
	القصوي	33.4	31.6	33	32.5	31.3	32.5	33	33.9
اكجوجت	الدنيا	19.8	21	23.3	23.3	20.6	21.7	22	22.8
	القصوي	36.1	36.1	36.2	36.5	36.3	35.9	36.3	37

جدول رقم (2) متوسط الأيام الممطرة في موريتانيا

المحطة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
انواكشوط	10	27	4	21	15	11	16	7
النعمة	8	6	7	10	4	5	1	1
لعيون	8	0	8	8	0	6	2	4
كيف	16	9	10	21	9	5	4	5
كيهيدى		4	0	15	5		2	
القوارب	8	3	1	7	4	2	2	3
اطار	2	7	2	10	6	9	35	4
انواديب	0	4	2	2	8	4	1	1
تجكجة	3	7	5	22	9	5	13	12
سيلبابي								
ازويرات	9	1	6	10	11	2	9	7
بئر امقرين			5		34		10	5
اكجوجت	0	0	1	3	13		0	2

المصدر:مصلحة الأرصاد الجو ي

جدول (3) تذبذب الأمطار خلال الفترة الـ 60 2003

الحطات / السنوات	بئـــــر أم القرين	الزويـــــرات فديرك	شنقيط	بوكى	تجكجه	النعمه	نواذيبو	عيـــــون العتروس	نواكشوط	كيفه	بوتلميت	أكجوجت	روصو	أطار	كيهيدي	سيلبابي
1960	11.1	17.9	46.6	336	123	289	23.4	248	131	142	230	54.7	320	121	300	560
1961	50	64.8	32	378	162	301	5.5	277	86.6	320	197	157	220	31.4	247	611
1962	28.7	68.5	29.7	232	124	304	26.2	373	76.1	281	387	72.8	270	99.4	367	613
1963	10.5	26.3	42.8	292	94.2	315	48.3	224	133	319	209	56.8	328	90.2	312	533
1964	21.6	30.3	24.7	317	79.5	190	35.5	302	98.1	473	240	17	298	14.4	486	610
1965	80.2	49.5	103	309	197	335	20.2	382	206	364	162	187	269	113	661	955
1966	57.7	43.7	67.1	424	422	266	2.4	188	195	260	196	138	308	145	329	560
1967	74.8	40.8	34.7	265	235	279	31.8	352	121	504	257	58.5	190	187	397	809
1968	85	65.7	70.1	275	176	259	27.2	225	62.7	198	132	107	339	90.4	175	415
1969	151	199	107	552	340	210	21.7	336	145	534	194	164	150	114	314	567
1970	18.2	3.4	41	291	157	202	4.9	257	48.1	446	123	20.6	126	45.8	251	388
1971	46.7	38	24.7	146	58.8	238	24.3	146	17.9	164	78.5	6.4	126	24.3	267	554
1972	35.8	48.6	36.7	116	66.5	268	2.4	142	102	119	46.1	31.2	52.9	37.8	130	290
1973	21.7	52.1	8.6	220	71.1	220	17.7	141	84.4	176	227	53.4	166	38.3	218	444
1974	26.7	53	63.9	312	61.9	182	4.5	159	36	274	160	20	127	38.9	419	435
1975	26.2	16.3	27.7	336	128	332	3.7	311	191	168	118	24.1	329	64.4	302	490
1976	27.7	56.4	56.5	243	142	215	19.9	112	76.5	330	39.7	81.9	249	99.5	218	355
1977	22.5	14.8	31.4	126	45.7	100	0	116	2.7	170	118	32.6	123	15.1	220	365
1978	34	28.7	51.7	259	106	342	34.6	278	40.3	310	122	67.4	325	82.9	214	584
1979	32	142	99.1	218	215	227	26.6	130	75.9	155	162	70.5	325	136	203	310
1980	11.6	29.5	72.8	270	51.8	188	14.6	89.6	51.1	218	68.6	32.7	222	98.8	299	430
1981	10.1	57.3	49	216	120	263	12.5	194	95.1	311	68.6	40.8	262	120	220	463
1982	15	4.4	29.2	216	38.3	219	2.9	142	44.4	100	113	24.9	172	19	230	409
1983	20	21.8	37.6	81.2	41.4	42.5	6	140	68	155	61.9	40	36.6	7.1	172	268
1984	37	21.3	25	68.5	85.9	143	2	182	63	246	41	21	79.5	71.2	70.3	240
1985	17.7	69.2	38	128	113	90.8	1.5	181	37.7	167	144	23.3	163	77.5	171	348
1986	56.4	58.7	36	243	67.4	107	20.8	144	61.6	227	125	89.4	339	128	221	353
1987	76.6	118	7	180	52.6	132	12.5	150	64.8	171	25.3	80.2	197	52	283	382
1988	59.7	11.5	43	196	141	241	45.6	162	182	264	114	76.6	278	68.3	278	549
1989	70.2	62.8	46.5	237	147	238	0.7	248	114	375	169	151	263	87.7	305	836
1990	84.2	45.2	32.4	247	50.1	162	53.3	117	149	222	79.3	40.2	157	61.7	173	330
1991	84	96	54	180	131	93	12	148	92	231	183	163	144	152	105	433
1992	10	14	7	225	53	136	10	126	27	126	130	3	183	31.8	174	337
1993	36	81	14	265	136	179	25	208	199	194	131	88	187	80	328	585
1994	32	87			24	445	0	308	36.0	252	222	69	312	75	262	663
1995	42	91			161	304	9	211	225	257	307	101	266	160	440	592
1996	2	22			14	200	31	140	185	225	192	54	393	24	200	
1997	-	29			119	165	18	293	71	148	86	56	195	72	218	
1998	27	57			52	172	63	213	163	206	275	35	137	98	245	
1999	7	31			102.7	4,5	27,3	285	100	292	166	55	239,2	50	349	
2000	24	38			110	227	68	262	76	515	137	81	323	48	373	
2001	1	6			49	142	2	226	128	299	152	102	391	1	251	
2002						197,6		235		216,6			228,1		235	510,6
2003						356,6		503,8		354,8			458,3		321,1	861,3
2004																

المصدر :مصلحة الإرصاد الجوي (Asecna)

جدول رقم (4) الرطوبة الدنيا في موريتانيا

المحطة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
انواكشوط	34.8	38.4	33.2	29	32.9	37	34
النعمة	21.4	18.8	17.6	21.1	18.9	20	20
لعيون	20.1	19.1	23	19.3	18.2	21	18
كيف	20.6	18.5	16.8	17.2	17.5	21	20
كيهيدى		27.9	15.3	23.3	24	26	24
روصو	26.8	25	25.5	21.2	21.7	28	24
بتلميت	23.9	27.5	26.3	24.5	23.1	25	24
اطار	22.7	23.5	19.6	16.9	18.9	17	14.5
انواديب	47.5	41.2	47.1	41.9	45.5	44	45
تجكجة	18.6	19.6	17.2	17.8	18.9	18	16
سيلبابي							
ازويرات	23.5	20.3	24.6	19.2	16.7	17	17
بئر امقرين		40					
اكجوجت	17.2	18.2	22.2	26.8	22.2	26	27

المصدر :مصلحة الإرصاد الجوي (Asecna)

جدول رقم (5) الرطوبة العليا في موريتانيا

المحطة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
انواكشوط	79.2	79.7	79.6	77.1	78.5	83	79	78.5
النعمة	44	42.4	41.8	47.8	43.4	45	44	43
لعيون	44	47.4	48	48.9	40.1	45	42	44.5
كيف	46	45	42.3	42.1	40.6	46	45	40.6
كيهيدى		58.7	39.7	49.5	50	56	50	50
روصو	67.1	62.7	68.5	58.7	63.5	68	65	63.1
بتلميت	56.8	64.5	60.9	55.6	54.2	60	58	54.2
اطار	55.7	54.2	52.3	47.9	48.7	46	41	48
انواديب	88.4	85.4	89	87.1	87.8	86	86	87
تجكجة	44.6	44.8	40.8	42.6	42.7	45	41	42.8
سيلبابي								
ازويرات	58.3	55.4	60.9	54.5	50.5	55	52	51.3
بئر امقرين								
اكجوجت	47.9	47	49.3	50.1	45.8	50	57	45.7

المصدر :مصلحة الإرصاد الجوي (Asecna)

جدول رقم(6) متوسط عدد أيام الرياح

المحطة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
انواكشوط	10	27	4	21	15	11	16	7
النعمة	8	6	7	10	4	5	1	1
لعيون	8	0	8	8	0	6	2	4
كيف	16	9	10	21	9	5	4	5
كيهيدى		4	0	15	5		2	
القوارب	8	3	1	7	4	2	2	3
بتلميت	10	6	5	7	4		3	7
اطار	2	7	2	10	6	9	35	4
انواديب	0	4	2	2	8	4	1	1
تجكجة	3	7	5	22	9	5	13	12
سيلبابي								
ازويرات	9	1	6	10	11	2	9	7
بئر امقرين			5		34		10	5
اكجوجت	0	0	1	3	13	0	0	2

ملحق.2:المعطيات الزراعية

جدول رقم (1) الإنتاج و المساحة الزراعية و المردودية للفترة 1962-1984						
السنوات	إنتاج (طن)				المساحة (هكتار)	المر دودية* (طن/هكتار)
	الذرة بمختلف أنواعها	الأرز	حبوب أخرى	مجموع		
1962	93400	600	200	94200	261000	0.36
1963	93700	700	200	94600	261000	0.36
1964	94000	700	200	94900	251900	0.38
1965	104000	700	300	105000	251800	0.42
1966	93000	700	300	94000	257400	0.37
1967	92000	700	200	92900	258130	0.36
1968	98764	800	400	99964	288012	0.35
1969	104000	1000	300	105300	258390	0.41
1970	900000	1400	200	91600	268830	0.34
1971	53800	1400	200	55400	203160	0.27
1972	41000	1400	240	42640	137500	0.31
1973	26500	3000	300	29800	136800	0.22
1974	53000	3000	310	56310	118566	0.47
1975	49000	3840	340	53180	80337	0.66
1976	40500	3960	430	44890	70240	0.64
1977	25000	3600	400	29000	120140	0.24
1978	22000	3500	330	25830	121700	0.21
1979	40000	4000	400	44400	122290	0.36
1980	41400	10800	450	52650	112009	0.47
1981	67300	11100	100	78500	151810	0.52
1982	43400	14900	620	58920	151810	0.39
1983	23400	14000	640	38040	111300	0.34
1984	13800	6000	1800	21600	83600	0.26

المصدر : عبد الله المحبوبي "الهجرات الداخلية و التنمية" ص 413

* حساب الباحث

جدول (2) توزيع المساحات الزراعية (هكتار) تبعا لأنواع الزراعات

السنة	الفيضان العلوي				الأحواض			الفيضان السفلي			تراجع الفيض ش و ب ر			مروية				م .العام
	ذرة بيضاء	دخن	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	أرز	مجموع	
1984	15869	2037	2731	20637	5037	3563	8600	3148	3325	6473	882	1068	1950	253	1180	3000	4433	42093
1985	42286	12842	1077	56205	13424	1406	14830	8390	1312	9702	2349	422	2771	671	469	3615	4755	88263
1986	68000	12700	0	80700	11440	1100	12540	21200	2000	23200	0	0	0	5000	0	3255	8255	124695
1987	57000	19500	0	76500	21000	300	21300	38500	200	38700	0	0	0	400	1300	6600	8300	144800
1988	79065	28675	87	107827	14370	0	14370	23900	180	24080	11050	0	11050	284	353	11291	11928	169255
1989	8760	13342	846	101248	47995	6483	54478	20634	3454	24088	8350	0	8350	570	520	12239	13329	201493
1990	70177	28033	531	98741	43295	1901	45196	21245	972	22217	12000	250	12250	162	347	13653	14162	192566
1991	54975	11683	1709	68367	14071	0	14071	7365	0	7365	9957	1500	11457	852	338	15551	16741	118001
1992	71664	7873	95	79632	36354	2296	38650	13186	1151	14337	7700	0	7700	0	0	14818	14818	155137
1993	50832	6049	0	56881	22694	1312	24006	10112	1500	11612	4600	400	5000	1468	377	12721	14566	112065
1994	101311	15794	375	117480	31899	749	32648	15079	516	15595	7215	3885	11100	1023	547	19758	21328	198151
1995	145593	12621	9774	167988	39870	0	39870	24720	0	24720	4000	1000	5000	1400	0	15144	16544	254122
1996	127963	12042	0	140005	36374	0	36374	32443	0	32443	7687	0	7687	1217	0	12201	13418	229927
1997	111054	13487	7374	131915	13729	340	14069	12149	3791	15940	2784	0	2784	1139	1801	17425	20365	185073
1998	89557	8629	0	98186	39996	2646	42642	11502	8982	20484	1769	649	2418	1863	1188	20876	23927	187657
1999	77736	10947	0	88683	34581	699	35280	20380	4057	24437	458	0	458	867	458	25073	26398	175256
2000	100660	17442	2606	120708	47542	1729	49271	26963	1494	28457	1500	0	1500	1099	929	21790	23818	223754
2001	124865	12362	1018	138245	25429	9582	35011	10375	660	11035	0	1553	1553	1121	2264	17983	21368	207212
2002	129574	14437	294	144305	18217	3787	22004	2987	659	3646	8600	1339	9939	515	79	12992	13586	193480
2003	58260	5175	82	63517	12234	5073	17307	1991	259	2250	4914	1406	6320	335	127	19362	19824	109218
2004	109117	15323	1770	126210	19013	13773	32786	17595	2889	20484	4700	5800	10500	678	532	17252	18462	208762

المصدر : وزارة التنمية الريفية و البيئة فرع الإحصاء الزراعي (DPSE/MDRE)

جدول رقم (3) المردودية الزراعية لفترة 84-2004 في موريتانيا

السنة	الفيضان العلوي					الأحواض			الفيضان السفلي			تراجع الفيض ش و ب ر			مروية				م .العام
	ذرة بيضاء	دخن	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	أرز	مجموع	
1984	0.40	0.35	0.32	0.38	0.53	0.48	0.51	0.59	0.59	0.59	0.68	1.15	0.93	0.76	1.35	5.00	3.79	0.82
1985	0.73	0.49	0.48	0.67	0.97	0.72	0.95	1.07	0.89	1.05	1.24	1.71	1.31	1.40	2.00	4.50	3.82	0.95
1986	0.69	0.66	0.00	0.69	0.91	0.35	0.86	0.73	0.39	0.70	0.00	0.00	0.00	1.00	0.00	4.87	2.83	0.85
1987	0.91	0.70	0.00	0.86	0.80	0.33	0.79	0.70	0.50	0.70	0.00	0.00	0.00	1.75	2.46	5.00	4.45	1.06
1988	0.90	0.58	0.45	0.81	1.00	0.00	**1.00**	0.70	0.45	0.70	0.36	0.00	0.60	1.62	2.51	4.51	4.38	1.05
1989	5.57	0.50	0.60	0.55	0.68	0.50	0.65	0.95	0.70	0.91	1.48	0.00	1.52	2.00	2.50	4.16	4.01	0.89
1990	0.70	0.50	0.60	0.64	0.72	0.44	0.71	0.85	0.33	0.83	0.66	4.20	0.74	0.98	2.56	4.03	3.96	0.93
1991	0.43	0.28	0.30	0.40	0.48	0.00	0.48	0.80	0.00	0.80	0.54	0.00	0.47	2.03	2.50	3.33	3.25	0.85
1992	0.37	0.27	0.29	0.36	0.47	0.51	0.48	0.70	0.80	0.70	0.93	0.00	1.09	0.00	0.00	2.81	2.81	0.69
1993	0.43	0.26	0.00	0.41	0.54	0.37	0.53	0.78	1.96	0.93	1.64	9.41	2.26	1.25	3.07	3.99	3.69	1.00
1994	0.56	0.26	0.40	0.52	0.52	0.51	0.52	0.77	0.69	0.77	0.42	0.26	0.36	1.00	1.25	3.29	3.12	0.81
1995	0.60	0.69	0.60	0.61	0.71	0.00	0.71	0.79	0.00	0.79	1.21	0.11	0.99	1.00	0.00	3.00	2.83	0.79
1996	0.50	0.62	0.00	0.51	0.73	0.00	0.73	1.09	0.00	1.09	0.83	0.00	0.83	1.49	0.00	4.33	4.07	0.84
1997	0.27	0.20	0.30	0.26	0.29	0.35	0.29	0.34	0.30	0.35	0.70	0.00	0.70	1.50	1.32	3.83	3.48	0.63
1998	0.24	0.10	0.00	0.23	0.74	1.26	0.77	1.13	0.90	1.30	0.46	0.83	0.56	1.08	1.13	3.72	3.39	0.86
1999	0.44	0.95	0.00	0.50	0.83	0.93	0.84	0.53	1.77	0.74	1.00	0.00	1.00	1.10	1.13	4.06	3.92	1.12
2000	0.51	0.35	0.52	0.49	0.67	0.63	0.67	0.33	0.80	0.36	1.03	0.00	1.03	1.50	1.62	3.97	3.76	0.86
2001	0.50	0.30	0.60	0.49	0.66	0.65	0.66	0.36	0.80	0.38	0.00	1.50	1.50	1.50	1.76	4.24	3.83	0.86
2002	0.30	0.32	0.28	0.30	0.39	1.26	0.52	0.30	0.61	0.36	0.68	0.60	0.67	1.20	1.37	4.53	4.38	0.63
2003	0.25	0.11	0.40	0.24	0.56	0.38	0.51	0.19	0.20	0.19	0.90	0.90	0.90	0.74	0.69	4.40	4.32	1.06
2004	0.55	0.39	0.89	0.54	0.46	0.59	0.51	0.27	0.80	0.34	0.76	0.90	0.84	1.03	1.00	4.58	4.35	0.87

المصدر : وزارة التنمية الريفية - حساب الباحث

جدول (4) تطور توزيع الإنتاج الخام (طن) لأنواع الزراعات من 1984 – 2004

السنة	الفيضان العلوي				الأحواض			الفيضان السفلي			تراجع الفيض ش و ب ر			مروية				م .العام
	ذرة بيضاء	دخن	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	مجموع	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	أرز	مجموع	
1983/84	6292	713	869	7874	2665	1709	4374	1842	1974	3816	596	1223	1819	192	1590	15000	16782	34665
1984/85	30749	6296	512	37557	13024	1007	14031	9004	1163	10167	2911	720	3631	940	937	16264	18141	83527
1985/86	47000	8400	0	55400	10400	380	10780	15400	770	16170	0	0	0	5000	2500	15853	23353	105703
1986/87	51900	13600	0	65500	16800	100	16900	26900	100	27000	5157	2578	7735	700	3200	33000	36900	154035
1987/88	71158	16632	39	87829	14370	0	14370	16730	81	16811	4000	2680	6680	460	887	50951	52298	177988
1988/89	48753	6671	508	55932	32422	3242	35664	19581	2418	21999	12390	300	12690	1140	1300	50945	53385	179670
1989/90	49370	13922	318	63610	31176	835	32011	18062	321	18383	7966	1050	9016	159	889	55067	56115	179135
1990/91	23618	3324	513	27455	6745	0	6745	5869	0	5869	5390	0	5390	1727	845	51796	54368	99827
1991/92	26660	2129	28	28817	17195	1164	18359	9181	921	10102	7176	1219	8395	0	0	41670	41670	107343
1992/93	21792	1583	0	23375	12217	481	12698	7860	2940	10800	7529	3765	11294	1835	1158	50719	53712	111879
1993/94	57092	4045	150	61287	16654	380	17034	11581	355	11936	3000	1000	4000	1023	684	64925	66632	160889
1994/95	87473	8734	5816	102023	28146	0	28146	19432	0	19432	4824	109	4933	1400	0	45400	46800	201334
1995/96	63354	7516	0	70870	26582	0	26582	35323	0	35323	6381	0	6381	1811	0	52813	54624	193780
1996/97	29775	2728	2212	34715	3981	119	4100	4271	1137	5408	1949	0	1949	1708	2378	66748	70834	117006
1997/98	21652	848	0	22500	29539	3346	32885	15007	8084	23091	809	540	1349	2015	1344	77646	81005	160830
1998/99	34151	10371	0	44522	28850	649	29499	10851	7181	18032	458	0	458	954	518	101918	103390	195901
1999/00	51242	6064	1363	58669	31757	1081	32838	8915	1196	10111	1538	0	1538	1649	1508	86463	89620	192776
2000/01	62771	3750	611	67132	16768	6208	22976	3689	528	4217	0	2330	2330	1682	3974	76200	81856	178511
2001/02	38601	4587	82	43270	7178	4772	11450	896	403	1299	5820	803	6623	618	108	58809	59535	122177
2002/03	14734	586	33	15353	6852	1936	8788	370	53	423	4422	1265	5687	248	88	85272	85608	115859
2003/04	60194	5902	1574	67670	8746	8086	16832	4710	2300	7010	3560	5220	8780	698	532	78999	80229	181318

المصدر: وزارة التنمية الريفية و البيئة فرع الإحصاء الزراعي (DPSE/MDRE)

ملحق. 3 : استمارة تحقيق

استمارة حول الواقع الزراعي الراهن:

اسم القرية:.....، البلدية:.....، مقاطعة:.....، الولاية:.....

أ) **النشاط:**

1 - زراعة فقط: ☐ - زراعة و رعي: ☐

2 - فرع الزراعة: - فيضية: ☐ - خلف السدود: ☐ - ضفاف النهر: ☐

- مطرية: ☐ - مروية: ☐ - واحات: ☐

3 - مصدر المياه: - بئر: ☐ - عين: ☐ - مجرى دائم الجريان: ☐

4 - وسيلة استغلال المياه: مضخة خاصة: ☐ - تعتمد على: ☐

- الكهرباء: ☐ - المازوت: ☐ - الطاقة الشمسية: ☐

- الرياح: ☐ - الجهد البشري: ☐ - أخرى (تذكر):.....

مضخة عمومية: - بوري: ☐ - فم لكليت: ☐ - أخرى (تذكر):.....

5 - هل تقوم بصيانة دورية؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

- هل تنوي تغيير النشاط: - نعم: ☐ - لا: ☐

- هل تمارس نشاط آخر؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

6 - تكاليف المياه: هل تدفع التكاليف مقابل المياه؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

- في حالة نعم، لمن؟ - صونادير: ☐ - محطات المازوت: ☐

☐ أخرى تذكر:.....، كم تقدر حجم الاحتياج من المياه لهكتار واحد من محصولك؟.....، نوع المحصول :.....، كم تكلفة المازوت لهكتار واحد؟.....

ب) - الأرض:

6 - المساحة الكلية:.....(ه)، - المساحة المزروعة:..... (ه)

7 - التهيئة: - كيف استصلحت؟.....، - وسيلة حديثة؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

على إثر مخطط مدروس: - نعم: ☐ - لا: ☐

- بمساعدة غيرك: - نعم: ☐ - لا: ☐

في حالة نعم، من؟ - هيئة:.....، - أقارب:.....، -

أخرى(تذكر):.....

8 - الملكية: - كيف حصلت على الأرض؟ - منح حكومي: ☐ - ملكية تقليدية: ☐ -

شراء: ☐ - إيجار: ☐ - إعارة: ☐ - مزرعة للدولة: ☐

- في حالة الإيجار أو الإعارة: أين يقطن المالك؟:..... - ما عمله؟:.....

ج) - المحاصيل:

9 - نوع المحصول: ماهي أهم المحاصيل؟ - أرز: ☐ - ذرة: ☐ - خضروات ☐

- فواكه: ☐ - محاصيل أخرى:.....

10 - الدورة الزراعية: - هل تناوب زراعة المحاصيل؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

- هل تزرع كل موسم؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

- هل تستعمل مخصبات؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

في حالة نعم: هل محلية؟ ☐ أو مستوردة؟: ☐

- هل تتغير المخصبات حسب المحصول؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

- كم كلغ للهكتار الواحد؟.....، بكم تقدر كمية الإنتاج في الهكتار الواحد؟.....

- هل يكفي الإنتاج لمصروفكم الكلي؟ - نعم: ☐ - لا: ☐ - للمعيشة: ☐

11 - كم يقدر الاستهلاك الشهري للعائلة من

الحبوب؟.....كلغ

12 - هل سبق و أن تلقيت تكوينا على الزراعة؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

13 - هل يزورك مرشد زراعي؟ - نعم: ☐ - لا: ☐ ، في حالة نعم كم مرة؟.....

د - التمويل:

14 - القرض: - ما مصدر التمويل؟ - شخصي: ☐ - قرض: ☐ - في حالة القرض:

هل تستخدمه في الزراعة؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

هل أنت مطالب من القرض الزراعي؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

ما رأيك في القرض الزراعي؟ -

-

-

ه - التسويق:

15 - كيف تسوق الإنتاج؟ - خاما: ☐ - صافيا: ☐ - هما معا: ☐

16 - هل تبيع مباشرة للمستهلك؟ - نعم: ☐ - لا: ☐

17 - هل يتم البيع عبر الوسطاء؟ - نعم: ☐ - لا: ☐ - في حالة نعم:

- خصوصيين: ☐ - عموميين: ☐

18 - أين يتم التسويق؟ - محلي: ☐ - ولائي: ☐ -جهوي: ☐ - قطري: ☐

- **إقليمي**(في إحدى الدول المجاورة) : ☐ - آخر (يذكر): ☐

و - السكن:

19 - نوع السكن: - بيت من طين: ☐ - من الاسمنت : ☐

- عدد الغرف: - خيمة ☐ - كوخ ☐ - منفرد ☐ - في قرية ☐

20 - حول الأسرة: - عدد الذكور ☐ - عدد الإناث ☐ - عدد الأبناء العاملين ☐

هل لك؟ - هاتف ☐ - التلفزة ☐ - الثلاجة ☐

21 - التموين بالماء الصالح للشرب: - شبكة عصرية ☐ - عين أو بئر ☐

- مياه جارية ☐

تصريف المياه المستعملة: - شبكة صرف ☐ - حفرة ☐ - أخرى (تذكر)

22 - الطاقة: - الكهرباء ☐ - النفط ☐ - الحطب ☐ - فحم ☐

- مصدر محلي ☐ - مصدر خارجي ☐

23 - الصحة: - المرافق الصحية: - توجد ☐ - لا توجد ☐ - مسافة أقربها:.....كلم

24 - التعليم: - المستوى التعليمي للأب:.....، للأم:.....

- هل الأولاد يدرسون؟ - نعم: ☐ - لا: ☐ - مدرسة حديثة ☐ - محضرة أو زاوية ☐

25 - النقل:

- وسائل النقل المستخدمة: - سيارة ☐ - خاصة ☐ -عامة ☐ - أخرى(تذكر)...

أقرب موقف للسيارة:.....كلم.

26 - الطرق: - معبدة ☐ - مسالك ☐ - أخرى (تذكر)